وزارة التخطيط

دائرة السياسات الاقتصادية والمالية

قسم السياسات الكلية وبناء النماذج الاقتصادية

تقرير الاقتصاد العراقي

2022

المحتويات

الموضوع	الصفحة
ملخص تنفيذي	(أ-ج)
المـــقدمـــــة	(1-1)
الفصل الاول / أداء الاقتصـــــاد الكـــــلي	(21-2)
أولاً: الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو الاقتصادي	(8-2)
ثانياً: التوزيع النسبي للأنشطة الرئيسة المولدة للناتج المحلي الإجمالي (السلعية، التوزيعية، الخدمية)	(11-8)
ثالثاً: الناتج المحلي الإجمالي للقطاعين العام والخاص	(13-12)
رابعاً: مؤشرات القطاع الحقيقي للربعين الاول والثاني لعام 2022	(17-13)
خامسا: نشاط النفط الخام للربعين الاول والثاني من عام 2022	(21-18)
الفصل الثاني / المالية العامة	(42-22)
أولاً: هيكل الموازنة العامة في العراق خلال المدة (2018– 2021)	(36-22)
ثانياً: تطورات الدين العام	(39-37)
ثالثاً: مـؤشـــرات القطـاع المـالـي للربع الثاني من عام 2021 والربعين الاول والثاني من عام 2022	(42-39)
الفصل الثالث / الإنفاق الاستثماري الحكومي وتكوين رأس المال الثابت	(61-43)
أولاً: الاستثمار الحكومي وبرنامج تنمية الأقاليم	(47-43)
ثانياً: استثمار القطاع الخاص المحلي والأجنبي	(56-48)
ثالثا: إجمالي تكوين رأس المال الثابت	(61-57)
الفصل الرابع / التطورات النقدية	(95-62)
أولاً: تطورات عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1)	(64-62)
ثانيا: عرض النقد بالمفهوم الواسع (M2)	(65-64)
ثالثاً: المضاعف النقدي	(67-66)

رابعاً: تطور ادوات السياسة النقدية غير المباشرة	(73-67)
خامساً: تطورات الاسعار	(82-73)
سادساً: واقع الجهاز المصرفي في العراق للمدة (2018- 2021)	(91-82)
سابعاً: مؤشرات القطاع النقدي والمصرفي للربعين الاول والثاني لعام 2022	(95-92)
الفصل الخامس / ميزان المدفوعات	(103-96)
أولاً: الحساب الجاري	(100-97)
ثانياً: الحساب الرأسمالي	(101-101)
ثالثاً: الحساب المالي	(103-102)
رابعاً: صافي السهو والخطأ	(103-103)
الفصل السادس / التجارة الخارجية	(119-104)
أولاً: إجمالي الاستيرادات للمدة (2018- 2021)	(111-104)
ثانياً: إجمالي الصادرات للمدة (2018- 2021)	(118-111)
ثالثاً: مؤشرات القطاع الخارجي للربعين الاول والثاني لعام 2022	(119-119)
الفصل السابع / تنمية البنى التحتية	(149-120)
أولا: نشاط الكهرباء	(129-120)
ثانياً: قطاع الماء والصرف الصحي	(134-130)
ثالثاً: قطاع النقل	(149-135)
الملاحق	(155-150)

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	الناتج المحلي الإجمالي مع النفط وبدونه بالأسعار الجارية للمدة (2018- 2021)	4
2	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة بأساس عام 2007 للمدة(2018 - 2021)	5
3	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمدة (2017- 2020)	6
4	الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد للمدة(2018-2020)	7
5	الأهمية النسبية للأنشطة الاقتصادية المولدة للناتج مع النفط بالأسعار الجارية للمدة (2018 - 2021)	11
6	التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي حسب الملكية بالأسعار الجارية للمدة (2018- 2021)	12
7	مؤشرات الحسابات القومية والتضخم للربع الثاني لعام 2021 والربعين الأول والثاني لعام 2022	16
8	كمية النفط الخام المنتج وقيمة النفط الخام المصدر ومعدل سعر البرميل للربع الثاني من عام 2021 والربعين الاول والثاني لعام 2022	19
9	الإيرادات العامة ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمدة (2018- 2021)	24
10	مكونات هيكل الإيرادات العامة للمدة (2018- 2021) والمساهمة النسبية	27
11	إجمالي النفقات العامة ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمدة (2018- 2021)	29
12	النفقات الجارية والاستثمارية ونسبة مساهمتها في إجمالي النفقات العامة للمدة (2018- 2021)	31
13	أبواب الصرف لمكونات النفقات الجارية للمدة (2018- 2021)	33
14	أبواب الصرف للنفقات الاستثمارية حسب القطاعات ونسبة المساهمة للمدة (2018- 2021)	34
15	العجز أو الفائض في الموازنة العامة للمدة (2018 -2021)	36
16	تطورات الدين العام في العراق للمدة (2018- 2021)	38
17	الايرادات والنفقات العامة للربع الثاني لعام 2021والربعين الاول والثاني لعام 2022	40
18	التخصيصات السنوية والمصروفات الفعلية للمشاريع للمدة (2018- 2021) (مليار دينار)	45
19	أجمالي التخصيصات والمصروفات الاستثمارية لمشاريع تنمية الأقاليم عدا(إقليم كردستان) للمدة (2018- 2021)	47
20	اجمالي الاجازات الاستثمارية الممنوحة من قبل الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات الاستثمار وكلفها الاجمالية للمدة (2008 – 2021)	50

21	عدد المشاريع لعموم هيئات الأستثمار حسب طبيعة المشروع للمدة 2008- 2021	53
22	الموقف العام للمشاريع حسب نوع القطاع للمدة 2008 – 2021	55
23	إجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب نوع الملكية بالأسعار الجارية للمدة (2018- 2021)	58
24	تكوين رأس المال الثابت حسب نوع الموجود للقطاعين العام والخاص بالأسعار الجارية للمدة (2018- 2021)	60
25	المساهمة النسبية لتكوين رأس المال الثابت حسب نوع الموجودات للمدة (2018- 2021)	61
26	مكونات عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1) ونسبة مساهمتها للمدة (2018– 2021)	63
27	مكونات عرض النقد بالمفهوم الواسع (M_2) للمدة (2018– 2021)	65
28	المضاعف النقدي للمدة (2018–2021) (مليار دينار)	66
29	الكميات المباعة والمشتراه من الدولار عبر نافذة بيع العملة الاجنبية للمدة (2018– 2021)	68
30	التسهيلات القائمة للمدة (2018– 2021) (%)	70
31	الاحتياطي الالزامي في المصارف العراقية للمدة (2018–2021) (مليار دينار)	72
32	سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي في السوق الرسمي والموازي للمدة (2018–2021)	74
33	الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في العراق ومعدل التضخم السنوي للمدة (2018– 2021)	76
34	الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في المحافظات لعامي 2020 و2021 ومعدلات التغير السنوية	78
35	الرقم القياسي لاسعار المستهلك حسب الاشهر ومعدلات التضخم الشهرية لعام 2022 ومعدل التضخم السنوي	80
36	معدل سعر الفائدة الحقيقي على الاقراض والايداع للمدة (2018– 2021) (%)	81
37	هيكل الجهاز المصرفي العراقي للمدة (2018–2021)	84
38	تطور رؤوس اموال المصارف في العراق ونسب مساهمتها للمدة (2018 –2021)	86
39	تطور الموجودات للمصارف العاملة في العراق للمدة (2018- 2021)	88
40	الودائع لدى المصارف التجارية حسب القطاع للمدة (2018- 2021)	90
41	المؤشرات النقدية للربع الثاني لعام 2021 والربعين الاول والثاني لعام 2022	93
42	مؤشرات القطاع المصرفي للربع الثاني لعام 2021 والربعين الاول والثاني لعام 2022	95
43	مكونات ميزان المدفوعات للمدة (2018- 2021) (مليون دولار)	97
44	الاستيرادات السلعية والمنتجات النفطية للمدة (2018- 2021)	107
45	الاستيرادات حسب الاشهر لعام 2021	109
46	الاستيرادات السلعية (غير النفطية) لاهم الشركاء التجاريين للعراق في عامي 2020 و2021	110

47	اجمالي قيمة الصادرات للمدة (2018- 2021)	113
48	الصادرات حسب الاشهر لعام 2021	117
49	قيمة الصادرات قيمة الصادرات لسلعية الأخرى لأهم الشركاء التجاريين للعراق لعام 2021	118
50	الصادرات والواردات السلعية وصافي الميزان التجاري للربع الثاني لعام 2021والربعين الاول والثاني لعام 2022	119
51	كمية انتاج الطاقة الكهربائية للمدة (2018 -2020)	121
52	معدل الانتاج الفعلي للطاقة الكهربائية حسب نوع المحطات للمدة (2018- 2020)	122
53	إعداد وأطوال خطوط نقل الطاقة الكهربائية للمدة (2018- 2020)	124
54	عدد محطات التحويل العاملة في شبكات النقل للطاقة الكهربائية للمدة(2018- 2020)	125
55	إعداد وأطوال شبكات توزيع الطاقة الكهربائية للمدة (2018- 2020)	127
56	توزيع الطاقة الكهربائية المجهزة حسب أصناف المستهلكين للمدة (2018- 2020)	128
57	المؤشرات الرئيسية لنشاط الماء الصافي للمدة (2018- 2021)	132
58	المؤشرات الرئيسية لنشاط الصرف الصحي للمدة (2018- 2021)	133
59	المؤشرات الرئيسة لنشاط السكك الحديدية للمدة (2018- 2021)	136
60	المؤشرات التحليلية لنشاط الشركة العامة للنقل البري للمدة (2018- 2021)	139
61	المؤشرات التحليلية لنشاط الشركة العامة لنقل المسافرين والوفود للمدة (2018- 2021)	141
62	مواصفات الموانئ العراقية والأرصفة والطاقة الانتاجية حسب الميناء لعام 2018	143
63	المؤشرات الرئيسية للشركة العامة لموانئ العراق للمدة (2018- 2021)	143
64	المؤشرات الرئيسية لنشاط الشركة العامة للنقل البحري للمدة (2018- 2021)	146
65	مؤشرات نشاط النقل الجوي للمدة (2018- 2021)	147

قائمة الاشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	الناتج المحلي الإجمالي مع النفط وبدونه بالأسعار الجارية للمدة (2018-2021)	4
2	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة للمدة (2018-2021)	6
3	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمدة(2018 –2021)	7
4	الدخل القومي للمدة (2018- 2020)	8
5	متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي للمدة (2018- 2020)	8
6	الأهمية النسبية للأنشطة الاقتصادية لتوليد الناتج مع النفط بالأسعار الجارية للمدة (2018-2021)	11
7	التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي حسب الملكية بالأسعار الجارية لعام 2021	13
8	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بأساس2007 للربع الثاني لعام 2020 والربعين الاول والثاني لعام 2021	17
9	الرقم القياسي لاسعار المستهلك بأساس 2012 للربع الثاني لعام 2020 والربعين الاول والثاني لعام 2021	17
10	كمية النفط الخام المصدر للربع الثاني 2020 والربعين الاول والثاني لعام 2021	20
11	الإيرادات العامة للموازنة للمدة (2018 –2021)	24
12	نسب المساهمة لمكونات الإيرادات العامة لعام 2021	28
13	اجمالي النفقات العامة للمدة (2018 –2021)	30
14	نسب المساهمة للإنفاق الجاري والاستثماري من إجمالي النفقات العامة للمدة (2018 – 2021)	32
15	نسب مساهمة أبواب الصرف للنفقات الجارية لعام 2021	33
16	نسب مساهمة أبواب الصرف للنفقات الاستثمارية لعام 2021	35
17	العجز أو الفائض في الموازنة العامة للمدة (2018 –2021)	36
18	تطورات الدين العام للمدة (2018 –2021)	39
19	الايرادات والنفقات العامة للربع الثاني لعام 2021 والربعين الاول والثاني لعام 2022ج	41
20	إجمالي التخصيصات والمصروفات السنوية لبرامج الاستثمار للمدة (2018- 2021)	45
21	التخصيصات السنوية لبرنامج تنمية الاقاليم عدا (إقليم كردستان) والمصروفات السنوية للمدة (2018- 2021)	47

22	الكلف الاجمالية للمشاريع الممنوحة من قبل الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات الاستثمار للمدة (2008 – 2021)	51
23	اعدد مشاريع الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات المحافظات للمدة 2008 - 2021 حسب القطاعات	56
24	إجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب نوع الملكية بالأسعار الجارية للمدة (2018-2020)	59
25	المساهمة النسبية للتكوين الرأسمالي حسب نوع الموجود لعام 2020	61
26	عرض النقد ومكوناته للمدة (2018–2021)	64
27	عرض النقد بالمفهوم الواسع (M_2) للمدة (2018– 2021)	65
28	المضاعف النقدي للمدة (2018–2021)	67
29	اجمالي المبيعات والمشتريات للمدة (2018 –2021)	69
30	التسهيلات القائمة للمدة (2018– 2021)	71
31	اجمالي الاحتياطي الالزامي للمدة (2018 – 2021)	73
32	سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي في السوق الرسمي والموازي للمدة (2018–2021)	75
33	معدل التضخم السنوي للمدة (2018–2021)	76
34	معدلات التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في المحافظات خلال عام 2021	79
35	متوسط فائدة الإيداع الحقيقي ومتوسط فائدة الإقراض الحقيقي للمدة (2018 – 2021)	82
36	هيكل الجهاز المصرفي العراقي للمدة (2018–2021)	85
37	رؤوس أموال المصارف الحكومية والخاصة للمدة (2018- 2021)	87
38	موجودات المصارف الحكومية والخاصة للمدة (2018- 2021)	89
39	اجمالي الودائع لدى المصارف التجارية في العراق للمدة (2018 - 2021)	91
40	عرض النقد والدين العام الداخلي للربع الثاني لعام 2021 والربعين الاول والثاني لعام 2022	94
41	تطور الحساب الجاري للمدة (2018- 2021)	98
42	مكونات الحساب الجاري للمدة (2018- 2021)	100
43	تطور الحساب الرأسمالي للمدة (2018- 2021)	101
44	صافي السهو والخطأ للمدة (2018- 2021)	103

45	الاستيرادات السلعية (غير النفطية) للمدة (2018- 2021)	105
46	استيرادات المنتجات النفطية للمدة (2018- 2021)	106
47	إجمالي قيمة الاستيرادات للمدة (2018- 2021)	108
48	نسبة الاستيرادات السلعية (غير النفطية) لاهم الشركاء التجاريين للعراق لعام 2021	111
49	إجمالي قيمة الصادرات للمدة (2018 - 2021)	114
50	اجمالي قيمة صادرات النفط الخام للمدة (2018 -2021)	115
51	الصادرات والواردات السلعية للربع الثاني لعام 2022 والربعين الاول والثاني لعام 2022	119
52	اجمالي معدل إلانتاج الفعلي للطاقة الكهربائية للمدة (2017-2019)	122
53	أطوال خطوط نقل الطاقة الكهربائية للمدة (2018- 2020)	124
54	السعة التصميمية لمحطات التحويل العاملة في شبكات النقل للطاقة الكهربائية للمدة (2018-2020)	125
55	اجمالي الطاقة الكهربائية المجهزة حسب أصناف المستهلكين للمدة (2018- 2020)	128
56	كمية الماء الصافي المنتج للمدة (2018- 2021)	132
57	نسبة السكان المخدومين بشبكات المجاري (العادمة والمشتركة) للمدة (2018 -2021)	134
58	الإيرادات المتحققة من نقل البضائع للمدة (2018 - 2021)	137
59	الايرادات المتحققة لنشاط النقل البري للمدة (2018- 2021)	140
60	الايرادات المتحققة لنشاط الشركة العامة لنقل المسافرين والوفود للمدة (2018 - 2021)	142
61	عدد السفن القادمة والمغادرة للموانئ العراقية للمدة (2018- 2021)	145
62	الايرادات المتحققة لنشاط النقل الجوي للمدة (2018- 2020)	148
63	النقل الدولي والنقل الداخلي لنشاط النقل الجوي للمدة (2018- 2020)	148

ملخص تنفيذي

يتناول التقرير عرضاً موجزاً لأهم تطورات التي شهدها الاقتصاد العراقي وحسب البيانات المتاحة والمتعلقة بجوانب الاداء الاقتصادي من خلال تتبع مسار المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية المحلية بما في ذلك النمو الاقتصادي، والتضخم والموازنة العامة، وميزان المدفوعات والتجارة الخارجية فبعد ان شهد الاقتصاد العالمي حالة من التباطؤ المزمن والمتمثل في تراجع معدلات النمو في ظل الازمات الصحية والاقتصادية والاجتماعية التي عاشها العالم نتيجة انتشار وباء كورونا وما فرضت من وقائع وتحديات جديدة واجهت دول العالم، وهي التحديات التي بدأت منذ الموجات الأولى للجائحة والانشغال باحتواء وحصر تداعياتها وتخفيف وطأة اعبائها الاقتصادية والاجتماعية. وانتقلت التحديات في المراحل اللاحقة الى البحث عن أفضل مداخل ومقاربات التعافي وتجاوز اثار الجائحة نحو استعادة زخم النهوض والانطلاق في ظل أزمات جديدة تلقي بظلالها على العالم خاصة الحرب الروسية – الأوكرانية. وانطلاقاً من تعدد وترابط الازمات المحيطة باقتصاد العراق ومن اجل بلورة رؤى ومسارات النهوض وتعزيز فرص النمو وتصحيح الانحرافات بهدف تعزيز واستدامة النمو في المستقبل في ظل عدم اليقين والتطورات التي يشهدها الاقتصاد العالمي واحتمال مواجهة أزمات وصدمات مختلفة في المستقبل لاسيما وان جميع بلدان العالم لاتزال عرضة لتفشي سلالات جديدة متحورة من فايروس كورونا لتتفاقم الضغوط المالية بسبب ارتفاع مستويات المديونية ولتلقي بظلالها على الاداء الاقتصادي. الامر الذي يستلزم اتخاذ التدابير التي من شانها ان تعطي دفعة قوية لنمو اقتصادي شامل ومستدام يولد فرص عمل مجزية ويساعد على تعزيز التوازنات الاقتصادية الكلية، لا سيما خفض العجز في الموازنة العامة وميزان المدفوعات وتخفيض مستويات المديونية. واقتصاد العراق ليس ببعيد عن هذه التحديات فبعد ان شهد عدداً من التطورات والاحداث التي اثرت بشكل إيجابي في مستوى اداءه، والمتمثلة بتحسن الظروف الداخلية التي ساهمت في انتعاش ملحوظ في النشاط الاقتصادي وهذا ما تجسد من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية ، فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (بأساس 2007) في عام 2018 ما قيمته (210532.9) مليار دينار ليصل الى (198496.5) في عام 2021، ويعود ذلك إلى تراجع مساهمة بعض الأنشطة الاقتصادية كنشاط التعدين والمقالع والذي يشكل النفط نسبة كبيرة في تكوينه، الى جانب تراجع المساهمة النسبية للأنشطة الاخرى كنشاط النقل والاتصالات والخزين ونشاط البنوك والتامين، وهو ما تعكسه المساهمة النسبية للانشطة (السلعية، التوزيعية، الخدمية) في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة اذ بلغت المساهمة النسبية لها في عام 2021 (66.56%، 17.44% ، 15.98%) على التوالي، إما بخصوص الدخل القومـــي بالأسعار الجارية فقد سجل بحدود (**217753.9**) مليار دينار

وذلك في عام 2018 وبمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي بلغ (**5.7**) مليون دينار ليصل وفي عام 2021 الى (**241238.3**) مليار دينار وبمتوسط نصيب الفرد (5.8) مليون دينار.

في مجال **المالية العامة** تشير البيانات إلى تحقيق **الإيرادات العامة** تحسنا من (106569.8) مليار دينار عام 2018 لتصل إلى (109081.5) مليار دينار عام 2021، ويعزى ذلك الى تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية.

إما **أجمالي النفقات العامة** فقد شهدت ارتفاعاً من (80873.2) مليار دينار عام 2018 لتصل الى (102849.4) مليار دينار عام 2021.

إما على صعيد **الاستثمار وتكوين رأس المال الثابت،** فقد سجل **الاستثمار الحكومي** انخفاض من (22678.5) مليار دينار عام 2018 ليصل الى (4203.9) مليار دينار عام 2020، في حين شهد **إجمالي تكوين رأس المال الثابت بالأسعار الجارية** انخفاضاً من (38107.2) مليار دينار في عام 2018 ليصل الى (24825.3) مليار دينار عام 2021، ويرجع السبب في ذلك إلى انخفاض الاستثمارات الحكومية بمجمل مكوناتها بسبب جائحة كورونا وتداعياتها السلبية على الانشطة الاقتصادية.

وفيما يتعلق بأهم **التطورات النقدية** ومن خلال تحليل تطور السيولة المحلية فقد ارتفع **عرض النقد بمفهومه الضيق (M1)** من (77829) مليار دينار عام 2018 ليصل إلى (119944.1) مليار دينار عام 2021، إما **عرض النقد بالمعنى الواسع (M2)** فقد ارتفع من (95390.7) مليار دينار عام 2018 ليصل الى (139886.1) مليار دينار عام 2021، واستمر البنك المركزي بمراقبة التطورات الحاصلة في المستوى العام للأسعار بغية تحقيق الاستقرار في الأسعار المحلية وإبقاء **التضخم** عند مستويات منخفضة بحيث لا تتعدى المرتبة العشرية الواحـــدة. فبعد ان سجل معدل التضخم السنوي في عام 2018 ما نسبته (0.4%) ارتفع ليصل الى (6%) عام 2021، ويرجع هذا إلى التغيرات الحاصلة في اغلب مكونات الأقسام الرئيسة لسلة أسعار السلع والخدمات والناجمة عن التذبذبات في سعر الصرف في السوق الموازي ليصل الى (1474) دينار لكل دولار عام 2021.

إما على صعيد أسعار السياسة النقدية فقد قام البنك المركزي بالمحافظة على **سعر الفائدة (سعر السياسة)** بحدود (4%) من عام 2018 الى عام 2021، فضلاً عن المحافظة على أسعار الفائدة على الائتمان الاولي والثانوي والملجأ الأخير حوالي (6%، 7%، 7.5%) على التوالي، وهذا الاجراء كجزء من سياسته

الهادفة إلى تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال تخفيض كلفة الأموال على المصارف لتحفيزها على تقديم التمويل للأنشطة الاقتصادية المختلفة بأسعار معتدلة.

وعلى صعيد تطورات **ميزان المدفوعات** فبعد ان حقق فائض بلغ (6595.8) مليون دولار خلال عام 2018 ارتفع في عام 2021 ليصل الى (10791.9) مليون دولار، اما نشاط **التجارة الخارجية** وضمن مكوناتها فقد سجل اجمالي الاستيرادات انخفاض من (43804.5) مليار دينار عام 2018 لتصل الى (20438.2) مليار دينار عام 2021، اما اجمالي الصادرات فقد سجلت ارتفاعاً من (100684.9) مليار دينار عام 2018 لتصل الى (121560) مليار دينار في عام 2021 ويعزى ذلك الى ارتفاع مكونات الصادرات.

وعلى صعيد **تنمية البنى التحتية** فقد سجل **نشاط الكهرباء** تحسن ملحوظ في معدل أنتاج الطاقة الكهربائية التي ارتفعت من (13002) ميكا واط عام 2018 لتصل إلى (14236) ميكا واط عام 2020 ، والذي انعكس بارتفاع إجمالي الطاقة المجهزة وحسب أصناف المستهلكين فبعد ان سجلت خلال عام 2018 (39593993) م.و.س لترتفع إلى (44498692) م.و.س عام 2020، إما بالنسبة لنشاط **الماء الصافي** فقد شهدت تحسن اذ ارتفعت كمية الماء الصافي المنتج من (14.8) مليون م^3/ سنة عام 2018 لتصل الى (16.3) مليون م^3/ سنة في عام 2021 ويرجع السبب إلى تنفيذ شبكات جديدة ومد شبكات اخرى لتغطية احتياجات السكان. ومع ذلك فان هذا التحسن لا يرتقي إلى مستوى الطموح إذ لا يزال هنالك الكثير من المعوقات والتي تحد من فاعلية هذه الأنشطة في تلبية متطلبات شرائح المجتمع والنشاط الاقتصادي، الأمر الذي ينعكس بزيادة الأعباء التي تثقل كاهل المواطنين لتتجسد بصورة كلف مالية إضافية لغرض تأمين هذه الخدمات بالحد الأدنى.

المـــقدمـــــة

انطلاقاً من أهمية تحليل واقع مسيرة الاقتصاد العراقي ومتابعة تطور حركة المؤشرات والمتغيرات الإجمالية والقطاعية فيه وانعكاساتها المباشرة وغير المباشرة على أداء مجمل الأنشطة الاقتصادية، دأبت دائرة السياسات الاقتصادية والمالية في وزارة التخطيط على إعداد هذا التقرير سنوياً ليتضمن آخر المستجدات الحاصلة في العراق من خلال التحليل العلمي للمتغيرات الاقتصادية الرئيسية والخاصة بأداء الاقتصاد الكلي وهو ما يساهم في إعطاء صورة واقعية لمختلف محاور الاقتصاد العراقي واجراء التحليل المعمق لمجمل عملية التنمية والبناء الاقتصادي التي ستساعد المخططين ومتخذي القرار نحو اجراء المزيد من الإصلاحات والتغييرات الهيكلية في الشأن الاقتصادي وتهيئة المناخ المناسب لديمومة الانفتاح على العالم الخارجي والاندماج معه وتحرير التجارة الخارجية وفسح المجال إمام القطاع الخاص ليلعب دوره الأساسي إلى جانب القطاع العام في إدارة الاقتصاد العراقي.

لقد قسم التقرير الى (7) فصول تناول **الفصل الأول** مؤشرات أداء الاقتصاد العراقي الكلية وبشكل خاص المؤشرات الاقتصادية للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية وتطور الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة فضلاً عن توزيع الناتج حسب الملكية إلى القطاعين العام والخاص.

إما **الفصل الثاني** فقد تناول دراسة قطاع المالية العامة إذ ركز التقرير على تحليل إجمالي الايرادات والنفقات العامة بشقيها الجارية والاستثمارية، واختص **الفصل الثالث** بتحليل واقع الاستثمار الحكومي والاستثمار الخاص بشقيه المحلي والأجنبي وتكوين رأس المال الثابت في الاقتصاد العراقي.

وتضمن **الفصل الرابع** دراسة التطورات النقدية من خلال تحليل مؤشرات عرض النقد وسعري الصرف والفائدة فضلا عن استعراض اداء القطاع المصرفي والعوامل المؤثرة فيها، الى جانب مؤشرات التضخم وحركة الأسعار في الاقتصاد العراقي من خلال تتبع مؤشرات الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

إما **الفصل الخامس** فقد خصص لدراسة ميزان المدفوعات، وتناول **الفصل السادس** تحليل تجارة العراق الخارجية مسلطاً الضوء على تطور حجم الصادرات والاستيرادات، فضلاً عن أهم الشركاء التجاريين للعراق والتوزيع الجغرافي للصادرات السلعية.

ولأهمية قطاع البنى التحتية فقد تم تناوله في **الفصل السابع** مركزاً على ثلاثة محاور رئيسية تمثلت في قطاع الطاقة الكهربائية وقطاع النقل وقطاع الماء والصرف الصحي.

الفصل الاول
أداء الاقتصـــــاد الكـــــلي

شهد اقتصاد العراق نقطة تحول في أغلب مؤشراته الاقتصادية والتي تأثرت بالتطورات الاقتصادية الاقليمية والدولية، تلك التغيرات المتعلقة بأسواق السلع على الصعيد العالمي وتداعياتها على اسعار السلع الاساسية ويأتي في مقدمتها التراجع في اسعار النفط الخام، فضلا عن انخفاض كميات الانتاج النفطي المقررة ضمن اطار اتفاق منظمة (اوبك +)، الى جانب الضغوط التي شهدتها السياسات الكلية من خلال تبني سياسات توسعية موجهة لدعم القطاعات الصحية والتعليمية والفئات المتضررة كأجراء استباقي للتخفيف من الاثار المترتبة على انتشار جائحة كورونا، واستجابة لدعم التعافي الاقتصادي.

ولرصد هذه التطورات وأثرها في اداء الاقتصاد الكلي ومعرفة دور محركات النمو الاقتصادي والذي من شأنه فهم نمط ونوعية هذا النمو وتحديد مساره من خلال استعراض مؤشر الناتج المحلي الإجمالي والذي يغطي المدة (2018- 2021) وكالاتي: -

أولاً: الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو الاقتصادي

1. الأسعار الجارية: -

تعد دراسة الهيكل الاقتصادي من خلال فحص التركيب القطاعي لمكونات الناتج المحلي الاجمالي من الامور الاساسية التي تسهم في الحكم على مدى تنوع الاقتصاد من عدمه وعلاقة ذلك بقدرته على الصمود امام الازمات الداخلية والخارجية وما تركه من اثار في رسم مسارات النمو الاقتصادي وهو ما يستدل عليه من البيانات المتاحة للناتج المحلي الإجمالي مع النفط بالأسعار الجارية والذي حقق تطورات ايجابية في معدلاته فبعد ان سجل في عام 2018 ما قيمته (268918.9) مليار دينار واصل الارتفاع وليحقق ما قيمته (276157.9) مليار دينار وذلك في عام 2019 ، ويعزى ذلك إلى الارتفاع الملحوظ في مساهمة بعض الانشطة السلعية وفي مقدمتها زيادة الانتاج النفطي، ولينعكس تأثيره الايجابي على الاقتصاد العراقي في سد متطلباته الاساسية وتمويل الموازنة العامة. اما في عام 2020 فقد كان لجائحة كوفيد – 19 تداعيات اقتصادية واجتماعية حادة ولم تستثني ببصماتها الواضحة اي مجال من مجالات التنمية ، وتباينت هذه التداعيات على الانشطة الاقتصادية ومن ثم مساهمتها في النمو الاقتصادي ، اذ تسببت بتدني القيمة المضافة في قطاعات اقتصادية رئيسة تسهم بشكل كبير في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وكان النفط من ابرز القطاعات المتضررة وليترك اثاراً سلبية تجلت بتراجع قيمة الناتج المحلي وليسجل (215661.5) مليار دينار وبمعدل تغيير سنوي بلغ (-21.9%) مقارنة بالعام السابق نتيجة اجراءات الاغلاق الاحترازي عبر العالم وما رافقها من انقطاع سلاسل الامدادات التجارية وانخفاض صادرات السلع والخدمات جراء انهيار الطلب العالمي وقد كانت معدلات الانكماش عموما اعلى في البلدان

النفطية مقارنة بالدول الاخرى لتعرضها لصدمتين متزامنتين صدمة الجائحة وصدمة الانخفاض الكبير لأسعار النفط، وهو ما يعكس ارتفاع مستويات التركز في قوائم المنتجات التصديرية ويأتي في مقدمتها النفط الخام. وفي عام 2021 وتزامنا مع التوصل الى لقاحات مضادة لفيروس كوفيد -19 وارتفاع نسبة التطعيم على مستوى العالم وازالة القيود والانفتاح التدريجي لمختلف الاقتصادات فضلا عن سياسات الدعم المالية والنقدية لمواجهة التأثير السلبي للجائحة الى جانب زيادة الطلب العالمي ورفع الحصص الشهرية للدول المنتجة للنفط وفقاً لمقررات (اوبك +) وتحسن اسعار النفط الخام، لتنعكس تلك التطورات الايجابية في زيادة قيمة الناتج المحلي وليسجل (301152.8) مليار دينار. ولتتبع التطورات في نشاط النفط الخام كمحرك للنمو الاقتصادي في العراق خلال المدة (2018- 2021) والتي تجسدها بيانات الجدول (1) يتضح بان هذا النشاط قد شهد تذبذبا في قيمته فبعد ان سجل في عام 2018 بحدود (120174.3) مليار دينار، وبنسبة مساهمة في تكوين الناتج بلغت (44.2%)، انخفض في عام 2019 وليسجل (114386.4) مليار دينار وبنسبة مساهمة (40.9%)، واستمر هذا التراجع ليسجل ما قيمته (63335.7) مليار دينار وذلك في عام 2020 وبنسبة مساهمة بلغت (29.1%). اما في عام 2021 فقد شهد نشاط النفط تحسنا ليسجل ما قيمته (137596.7) مليار دينار وبنسبة مساهمة بلغت (45.5%) بسبب زيادة الطلب العالمي وتحسن الاسعار في الاسواق الدولية، ومع ذلك فان الاعتماد على مورد وحيد ناضب يعيق الاستدامة الاقتصادية ويؤثر على قدرة البلدان في النمو، مقابل تواضع نسبة مساهمة الانشطة الاخرى، الأمر الذي يتطلب تفعيل دور تلك الانشطة بغية جعل الاقتصاد أكثر قوة ومتانة في مواجهة الصدمات الخارجية وتقليل الاعتماد على مصدر وحيد للدخل، والسعي نحو إيجاد البدائل التي تهيء مقومات تحسين بيئة الاعمال لجذب الاستثمارات المحلية والاجنبية ورفع مساهمة القطاع الخاص ليأخذ دوره في توليد قاعدة إنتاجية سلعية . والجدول (1) والشكل (1) توضح هذه المؤشرات.

جدول (1)

الناتج المحلي الإجمالي مع النفط وبدونه بالأسعار الجارية للمدة (2018- 2021)

(مليار دينار)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي	الناتج المحلي بدون النفط	نشاط النفط الخام
2018	268918.9	148744.6	120174.3
2019	276157.9	161771.5	114386.4
2020	215661.5	152325.8	63335.7
2021 (*)	301152.8	163556.1	137596.7

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.

(*) تقديرات أولية سنوية.

شكل (1)

الناتج المحلي الإجمالي مع النفط وبدونه بالأسعار الجارية للمدة (2018-2021)

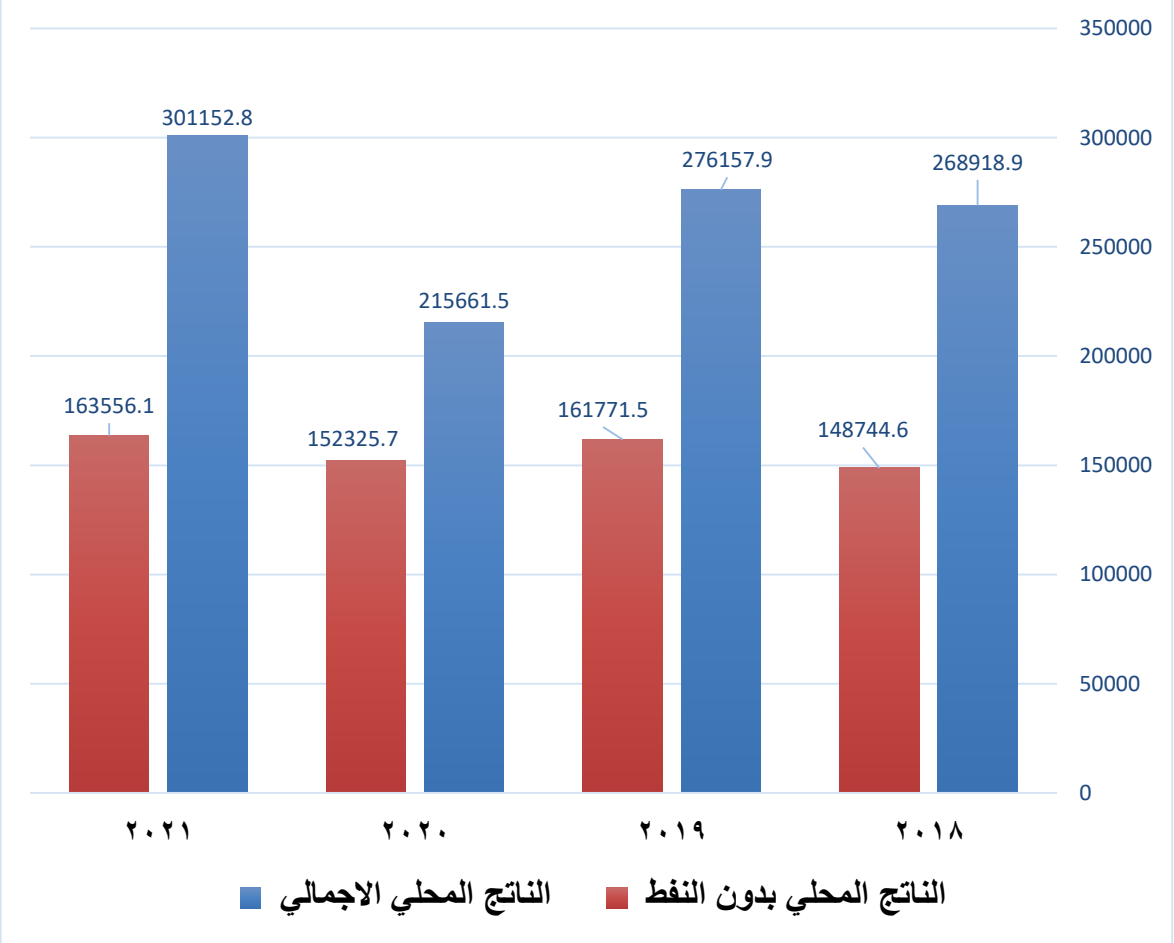

2. الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (2007=100): -

حقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2007=100) خلال المدة (2018- 2021)، تحسناً ملحوظاً بفعل تظافر العوامل الداخلية والمتمثلة بتحسن الأوضاع الأمنية وارتفاع انتاج النفط الخام الى جانب العوامل الخارجية زيادة الطلب في الاسواق العالمية، والتي ساهمت بدفع مؤشرات النمو الى الامام، لتتجسد بتحقيق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة تطورات ملحوظة فبعد ان سجل خلال عام 2018 ما قيمته (210532.9) مليار دينار ليرتفع في عام 2019 ويحقق ما قيمته (222141.2) مليار دينار، اما في عام 2020 ونتيجة تردي الاوضاع الصحية والاضطرابات التي شهدتها الاسواق العالمية فقد سجل الناتج المحلي تراجعا ليصل الى (195402.5) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (-12.03%) بالمقارنة مع العام السابق. اما في عام 2021 فقد سجل الناتج المحلي بالأسعار الثابتة ما قيمته (198496.5) مليار دينار والجدول (2) والشكل (2) يوضحان اتجاهات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة خلال المدة (2018- 2021)

جدول (2)

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة بأساس عام 2007 للمدة(2018 - 2021)

(مليار دينار)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	نسبة التغير السنوي(%)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	نسبة التغير السنوي(%)
2018	268918.9	21.3	210532.9	2.6
2019	276157.9	2.7	222141.2	5.5
2020	215661.5	(21.9)	195402.5	(12.03)
2021(*)	301152.8	39.6	198496.5	1.5

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية،

(*) بيانات أولية سنوية

- النسب بين الاقواس قيم سالبة

شكل (2)

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة للمدة (2018-2021)

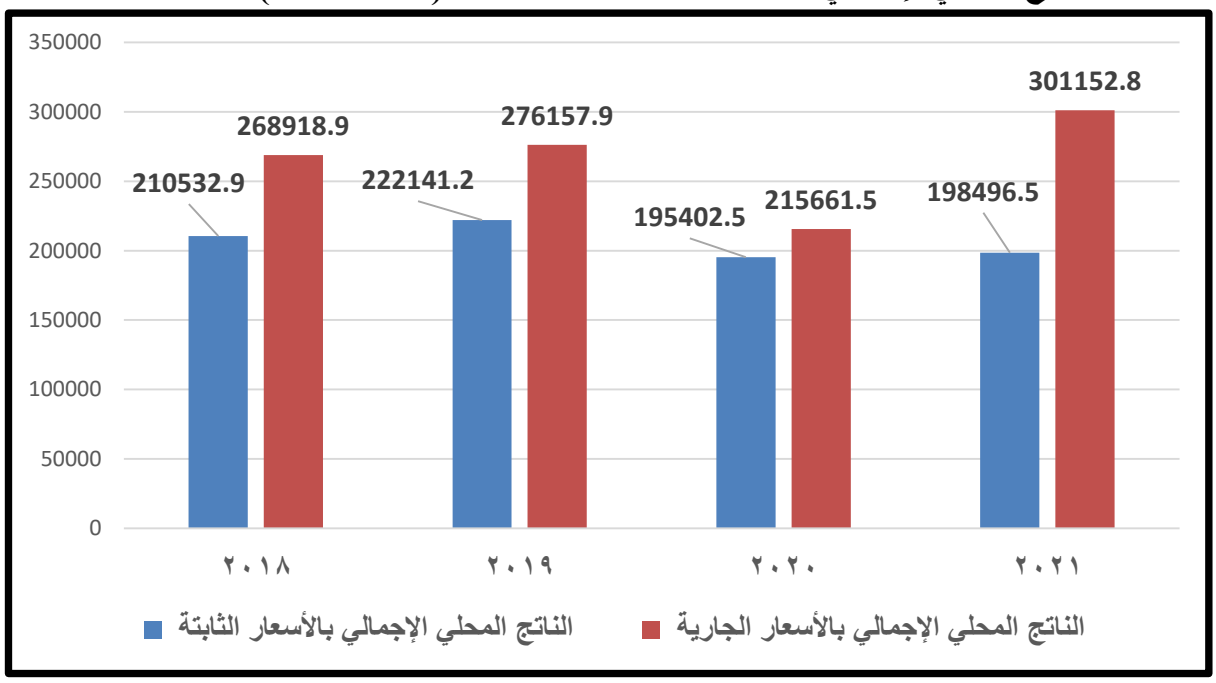

هذه التطورات في قيمة الناتج المحلي الإجمالي قد انعكست على متوسط نصيب الفرد اذ تشير البيانات المتاحة بأن النمو الاقتصادي المتحقق في الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة (2018– 2021) فبعد ان سجل خلال عام 2018 (7.05) مليون دينار ارتفع بشكل طفيف في عام 2019 وليسجل (7.06) مليون دينار، وهذا التحسن ناجم عن ارتفاع انتاج النفط الخام والذي أدى إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، اما في عام 2020 فقد شهد متوسط نصيب الفرد تراجعا ملحوظ اذ بلغ (5.37) مليون دينار وبمعدل تغيير سنوي سالب بلغ (–23.9%) بالمقارنة مع العام السابق. اما في عام 2021 فقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج بحدود (7.3) مليون دينار وكما موضح في الجدول (3) والشكل (3).

جدول (3)

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمدة (2018- 2021)

(مليون دينار)

السنوات	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	نسبة التغير السنوي (%)
2018	**7.05**	**–**
2019	**7.06**	**0.1**
2020	**5.37**	**(23.9)**
2021(*)	**7.3**	**35.9**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية،

(*) تقديرات سنوية أولية

شكل (3)

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمدة (2018 –2021)

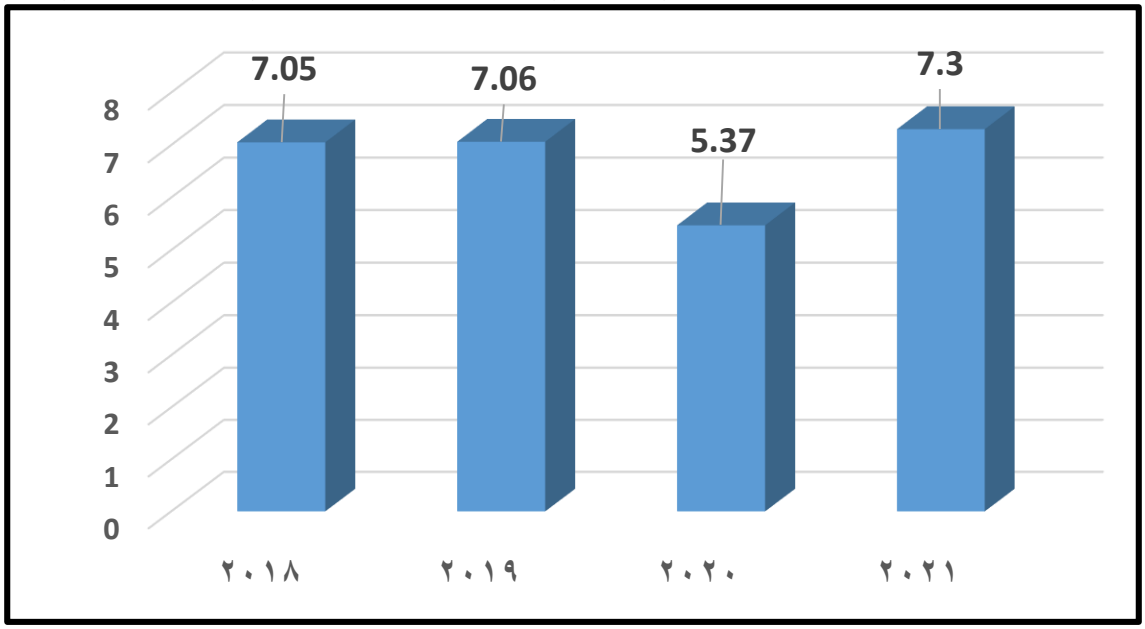

أما بخصوص الدخل القومي فقد شهد تطورات ايجابية خلال المدة المدروسة والتي يستدل عليها من بيانات الجدول (4) اذ يشير الى ان الدخل القومي بعد ان سجل في عام 2018 ما قيمته (**217753.9**) مليار دينار ارتفع ليصل الى (**224162.2**) مليار دينار وذلك في عام 2019 ، وفي عام 2020 فقد انخفض الدخل القومي ليسجل (**182384.5**) مليار دينار وفي عام 2021 فقد ارتفع الدخل القومي ليصل الى (**241238.3**) مليار دينار،هذه التطورات والزيادة في الدخل القومي قد انعكست بزيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي إذ سجل في عام 2018 (5.7) مليون دينار، واستمر على ذلك الرقم في عام 2019 ، الا انه شهد تراجع في عام 2020 ليصل بحدود (4.5) مليون دينار وارتفع في عام 2021 بعد ليصل الى (5.85) مليون دينار. وكما موضح في الجدول (4) والشكل (4).

جدول (4)

الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد للمدة(2018-2020)

السنوات	الدخل القومي (مليار دينار)	متوسط نصيب الفرد (مليون دينار)
2018	217753.9	5.7
2019	224162.2	5.7
2020	182384.5	4.5
2021(*)	241238.3	5.85

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء. مديرية الحسابات القومية

(*) تقديرات اولية سنوية

شكل (4)

الدخل القومي للمدة (2018- 2020)

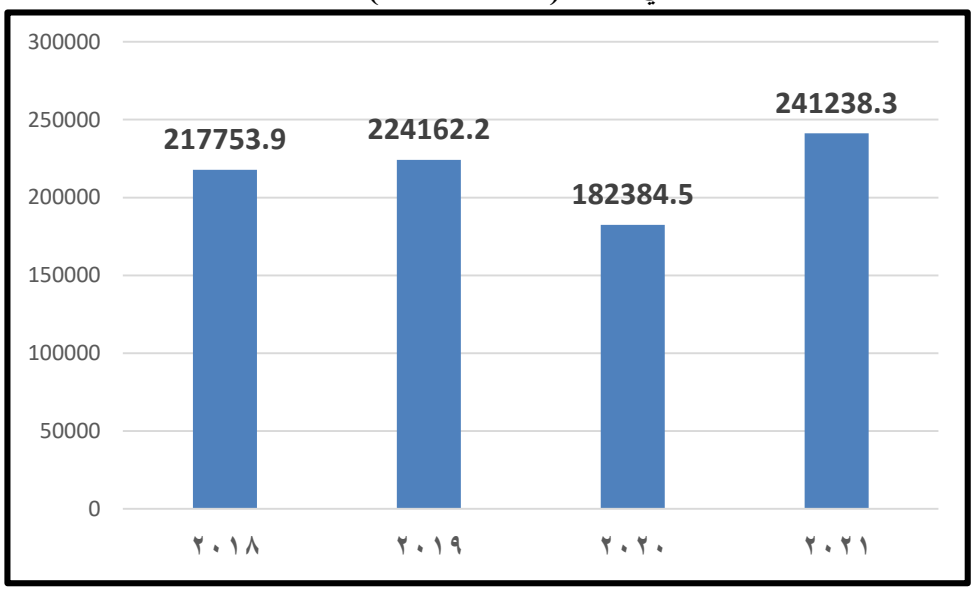

شكل (5)

متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي للمدة (2018- 2020)

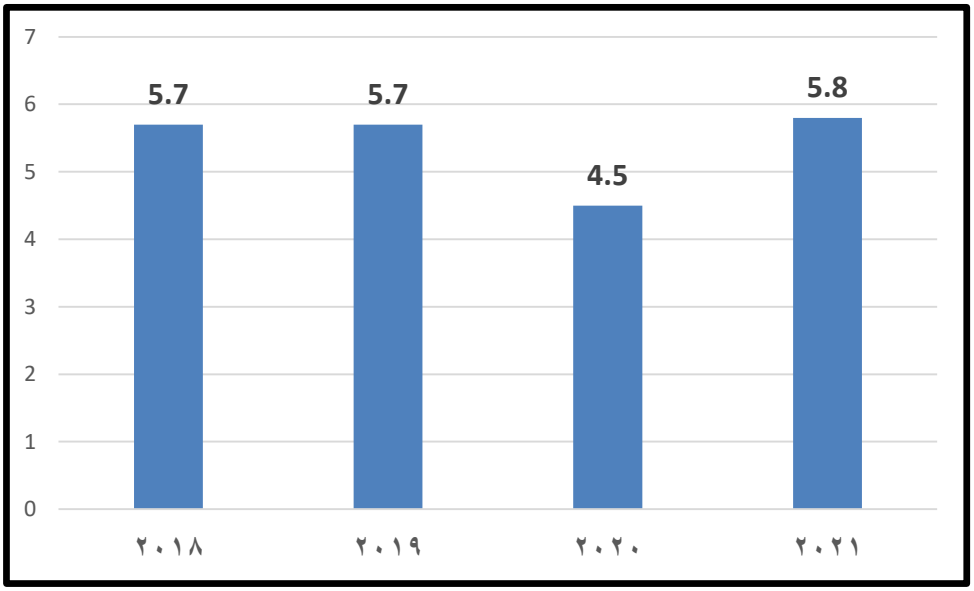

ثانياً:- التوزيع النسبي للأنشطة الرئيسة المولدة للناتج المحلي الإجمالي (السلعية، التوزيعية، الخدمية)

تعد دراسة الانشطة الاقتصادية خطوة مهمة وضرورية للتعرف على مستوى التطور الذي يشهده الاقتصاد وهيكل مكوناته، ومدى مساهمة هذه الانشطة في نمو العرض الكلي من السلع والخدمات.

والتي يستدل عليها من خلال تتبع مسار تطور الانشطة الاقتصادية في تكوين الناتج المحـــلي الإجمالي بالأسعار الجارية والتوزيع النسبي لها للمدة (2018- 2021) فمن بيانات الجدول (5) والملحق (2) الذي يرصد تلك التطورات. يتضح بان الأهمية النسبية على صعيد **الأنشطة السلعية** في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية قد شهدت تذبذبا فبعد ان سجلت في عام 2018 ما نسبته (56.3%)، تراجعت في عام 2019

بشكل طفيف لتسجل (56.15%) وفي عام 2020 فقد تراجعت مساهمتها في تكوين الناتج لتسجل (45.62%) ويعزى ذلك الى تراجع مساهمة نشاط **التعدين والمقالع** خلال العامين 2019 و2020 من (41.05%) لتصل الى (29.3%) على التوالي بوصفه النشاط الاكثر مساهمة سواء في تكوين الناتج المحلي ام في تكوين الانشطة السلعية والتي يشكل النفط الخام النشاط الاساسي فيها. اما في عام 2021 فقد سجلت الانشطة السلعية ارتفاعا وبنسبة مساهمة (56.75%) ويعزى ذلك الى الارتفاع في نسب المساهمة لمكوناتها في كل من نشاط التعدين والمقالع والصناعات التحويلية، ونشاط الكهرباء والماء. اما بخصوص نشاط **الصناعة التحويلية** والدور الذي يمكن ان يضطلع به في تصحيح الاختلال الإنتاجي وفي هيكل الصادرات، اذ سجلت في عام 2018 ما نسبته (2.01 %)، لتشهد تحسناً في نسبة المساهمة خلال عامي 2019 و 2020 اذ بلغت (2.11 %) و(2.57%) على التوالي ويعزى الى طرح منتجات تعقيم وتطهير جديدة لمكافحة وباء كورونا وتبني وزارة الصناعة والمعادن لخطة تأهيل وتشغيل المعامل، وفي عام 2021 فقد بلغت (2.22%) ومع ذلك فان نسبة مساهمتها لاتزال محدود ولا يمكن الاعتماد عليها في تحقيق نهضة تنموية تدعم الاقتصاد الوطني. اما نشاط **الكهرباء والماء** فعلى الرغم من رصد التخصيصات الاستثمارية المناسبة وتوجيهها صوب هذا النشاط بالمقارنة مع بقية الانشطة الاقتصادية، الا ان نسبة مساهمته في الناتج المحلي لا تزال متواضعة وطفيفة، فبعد ان سجل في عامي 2018 و 2019 ما نسبته (2.63%) وقد شهد تراجعاً في عام 2020 لتسجل نسبة مساهمة بحدود (2.55%)، وفي عام 2021 (1.6%) وهذه النسب المتواضعة لا يمكن ان تولد طاقة مستدامة تستجيب للطلب المتزايد ولمختلف الاستعمالات وتقليص الفجوة بين العرض والطلب عليها مما تضطر الحكومة الى استيرادها لسد جزء من النقص الحاصل فيها، الى جانب ضعف دور القطاع الخاص في هذا النشاط والناجم عن عدم توفر البيئة المناسبة للاستثمار مما يحد من دوره في تحفيز النمو الاقتصادي، الامر الذي يتطلب تكثيف الجهود ليضطلع بدوره المنشود في دعم وتطوير الاقتصاد المحلي. اما نشاط **البناء والتشييد** فقد سجل زيادة في نسبة المساهمة في عام 2018 بلغت (4.57 %) لتصل في عام 2019 الى (6.64 %) الا انه شهد في عام 2020 انخفاضا في نسبة المساهمة ليسجل (5.2%)، وفي عام 2021 فقد سجل (4.09%).

اما بخصوص مساهمة **الأنشطة التوزيعية** في تكوين الناتج المحلي بالأسعار الجارية فقد سجلت تراجعا خلال المدة المدروسة، فبعد ان سجلت في عام 2018 نسبة (20.2 %)، تراجعت في عام 2019 لتسجل ما نسبته (18.70 %) ويعود ذلك الى تراجع نسب مساهمة مكوناته من الانشطة في توليد الناتج المحلي الإجمالي، اما في عام 2020 فقد شهد تحسنا ليسجل نسبة مساهمة بلغت (21.2%) ويعزى ذلك الى ارتفاع مساهمة الانشطة في تكوينه **كالنقل والمواصلات والخزن** فبعد ان سجل نسبة مساهمة (8.54%) وذلك في عام 2019 ارتفع في عام 2020 ليسجل (10.45%) فضلا عن ارتفاع نسبة مساهمة نشاط **تجارة الجملة والمفرد** من (8.23%) عام 2019 ليصل الى (9.03%) وذلك في عام 2020 الى جانب نشاط **البنوك والتامين** وبعد ان سجل نسبة مساهمة

في عام 2019 (1.93%) انخفض في عام 2020 ليسجل بحدود (1.73%). اما في عام 2021 فقد شهدت **الانشطة التوزيعية** انخفاضا طفيفا في مساهمتها النسبية اذ بلغت (17.54%).

إما على صعيد مساهمة **الأنشطة الخدمية** في توليد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية فبعد ان سجلت خلال عام 2018 ما نسبته (23.48%)، شهدت تحسنا خلال عامي 2019 و2020 لتسجل ما نسبته (25.15%)، (33.17%) على التوالي ويعزى ذلك الى زيادة مساهمة الخدمات المقدمة من قبل **الحكومة العامة،** اذ ارتفعت من (15.8%) عام 2019 لتصل الى (19.9%) وذلك في عام 2020، اما في عام 2021 فقد تراجعت نسبة مساهمة الانشطة الخدمية في تكوين الناتج المحلي ولتسجل (25.7%) ويعود الى تراجع نسب المساهمة لمكوناتها. مما تقدم يتضح بان اقتصاد العراق لم يشهد تغيرات بنيوية خلال المدة المدروسة، اذ ما زال الاتجاه العام يؤكد اولوية الانشطة السلعية واستحواذها على مركز الصدارة في توليد الناتج المحلي والناجم من تزايد الاعتماد على نشاط النفط الخام سواء في الصادرات ام في سلم الايرادات العامة، وليؤكد استمرارية الاختلال البنيوي وتشوه هيكل الاقتصاد ليترك بصمات واضحة في حركة المتغيرات الكلية ومن ثم على معدلات الانجاز التنموي بدلالة تراجع نسب المساهمة في الانشطة الانتاجية الأساسية المتمثلة بالزراعة والصناعة التحويلية وغيرها من الانشطة، لينعكس هذا بتراجع الإنتاج الوطني ليفتح المجال امام السلع المستوردة لتغطية العجز وتلبية الطلب المحلي، الى جانب ضعف التنفيذ المادي للمشاريع لاسيما في القطاعات الأساسية، فعلى الرغم من رصد التخصيصات المناسبة الا ان التلكؤ في التنفيذ ولد تبعات خطيرة وزيادة في التكاليف وتدهور مستوى الخدمات العامة والبنية التحتية وعدم تحقق الاهداف والبرامج الاقتصادية والاجتماعية المرغوبة مما انعكس سلبا في مستوى الاداء الاقتصادي والرفاه الاجتماعي وضعف عوائد الاستثمارات. الامر الذي يستلزم السعي الحثيث لتحسين الكفاءة الاقتصادية وتفعيلها باتجاه الانشطة الاخرى عدا النفط، من خلال اعادة النظر في الإجراءات التنفيذية المتبعة لرصد وتوزيع التخصيصات الاستثمارية على القطاعات الاقتصادية المنتجة والمولدة لفرص العمل لأحداث التنوع الاقتصادي وتعزيز دورها، بما يسمح من تحقيق النمو المتوازن في كافة القطاعات دون حصره في قطاع أو نشاط معين، وجعل الاقتصاد أكثر قوة ومتانة في مواجهة الصدمات الخارجية، والجدول (5) والشكل (6) أدناه يوضحان الاهمية النسبية للأنشطة الاقتصادية المولدة للناتج المحلي الاجمالي خلال المدة (2018- 2021) : -

جدول (5)

الأهمية النسبية للأنشطة الاقتصادية المولدة للناتج مع النفط بالأسعار الجارية للمدة (2018 - 2021)

(%)

الأنشطة الاقتصادية	2018	2019	2020	2021(*)
الأنشطة السلعية	56.32	56. 15	45.62	56.75
الأنشطة التوزيعية	20.20	18.70	21.20	17.54
الأنشطة الخدمية	23.48	25.15	33.17	25.70

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.

(*) بيانات أولية سنوية

شكل (6)

الأهمية النسبية للأنشطة الاقتصادية لتوليد الناتج مع النفط بالأسعار الجارية للمدة (2018-2021)

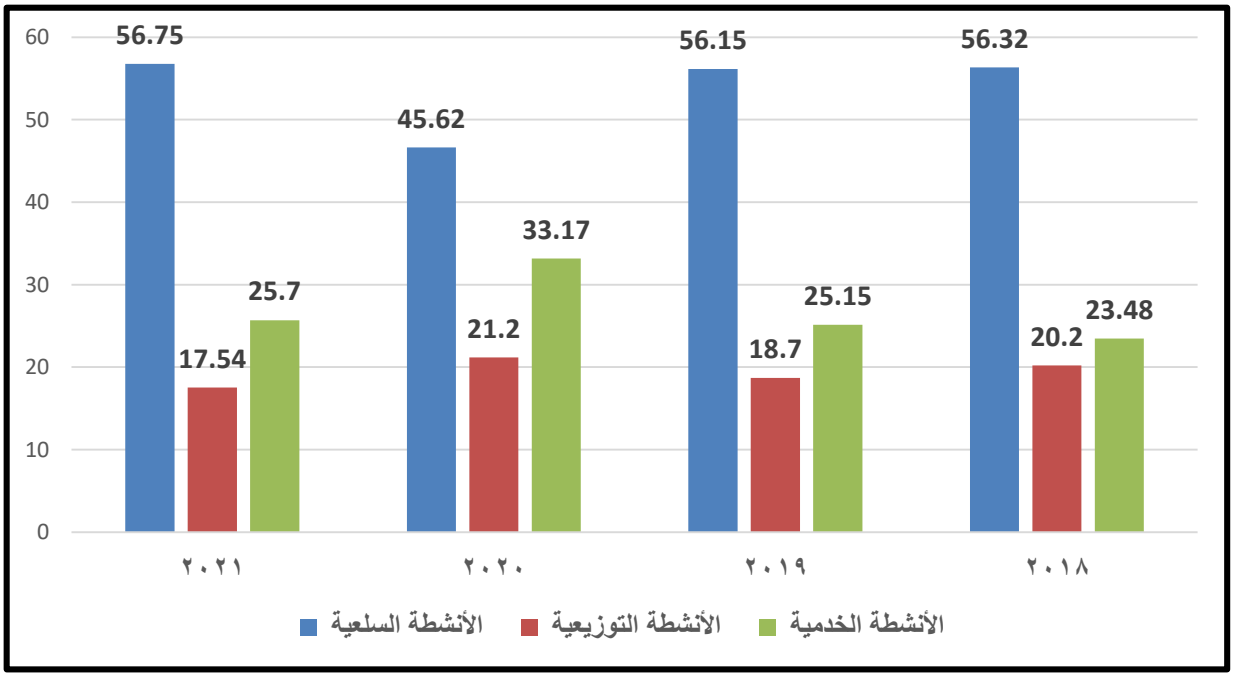

ثالثاً: - الناتج المحلي الإجمالي للقطاعين العام والخاص

اتسمت مساهمة كل من القطاعين العام والخاص في توليد الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية للمدة (2018 – 2021) بالاستقرار النسبي والتي يستدل عليها من خلال بيانات الجدول (6) الذي يوضح نسبة مساهمة القطاعين العام والخاص في تكوين الناتج المحلي الاجمالي حسب الانشطة الاقتصادية، وفيما يتعلق بمساهمة **القطاع العام** في توليد الناتج، فقد سجل في عام 2018 (180786.3) مليار دينار وبنسبة مساهمة بلغت (67%)، الا انهً في عامي 2019 و2020 فقد سجل انخفاضا ليصل الى (178342.8) مليار دينار وبنسبة مساهمة (63.7%) و(120179.1) مليار دينار وبنسبة مساهمة (55.3%) على التوالي، اما في عام 2021 فقد حقق ارتفاعاً نسيبياً اذ بلغ (196600) وبنسبة مساهمة بلغت (65%).

إما **التوزيع النسبي للقطاع الخاص** في تكوين الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة خلال المدة (2018-2019) اتسمت بعدم التنوع اذ اقتصرت على الأنشطة الخدمية في عمليات الإنتاج والتسويق ففي عام 2018 سجل ما قيمته (91297.6) مليار دينار وبنسبة مساهمة بلغت (33%)، وفي عام 2019 فقد سجل ما قيمته (101414.9) مليار دينار وبنسبة مساهمة بلغت (36.3%) اما في عام 2020 فقد سجل القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الاجمالي حسب الانشطة الاقتصادية ما قيمته (97234.5) مليار دينار وبنسبة مساهمة بلغت (44.7 %)، اما في عام 2021 فقد ارتفع ليصل الى (106091.9) وبلغت نسبة مساهمته (35%).

جدول (6)
التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي حسب الملكية بالأسعار الجارية للمدة(2018- 2021)

المؤشرات / السنوات	التوزيع النسبي للناتج المحلي الاجمالي (العام) (%)	التوزيع النسبي للناتج المحلي الاجمالي (الخاص) (%)
2018	67	33
2019	63.7	36.3
2020	55.3	44.7
2021(*)	65	35

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية
(*) بيانات أولية سنوية

تؤكد المؤشرات الاقتصادية للقطاع الخاص خلال المدة المدروسة الدور المتواضع لمساهمته في توليد الناتج المحلي ورفع معدلات النمو الاقتصادي، ولم يشهد تطورات على الرغم من النهج الاستراتيجي المطالب بتقوية هذا الدور وتعزيزه في خطط التنمية الوطنية، اذ كان لثبات عناصر التحكم بقيادة الاقتصاد والمتمثلة

بالمشاريع المملوكة للحكومة والتلكؤ في تنفيذ خارطة طريق اعادة هيكلتها بتحويلها الى شركات مساهمة من اجل ايجاد مداخل جديدة للاستثمار وانعاش الانشطة الاقتصادية من ابرز الاسباب التي اضعفت دور القطاع الخاص كشريك فاعل في التنمية، وسحبت الثقة في سلامة بيئة الاعمال وغيبت اساليب تحديث الادارة الاقتصادية عبر تطبيق صيغ مناسبة للشركات بين القطاعين العام والخاص، وبهذا الصدد فان اعداد الاستراتيجيات المحفزة لجذب الاستثمار الخاص ودعم مشاركته في عمليات الانتاج ضمن القوانين النافذة والتي منها استراتيجية تطوير القطاع الخاص تعد خطوة ضرورية لتعزيز دوره التنموي بما يسهم في دعم القدرات التنافسية واحداث التنوع الاقتصادي مستفيدا من الميزة النسبية وتوافر الركائز المادية والبشرية لضمان فاعلية التنمية المكانية في الاقتصاد العراقي .

شكل (7)

التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي حسب الملكية بالأسعار الجارية لعام 2021

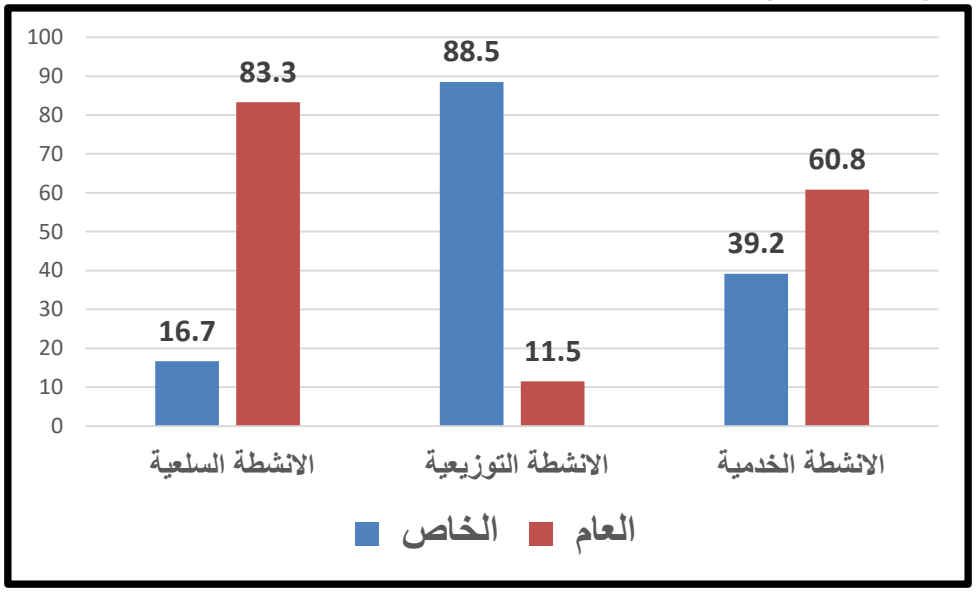

رابعاً: مؤشرات القطاع الحقيقي للربعين الاول والثاني لعام 2022

شهد النصف الاول من عام 2020 صدمة مزدوجة (صحية، اقتصادية) انعكست اثارها السلبية على اداء الاقتصاد العراقي، وافرزت تباينا في مسار التعافي الاقتصادي والاجتماعي مما يعكس حجم التحديات التي واجهها الاقتصاد والسياسات اللازمة والتفاوت في حجم الحيز المالي المخصص لتمويل الانفاق وقصور قدرات العديد منها على مستوى التخطيط وادارة هذه الجائحة بشكل يسمح بمواجهة مثل هذه الازمات وتبعاتها الاقتصادية والمالية والاجتماعية وتسريع التعافي ومواصلة نسيرة تحسين وتيرة النمو الاقتصادي والتنمية. ولرصد تطور مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية خلال الربعين الاول والثاني من عام 2022، والتي تتجسد بمؤشرات الناتج المحلي الاجمالي وكالاتي:-

الناتج المحلي الإجمالي مع النفط وبدونه بالأسعار الجارية

يعد الناتج المحلي الإجمالي أحد أهم وأوسع المقاييس الشاملة لرصد مستوى التطور في الأداء الاقتصادي للبلد خلال مدة زمنية معينة، ولغرض التعرف على مسار الناتج المحلي الإجمالي للربعين الأول والثاني لعام 2022 بالمقارنة مع الربع الثاني لعام 2021 في اقتصاد العراق، فمن خلال بيانات الجدول (7) الذي يرصد هذا المسار يتضح من خلال المقارنة بان الناتج المحلي الإجمالي قد شهد ارتفاعا في الربع الثاني لعام 2022 ليسجل ما قيمته (108621.4) مليار دينار وبنسبة تغير (19.8%) مقارنة مع الربع الاول من نفس العام اذ سجل ما يقارب (90694.3) مليار دينار وبنسبة تغير بلغت (49.9%)، بالمقارنة مع الربع الثاني من عام 2021 بعد ان سجل ما قيمته (72458.5) مليار دينار، ويعزى ذلك الى التحسن الكبير في اسعار النفط ليسجل معدل سعر البرميل تغيرات بلغت نسبتها بحدود (64.9%) والناجم عن احتواء جائحة كورونا من خلال إيجاد اللقاحات المضادة للفايروس ورفع القيود المفروضة على سلاسل الامداد التجاري على الصعيد العالمي والتي كانت لها تأثيراً كبيرا في تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية، ومنها نشاط النفط الذي يتبوأ المقام الأول في توليد الناتج المحلي الإجمالي.

اما **بخصوص الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية عدا النفط** فقد سجل تحسناً ملحوظاً في الربع الثاني لعام 2022 بلغ (45421.3) مليار دينار وبنسبة تغير(15.7%) عن الربع الاول لنفس العام، وعند مقارنته مع الربع الثاني في عام 2021 فقد سجل نسبة تغير إيجابية بلغت(13.4%).

1- الناتج المحلي الاجمالي مع النفط وبدونه بالأسعار الثابتة بأساس 2007

بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2007 = 100) مع النفط في الربع الثاني لعام 2022 ما قيمته (56477.5) مليار دينار، وبنسبة تغير بلغت (12.3%) عن الربع الاول لنفس العام ،وعند مقارنته مع الربع الثاني لعام 2021 فقد سجل ما قيمته (50025.2) مليار دينار ونسبة تغير بلغت (**12.9**%) .

اما عدا النفط فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الربع الثاني لعام 2022 حوالي (24140.8) مليار دينار وبنسبة تغير بلغت (20.6%) عن الربع الاول لنفس العام، وبالمقارنة مع الربع الثاني لعام 2021 فقد حقق نسبة تغير إيجابية بلغت (8.6%).

3- توزيعات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2007=100)، حسب مجاميع الأنشطة الاقتصادية (السلعية، التوزيعية، الخدمية) عدا رسم الخدمة المحتسب.

بلغ ناتج **الأنشطة السلعية** في الربع الثاني من عام 2022 ما يقارب(39119.8) مليار دينار، وبنسبة تغير عن الربع الاول لنفس العام بلغت(17.5%)، وعند المقارنة مع الربع الثاني لعام 2021 فقد بلغت نسبة التغير(16.6%) ، إما بالنسبة **للأنشطة التوزيعية** فقد بلغ الناتج لهذه الانشطة في الربع الثاني من عام 2022 حوالي(10633.2) مليار دينار، وبنسبة تغير بلغت(3.5%) عن الربع الاول لنفس العام وبالمقارنة مع الربع

الثاني لعام2021 فقد سجلت نسبة تغير بلغت(6.6%) ، إما **الأنشطة الخدمية** فقد سجل الناتج في الربع الثاني لعام 2022 ما قيمته (7477.04) مليار دينار بعد ان سجل في الربع الاول ما قيمته (7342.8) مليار دينار وبنسبة تغير بلغت (1.8%)، وعند مقارنتها مع الربع الثاني من العام السابق فقد سجلت انخفاضا وبنسبة (-0.3%).

4- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة (2007=100)

شهد متوسط نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الجارية في الربع الثاني من عام 2022 تحسناً ملحوظاً فبعد ان سجل في الربع الأول (2.2) مليون دينار ارتفع في الربع الثاني ليصل الى (2.6) مليون دينار وبنسبة تغير بلغت (19%) وعند المقارنة مع الربع الثاني لعام 2021 فقد سجل نسبة تغير بلغت **(**46.1%)، اما **بالأسعار الثابتة فقد سجل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي** في الربع الثاني من عام 2022 (1.4) مليون دينار، وبنسبة تغير بلغت (11.6%) عن الربع الأول من نفس العام، وعند المقارنة مع الربع الثاني من عام 2021 فقد سجل انخفاضا بلغت نسبته (10.1%)

5- **متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عدا النفط بالأسعار الجارية والثابتة(2007=100)** بلغ **متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عدا النفط بالأسعار الجارية** في الربع الثاني لعام 2022 ما يقارب (1.1) مليون دينار وبارتفاع عن الربع الاول لنفس العام بلغت نسبته (15%) وعند مقارنته مع الربع الثاني من عام 2021 يتضح بانه قد سجل نسبة تغير ايجابية بلغت (10.6%)،

اما بالأسعار الثابتة بأساس(2007= 100) **فقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عدا النفط** في الربع الثاني لعام 2022 (575.6) الف دينار وليسجل ارتفاع عن الربع الاول من نفس العام بلغت نسبته (19.8%) وبالمقارنة مع الربع الثاني من عام 2021 فقد سجل نسبة تغير بلغت(5.9%) .

جدول (7)

مؤشرات الحسابات القومية والتضخم للربع الثاني لعام 2021 والربعين الأول والثاني لعام 2022

المؤشرات	الدورية	وحدة القياس	الربع الثاني 2021	الربع الاول 2022	الربع الثاني 2022	نسبة التغير %	نسبة التغير%
			1	2	3	3/1	3/2
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	ربعي	مليون دينار	72458543	90694348	108621369	49.9	19.8
الناتج المحلي الإجمالي عدا النفط بالأسعار الجارية	ربعي	مليون دينار	40046408	39245268	45421265	13.4	15.7
الرقم القياسي لأسعار المستهلك بأساس 2012	ربعي	%	110.63	115.20	116.60	5.4	1.2
متوسط نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الجارية	ربعي	دينار	1772094	2175979	2589899	46.1	19
متوسط نصيب الفرد من الناتج عدا النفط بالأسعار الجارية	ربعي	دينار	979457	941590	1082996	10.6	15
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بأساس 2007	ربعي	مليون دينار	50025170	50308403	56477526	12.9	12.3
الناتج المحلي الإجمالي عدا النفط بالأسعار الثابتة لسنة 2007	ربعي	مليون دينار	22226703	20019540	24140797	8.6	20.6
متوسط نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الثابتة لسنة2007	ربعي	دينار	1223517	1207022	1346614	10.1	11.6
متوسط نصيب الفرد من الناتج عدا النفط بالأسعار الثابتة	ربعي	دينار	543662	480318	575598	5.9	19.8
الأنشطة السلعية بالأسعار الثابتة لسنة 2007	ربعي	مليون دينار	33556357	33299073	39119751	16.6	17.5
الأنشطة التوزيعية بالأسعار الثابتة لسنة 2007	ربعي	مليون دينار	9976875	10277148	10633242	6.6	3.5
الأنشطة الخدمية بالأسعار الثابتة لسنة2007	ربعي	مليون دينار	7498196	7342762	7477045	(0.3)	1.8

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.

مجموع الأنشطة السلعية والتوزيعية والخدمية عدا رسم الخدمة المحتسب.

شكل (8)

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بأساس2007 للربع الثاني لعام 2021 والربعين الاول والثاني لعام 2022

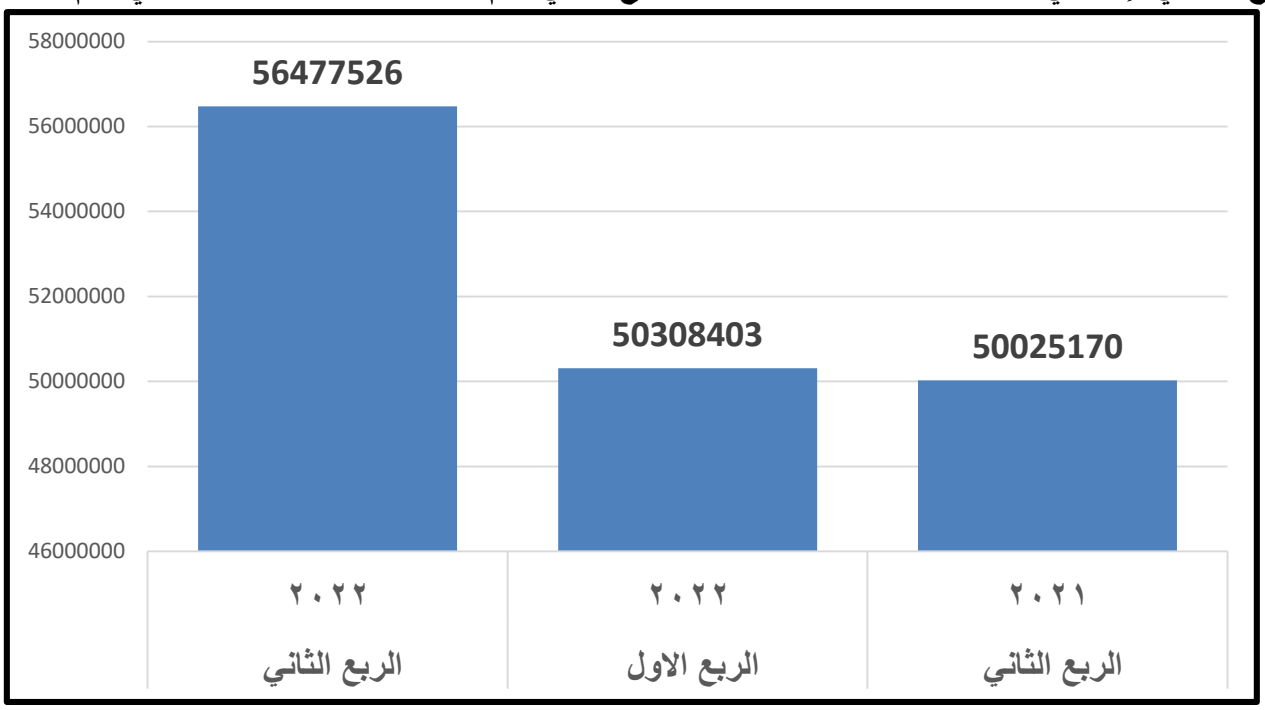

شكل (9)

الرقم القياسي لاسعار المستهلك بأساس 2012 للربع الثاني لعام 2021 والربعين الاول والثاني لعام 2022

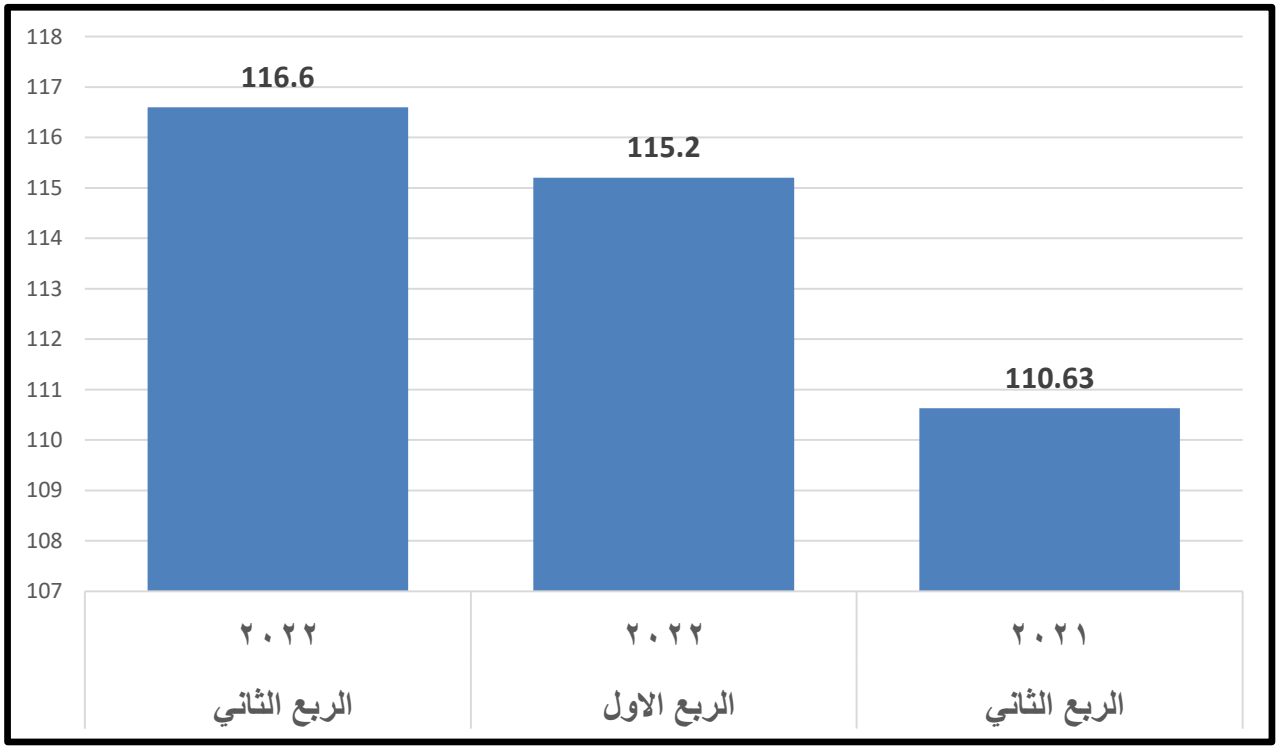

خامسا: نشاط النفط الخام للربعين الاول والثاني من عام 2022

يعد النفط من أكبر الانشطة التي تهيمن على اقتصاد العراق سواء في توليد الناتج المحلي ام في هيكل الصادرات وتوفير الموارد المالية لتغطية النفقات المتزايدة، وقد ازداد هذا الاعتماد بمرور الوقت مع تراجع مساهمة الانشطة الانتاجية كالزراعة والصناعة. وقد اسفرت ظروف الاقتصاد الكلي الى جانب الظروف المواتية عن توليد مقومات ايجابية على نطاق واسع ، فبعد تحسن أسعار النفط وارتفاع كميات الانتاج ساهمت في تكوين فائض في الموازنة وفي الحساب الجاري وتراكم احتياطيات مالية كبيرة، نتيجة العودة التدريجية للانشطة الاقتصادية وزيادة الطلب العالمي على المنتجات من السلع والخدمات ، بعد التعافي من اثار جائحة كورونا وما رافقها من تداعيات سلبية تركت بصماتها الواضحة على معظم المتغيرات الكلية والانشطة الاقتصادية وكان لنشاط النفط النصيب الاوفر من هذه التداعيات السلبية. ولرصد التطورات التي شهدها نشاط النفط فمن بيانات الجدول (8) الذي يوضح ذلك: -

أ. سجلت الكمية المنتجة من النفط الخام خلال الربع الثاني من عام 2022 ما قيمته (406920) الف برميل بعد أن كانت (376890) الف برميل في الربع الاول من نفس العام وبنسبة تغير بلغت (7.97%) وعند المقارنة مع الانتاج المتحقق في الربع الثاني من عام 2021 والبالغ (354009) الف برميل يتضح التحسن في كميات الانتاج وليسجل نسبة تغير (14.95%)، وهذا التحسن في كمية الانتاج انعكس ايجاباً على المؤشرات الكلية الاخرى المرتبطة بنشاط النفط .

ب. بلغت **الصادرات من النفط الخام** في الربع الثاني لعام 2022 ما يقارب (304890) الف برميل لتسجل ارتفاعاً عن الربع الاول من نفس العام بلغت نسبته (4.17%)، وعند المقارنةً مع الربع الثاني من عام 2021 فقد سجل نسبة تغير بلغت (0.07%).

ج. بلغت **كمية النفط الخام المجهز للكهرباء** في الربع الثاني من عام 2022 بحدود (15174) الف برميل لتسجل ارتفاعاً ملحوظاً بالقياس الى الربع الاول من نفس العام بلغت نسبته (1586 %)، وبالمقارنة مع الربع الثاني لعام 2021 فان نسبة الزيادة كانت(352.96 %).

د. ارتفعت **كمية النفط الخام المجهز للمصافي** في الربع الثاني لعام 2022 اذ بلغت الكمية المجهزة بحدود (58239) الف برميل، وهي اقل مما تم تجهيزه في الربع الاول من نفس العام والبالغة (59671) الف برميل وبنسبة انخفاض بلغت (- 2.4 %)، وعند مقارنتها مع الربع الثاني من عام 2021 فقد حقق نسبة ارتفاع بلغت (7%).

ه. حقق معدل **سعر البرميل المصدر من النفط الخام** في الربع الثاني من عام 2022 تطورات ايجابية اذ بلغ بحدود (109.68) دولار للبرميل وبنسبة (14.54%) بالقياس الى الربع الاول من نفس العام، اما عند المقارنة مع الربع الثاني من عام 2021 فقد حقق ما نسبته (64.92%).

و. ارتفعت **قيمة النفط الخام المصدر** في الربع الثاني من عام 2022 لتصل الى ما يقارب (33441311) الف دولار لتسجل نسبة تغير ايجابية بلغت (19.24%) بالقياس الى الربع الاول من نفس العام، اما عند المقارنة مع الربع الثاني من عام 2021 فان التحسن الكبير في قيمة النفط المصدر يمكن الاستدلال عليه اذ بلغت نسبته (89.89%).

جدول (8)

كمية النفط الخام المنتج وقيمة النفط الخام المصدر ومعدل سعر البرميل للربع الثاني من عام 2021 والربعين الاول والثاني لعام 2022

المـــؤشـــرات	وحدة القياس	الربع الثاني 2021	الربع الاول 2022	الربع الثاني 2022	نسبة التغير%	نسبة التغير %
		1	2	3	3/1	3/2
كمية النفط الخام المنتج	ألف برميل	354009	376890	406920	14.95	7.97
كمية النفط الخام المصدر	ألف برميل	304687	292680	304890	0.07	4.17
كمية النفط الخام المجهز للمصافي	ألف برميل	54428	59671	58239	7	(2.4)
كمية النفط الخام المجهز للكهرباء	ألف برميل	3350	900	15174	352.96	1586
معدل سعر البرميل	دولار	66.50	95.75	109.68	64.92	14.54
قيمة النفط المصدر	ألف دولار	17610557	28045040	33441311	89.89	19.24

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، مؤشرات الانذار المبكر للربع الثاني لعام 2022

شكل(10)

كمية النفط الخام المصدر للربع الثاني 2021 والربعين الاول والثاني لعام 2022

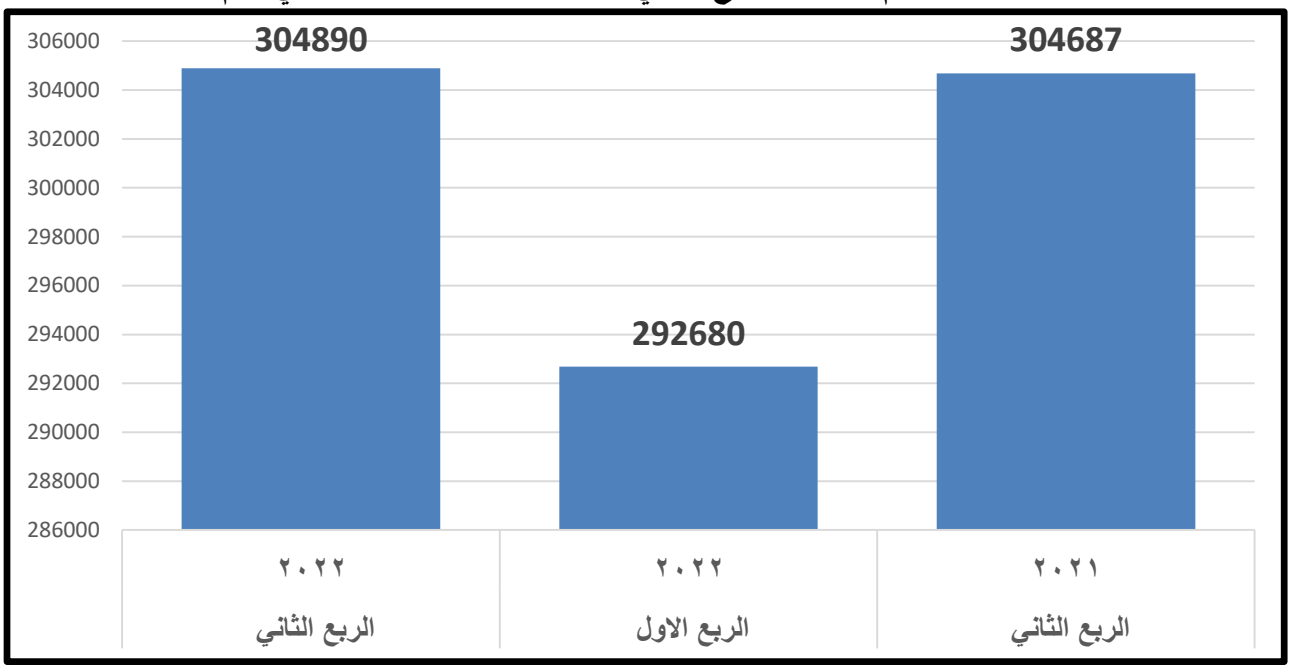

مما تقدم يتضح بان الاقتصاد العراقي قد شهدت تباينات واضحة في سمات النمو الاقتصادي وان هذا النمو لايزال يعتمد على الانماط التقليدية من عوامل الانتاج التي كانت سائدة وما تزال والتي تجعله غير مستدام وعرضه للصدمات الكبيرة، وكان النفط من أبرز القطاعات المتضررة بسبب الانكماش الاقتصادي الكبير الناجم عن تفشي جائحة كوفيد- 19 وظهور متحورات اخرى للفيروس خلال المراحل اللاحقة. الى جانب الازمة الروسية – الاوكرانية، والارتفاع الكبير لمعدلات التضخم العالمي بسبب ارتفاع اسعار الغذاء والوقود والتحديات التي تواجه سلاسل الامداد الدولية ، فضلا عن انهاء العمل بالسياسات المالية والنقدية التوسعية تشير كلها الى احتمال كبير بتراجع معدلات النمو في الاقتصاد العالمي على المدى المتوسط . لتقود الى حالة من عدم اليقين والمرتبطة بتطور الازمات، ولتنعكس بصعوبة التنبؤ بآفاق النمو الحقيقية على المدى الطويل بالنسبة للاقتصاد العالمي عامة والاقتصاد العراقي خاصة، ومن ثم تظل تقديرات النمو الاقتصادي محل مراجعة مع هذه التطورات، الى جانب توقعات آفاق التعافي وسلاسل الامداد العالمية وتطورات اسعار الطاقة والغذاء على الصعيد العالمي، والاعتبارات المحلية التي ترتبط بتأثير تلك المتغيرات العالمية على الاقتصاد الوطني والتي ستؤثر على مدى وسرعة التعافي والقدرة على الصمود وتحمل المستويات المتزايدة من التضخم والدين. ولتكشف مدى هشاشة الاقتصاد وتعيق من قدرات صانعي السياسات في مواجهة مفاضلات ومسارات اكثر صعوبة تدفع لمراجعة النموذج التنموي.

لاسيما وان الشواهد التاريخية تشير الى ان اعتماد السياسات الكلية التوسعية في اطار احتواء جائحة كوفيد – 19 من شأنها ان تقدم حلول تحمي الفئات الهشة والاكثر تضررا على المدى القريب، الا انها تبقى غير متناسبة على الامد البعيد في تلبية تلك المتطلبات لاسيما ان تراجع اسعار النفط وتخفيض حصص الانتاج النفطي على اثر الاتفاق المبرم مع منظمة اوبك + بهدف دعم الاسعار في السوق العالمية، فان تأثيراته السلبية ستعيق قدرة الحكومة

في توفير التمويل اللازم لتنفيذ المشروعات والبرامج التي تحقق اهداف خططها التنموية انفاقها الحالي وينذر باستنفاذ الاحتياطيات الاجنبية وانخفاض القيمة الحقيقية للعملة المحلية ولكليهما اثار سلبية على شرائح واسعة من المجتمع، الى جانب تأثير العوامل الطبيعية والتغير المناخي وشحة المياه تؤدي الى فقدان فرص العمل وتزايد معدلات البطالة وتشجع على النزوح الى المدن وتزايد العشوائيات وتدني مستوى الخدمات المقدمة. الامر الذي يتطلب اتخاذ التدابير التي من شأنها ايجاد الحيز المالي اللازم لدعم التعافي الاقتصادي وتحفيز النمو، ومواصلة الاصلاحات الهيكلية الهادفة الى زيادة مستويات الصمود الاقتصادي وتوليد فرص العمل المجزية كرفع وتيرة النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل وتحسين بيئة الاستثمار وتشجيع التكنولوجيا الرقمية في قطاع المعلومات والبحث والتطوير على جميع المستويات لتعزيز النمو المستدام والمتجدد وبناء مسار شامل وفعال ضمن خيارات السياسات الكلية على المديين القصير والمتوسط في سياق عقد العمل لتحقيق اهداف وغايات اجندة التنمية المستدامة 2030 لتحسين القدرات المحلية ضمن اطار يسمح بمواجهة الازمات على المدى الطويل.

الفصل الثاني
المالية العامة

تقتضـــي الإجراءات التي تعتمدها الحكومة للتأثير في الأداء الاقتصـــادي الكلي، ابتداءً معرفة مســـار السـياسـة المالية ونطاق تأثيراتها عبر أداتها الرئيسـة المتمثلة بالموازنة العامة والتي تضـطلع بوظائف كبيرة في تنظيم الشـؤون الاقتصـادية وتمويل انشـطة الادارات الحكومية والخدمات العامة وتطوير وادامة البنى التحتية الى جانب المهام الاخرى السيادية والاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن التصدي للتقلبات الاقتصادية الدورية وكيفية المحافظة على مســتويات الاســتقرار، من خلال أدارة الطلب الكلي والقدرة على تحفيز معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي. ومن ثم فان الكفاءة على المستوى الاقتصـادي الكلي رهن بمدى وكيفية اداء الموازنة لوظائفها الاقتصـادية بالشـكل الامثل، ولذلك تهتم الحكومات بتهيئة الظروف والتوجهات التي تسـاند او تسـمح على الاقل بأدارة منهجية للمال العام من خلال الموازنة ومدى النجاح في زيادة كم المنافع للوحدة الواحدة من الموارد، اي ان تطوير وادامة البنى التحتية لا يتوقف على حجم الموارد المتاحة للموازنة فحســـب وانما على التقدم الملموس في الكفاءة والتي اصـبحت من اهم شـروطها. ولترصـين وضـع الاقتصـاد في الامد القصـير وتهيئة مقومات التنمية تمس الحاجة الى العناية الفائقة بالعلاقة بين الموازنة العامة ومجمل النظام الاقتصادي في سياق ينطلق من ازالة الانفصـام بين الية اعداد الموازنة ووظائفها الاقتصـادية والاجتماعية. وفي العراق فأن لخصـائص الاقتصـاد الدور الكبير في رسم مسار السياسة المالية والتي تتجلى في بنية الموازنة ايراداً ونفقات والاثار المترتبة على تنفيذها في رفع وتائر النمو والتشغيل والرفاه العائلي كما ان الضغوط التضخمية الناجمة عن الانفاق ووضع الميزان الخارجي محصـلتان لتفاعل ايرادات ونفقات الموازنة الى جانب القدرات الانتاجية خارج النفط الخام. ولتتبع مسار السياسة المالية المطبقة في العراق للمدة (2018 – 2021) من خلال الآتي: –

أولاً: هيكل الموازنة العامة في العراق خلال المدة (2018– 2021)

تكسب الموازنة العامة اهمية خاصة في اقتصاديات الدول بوصفها من اهم ادوات التخطيط المالي والتي من خلالها تتحدد توجهات الحكومة وبرامجها الرامية الى استغلال الموارد المالية والبشرية المتاحة ومن ثم فهي اداة رئيسية للاستدلال على مدى كفاءة ادارة الاجهزة الحكومية للمهام المناطة بها من خلال النظر الى مدخلاتها ومخرجاتها ومدى اسهامها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. الامر الذي يستلزم اعداد الموازنة وفق اسس موضوعية ترتكز على التخطيط والتنفيذ والرقابة لتتوائم مع الاهداف الاستراتيجية الواردة ضمن خطط التنمية

الوطنية والوثائق الوطنية الاخرى الى جانب توجهات الحكومة ومن خلال المنهاج الوزاري، لتكون دعامة للتطور الاقتصادي والاجتماعي بما ينعكس ايجابا على مستوى الرفاهية للمجتمع. وبغية تتبع هيكل الموازنة العامة بشقيها الإيرادات والنفقات يمكن توضيحها من خلال الآتي: –

1. الإيرادات العامة

تضطلع الحكومات في الوقت الراهن بمهام اقتصادية واجتماعية عديدة، فهي بصدد انجاز تلك المهام بحاجة إلى تهيئة التمويل المناسب لتغطية التزاماتها فمن بيانات الجدول (9) والشكل (11) يتضح بان الإيرادات العامة قد سجلت خلال عام 2018 (106569.8) مليار دينار، وبنسبة (39.6%) من الناتج المحلي الاجمالي نتيجة لتحسن أسعار النفط اذ وصل سعر برميل النفط الخام حوالي (70) دولار والذي انعكس بارتفاع الإيرادات النفطية لتبلغ (95619.8) مليار دينار، واستمر الارتفاع في الايرادات العامة لتسجل (107567) مليار دينار وذلك في عام 2019 ولتشكل نسبة (38.9%) من الناتج المحلي الاجمالي ويعزى هذا الارتفاع الى زيادة الايرادات النفطية الناجم عن زيادة كمية الانتاج. اما في عام 2020 فقد ادت القيود واجراءات الاغلاق الاحترازي عبر العالم جراء تفشي جائحة كوفيد– 19 الى تعطيل وتوقف عدد كبير من الانشطة الاقتصادية وكان النفط من ابرز الانشطة المتضررة بسبب الانكماش الاقتصادي العالمي الكبير مما ادى الى تراجع معدلات النمو الاقتصادي ولتترك تداعيات اقتصادية واجتماعية حادة، وكباقي دول العالم فقد عانى اقتصاد العراق بشكل كبير من مضاعفاتها اذ تراجعت الإيرادات العامة لاسيما تراجع أسعار النفط والذي تزامن مع زيادة الانتاج (اوبك +) ولتترك تداعيات كبيرة على الموازنة العامة والتي بدورها انعكست على مجمل الأداء الاقتصادي، اذ سجلت الايرادات العامة تراجعا ملحوظا بلغ (63199.7) مليار دينار وبنسبة (29.3%) من الناتج المحلي الاجمالي . وفي عام 2021 وتزامناً مع التوصل الى لقاحات مضادة لفايروس كوفيد–19 وارتفاع نسبة التطعيم على مستوى العالم وازالة القيود والانفتاح التدريجي لمختلف الاقتصادات فضلا عن سياسات الدعم المالية والنقدية لمواجهة التأثير السلبي للجائحة فقد شهدت الايرادات العامة تحسنا ملحوظا لتسجل (109081.5) مليار دينار وبنسبة تغير بلغت (72.6%)عن العام السابق ولتشكل كنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي (36.2%). وكما موضح في الجدول (9) والشكل (11).

جدول (9)

الإيرادات العامة ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمدة (2018- 2021)

(مليار دينار)

المؤشرات / السنة	إجمالي الإيرادات العامة (1)	الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) (2)	نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي (%) (3=1/2)
2018	106569.8	268918.9	39.6
2019	107567	276157.9	38.9
2020	63199.7	215661.5	29.3
2021	109081.5	301152.8	36.2

المصدر: وزارة المالية، دائرة المحاسبة.

- الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية.

شكل (11)

الإيرادات العامة للموازنة للمدة (2018- 2021)

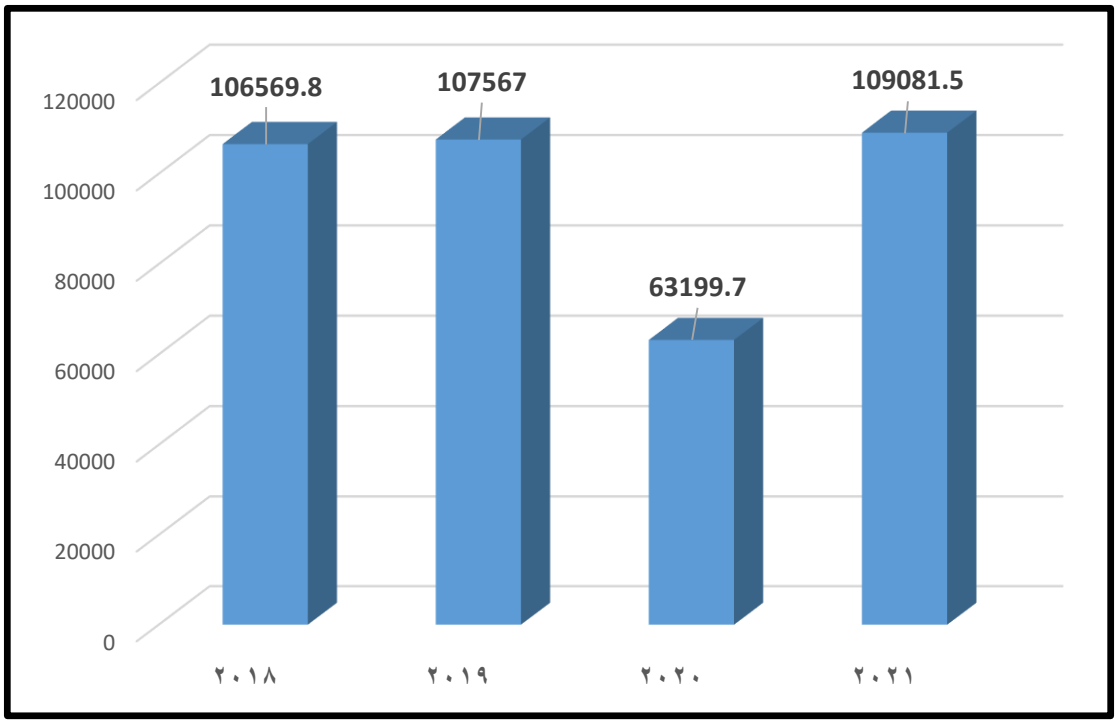

مما تقدم يتضح بأن التحديات التي افرزتها الازمات المتتالية والقضايا المرتبطة بتحسين معدلات النمو الاقتصادي تقع ضمن الاولويات بالنسبة للسياسات الكلية في ظل تطورات الاقتصاد العالمي واحتمال مواجهة صدمات وازمات مختلفة في المستقبل لاسيما وان نشاط النفط أصبح يتأثر الى جانب العرض والطلب بمتغيرات اخرى سياسية او امنية اوصحية كجائحة كوفيد-19 والتي كانت سبباً رئيسيا في الانخفاض الكبير لأسعار هذا المورد الطبيعي. مما يتطلب معالجة نقاط الضعف الهيكلية لتصحيح المسار واستخدام الموارد الاقتصادية بالشكل الامثل ويأتي على رأسها اصلاح النموذج الاقتصادي الاحادي الجانب والسائد في نمط نموها، لتعزيز قدراتها وتحقيق الانتعاش الاقتصادي المستدام .اذ تشير الوقائع الى ان اسواق النفط ومنذ عام 2014 قد شهدت تقلبات سعرية شديدة ناجمة عن التغير في اساسيات السوق بسبب تزايد انتاج النفط الصخري لتتوائم مع الاعتبارات البيئية، فضلا عن التطورات في سعر الدولار وتعاملات اسواق العقود الاجلة، لتنعكس بتزايد تقلبات اسعار النفط في ظل اجواء عدم اليقين التي تكتنف قرارات الانتاج المستقبلية لمنظمة (اوبك +) ووتيرة توسع الانتاج النفطي في الولايات المتحدة. الى جانب انخفاض مساهمة الأنشطة الاقتصادية الاخرى في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، مما سبب في تفاقم مواطن الضعف والاختلالات الهيكلية وكلفة التعامل مع الأزمة.

ولتتبع مسار هيكل مكونات الايرادات العامة والمساهمة النسبية لها فمن بيانات الجدول (10) يتضح بان الايرادات النفطية تمثل الركيزة الاساسية على مستوى القاعدة الانتاجية والصادرات والايرادات المالية ولتشكل الجزء الاكبر في مجمل هيكل مكونات الايرادات العامة، والتي يستدل عليها من خلال تسجيل الزيادات الملحوظة في اقيامها خلال المدة المدروسة، اذ سجلت في عامي 2018 و 2019 (95619.8) مليار دينار وبنسبة مساهمة بلغت(89.7%) و(99216.3) مليار دينار وبنسبة مساهمة (92.2%) على التوالي، وقد تزامن هذا التطور في ارتفاع متوسط اسعار النفط على اثر توصل كل من الولايات المتحدة والصين الى تفاهمات مشتركة واتفاق لتنظيم التجارة بينهما. وفي عام 2020 فقد شهدت الايرادات النفطية تراجعا لتسجل ما قيمته (54448.5) مليار دينار وبنسبة مساهمة بلغت (86.2%) ويعزى ذلك الى هبوط الطلب على النفط الخام وتراجع الاسعار والناجم عن تخمة المعروض منه بسبب الانتشار السريع لفايروس كورونا وتزايد حالات الاصابات الجديدة مما اضطرت بلدان العالم لأغلاق الحدود، مع توقعات بهبوط حاد في نمو الطلب العالمي. وفي عام 2021 فقد بلغت الايرادات النفطية (95270.3) مليار دينار وبنسبة تغير (75%) عن العام السابق ولتسجل نسبة مساهمة في اجمالي الايرادات العامة (87.3%).

وبالمقابل فقد شهدت باقي مكونات الإيرادات العامة تغيرات ملحوظة في نسبة المساهمة إذ سجلت الضرائب على الدخول والثروات في عام 2018 (3425.1) مليار دينار، اما في عام 2019 فقد انخفضت لتسجل (2389) مليار دينار وفي عام 2020 فقد سجلت (3316.1) مليار دينار وبنسبة مساهمة بلغت (5.2%)، اما في عام

2021 فقد بلغت (3252.6) مليار دينار وبنسبة مساهمة (3%). فيما سجلت الإيرادات الأخرى خلال عامي 2018 و2019 ما قيمته (1667.02) و(1674.2) مليار دينار على التوالي. وفي عام 2020 انخفضت لتسجل (922.9) مليار دينار ونسبة اسهام (1.5%)، اما في عام 2021 فقد شهدت تحسنا ولتسجل (1561.7) مليار دينار وبنسبة مساهمة بلغت (1.4%). إما الضرائب السلعية ورسوم الإنتاج سجلت انخفاضا خلال المدة المدروسة ففي عام 2018 بلغت قيمتها (2261.1) مليار دينار وبنسبة اسهام (2.1%) انخفضت لتصل قيمتها في عام 2021 (1283.7) مليار دينار وبنسبة اسهام (1.2%). كما سجلت الإيرادات التحويلية انخفاضاً من (1587.2) مليار دينار عام 2018 إلى (504.4) مليار دينار عام 2020 وبنسبة مساهمة بلغت (0.8%)، اما في عام 2021 فقد شهدت تحسناً لتسجل (4990.3) مليار دينار وبنسبة مساهمة بلغت (4.6%) في هيكل مكونات الايرادات العامة، ويعود ذلك الى التغيرات التي شهدها سعر الصرف وما نجم عنه من تحقيق ارباح عن تقويم العملة الاجنبية ومعادلتها بالعملة المحلية. فيما شهدت إيرادات الرسوم تغيرات ملحوظة خلال المدة المدروسة فبعد ان سجلت في عام 2018 (1131.1) مليار دينار وبنسبة مساهمة (1.1%) تراجعت خلال عام 2019 ولتسجل نسبة مساهمة (0.9%) وفي عام 2020 فقد سجلت نسبة مساهمة في اجمالي الايرادات بلغت (1.2%). اما عام 2021 فقد بلغت نسبة مساهمتها في اجمالي الايرادات (1%). اما بخصوص حصة الموازنة من إرباح القطاع العام فقد سجلت تذبذباً في نسبة مساهمتها فبعد ان سجلت في عام 2018 بحدود (0.8%) من اجمالي الايرادات، لتتراجع في عام 2019 ولتسجل (0.5%) اما في عام 2020 فقد ارتفعت ولتسجل (2.8%)، الا انها سرعان ما شهدت تراجعا ولتسجل نسبة مساهمة بلغت بحدود (1.4%) وذلك في عام 2021. اما الإيرادات الرأسمالية فقد سجلت نسب إسهام منخفضة ضمن هيكل مكونات الايرادات العامة خلال المدة لم تتجاوز نسبة (0.1%)، والجدول (10) والشكل (12) يوضحان ذلك.

جدول (10)

مكونات هيكل الإيرادات العامة للمدة (2018- 2021) والمساهمة النسبية

(مليار دينار)

السنة / المؤشرات	2018	نسبة المساهمة %	2019	نسبة المساهمة %	2020	نسبة المساهمة %	2021	نسبة المساهمة %
الإيرادات النفطية والثروات المعدنية	95619.8	89.7	99216.3	92.2	54448.5	86.2	95270.3	87.3
الضرائب على الدخول والثروات	3425.1	3.2	2389.0	2.2	3316.1	5.2	3252.6	3
الإيرادات الأخرى	1667.02	1.6	1674.2	1.6	922.9	1.5	1561.7	1.4
الضرائب السلعية ورسوم الإنتاج	2261.1	2.1	1625.5	1.5	1402.1	2.2	1283.7	1.2
الإيرادات التحويلية	1587.2	1.5	1024.5	1.0	504.4	0.8	4990.3	4.6
ايرادات الرسوم	1131.1	1.1	927.1	0.9	801.6	1.2	1137.9	1
حصة الموازنة من إرباح القطاع العام	804.5	0.8	594.5	0.5	1771.9	2.8	1513.9	1.4
الإيرادات الرأسمالية	73.9	0.1	115.8	0.1	32.1	0.05	71.1	0.1
المجموع	106569.8	100.0	107567.0	100.0	63199.7	100.0	109081.5	100

المصدر: وزارة المالية، دائرة المحاسبة.

شكل (12)

نسب المساهمة لمكونات الإيرادات العامة لعام 2021

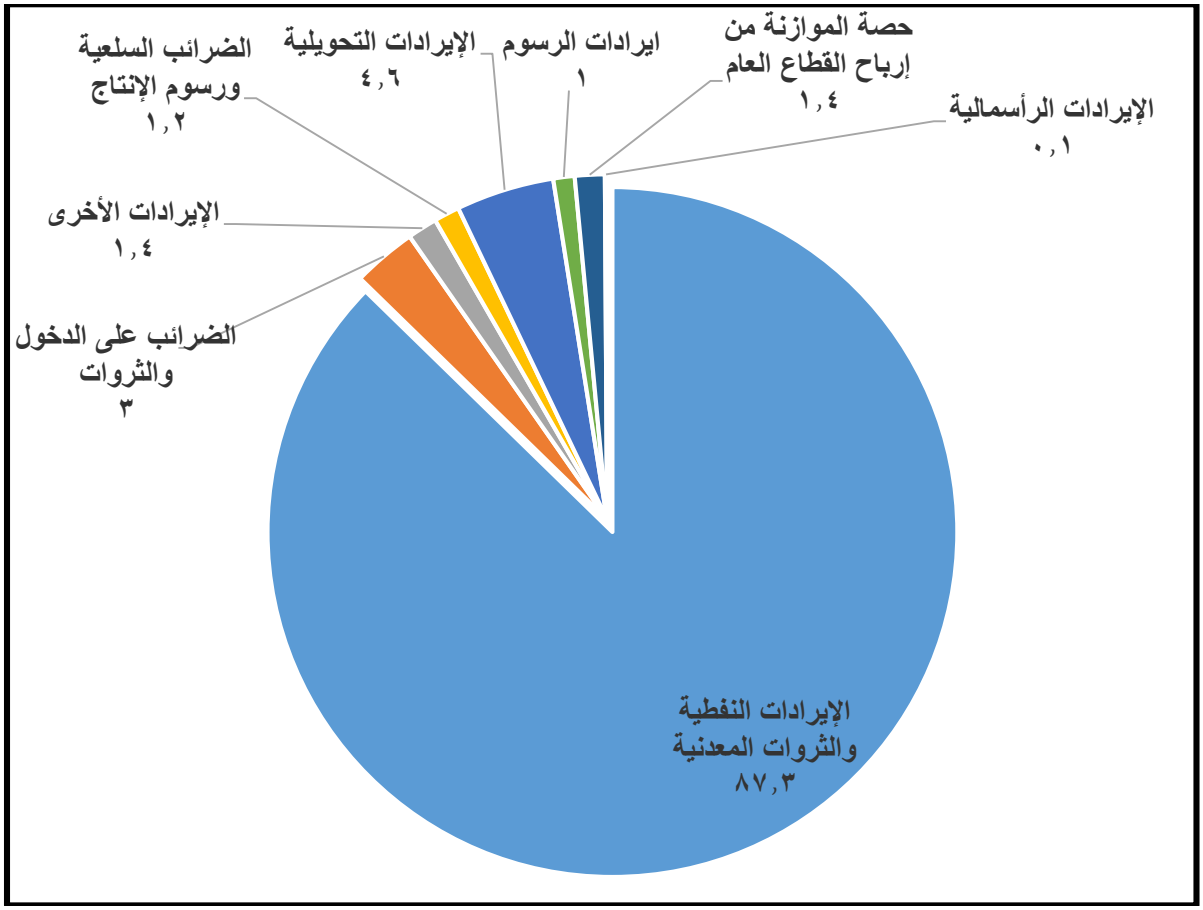

2. النفقات العامة

تنبع أهمية النفقات العامة من خلال تعاظم دور الحكومة وتوسع سلطتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية، إذ ترجع أهمية هذه النفقات كونها الأداة التي توظفها الحكومة من خلال سياستها الاقتصادية في تحقيق أهدافها النهائية التي تسعى لتحقيقها فهي تعكس كافة الحاجات العامة وسبل تمويلها.

فمن بيانات الجدول (11) والشكل (13) يتضح بأن النفقات العامة قد شهدت تحسناً خلال المدة (2018-2021) فبعد ان سجل في عام 2018 (80873.1) مليار دينار وبنسبة (30.1 %) من الناتج المحلي الاجمالي لترتفع في عام 2019 (111723.6) مليار دينار وبنسبة (40.5%) إلى الناتج المحلي الإجمالي ويعزى الارتفاع الى نمو الانفاق بشقيه (الاستثماري والجاري) ويعود ذلك الى ارتفاع إجمالي الإيرادات الناجمة عن التحسن التدريجي لأسعار النفط في الاسواق العالمية، اذ تمثل عصب تمويل الموازنة العامة للاقتصاد العراقي والذي ساعد

في توجيه اكثر للموارد المالية نحو الانفاق. اما في عام 2020 ونتيجة للاحداث المتزامنة التي شهدها العالم في الاشهر الاخيرة من عام 2019 والنصف الاول من عام 2020 بسبب تفشي جائحة كورونا لتتوقف معظم الانشطة الاقتصادية وانقطاع سلاسل الامداد التجارية ومن ثم دخول العالم في ازمة ركود، فقد انخفضت النفقات العامة لتصل الى (76082.4) مليار دينار ولتشكل ما نسبته (35.3%) من الناتج المحلي الاجمالي. وفي عام 2021 وبعد ظهور بوادر الانفراج وتخفيف قيود الحظر بين الدول وعودة الاقتصادات الى ممارسة انشطتها لتتزايد على أثرها الايرادات مما اتاح امكانية رفع النفقات العامة لتغطية المتطلبات الاقتصادية والادارية اذ شهدت النفقات العامة ارتفاعاً لتسجل (102849.4) مليار دينار وبمعدل تغير عن العام السابق بلغ بحدود (35.2%) ولتشكل (34.1%) كنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية.

جدول (11)

إجمالي النفقات العامة ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمدة (2018- 2021)

(مليار دينار)

المؤشرات / السنة	إجمالي النفقات العامة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	نسبة النفقات العامة الى الناتج (%)
2018	80873.1	268918.9	30.1
2019	111723.6	276157.9	40.5
2020	76082.4	215661.5	35.3
2021	102849.4	301152.8	34.1

المصدر: وزارة المالية، دائرة المحاسبة.

- الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية.

شكل (13)

اجمالي النفقات العامة للمدة (2018 – 2021) (مليار دينار)

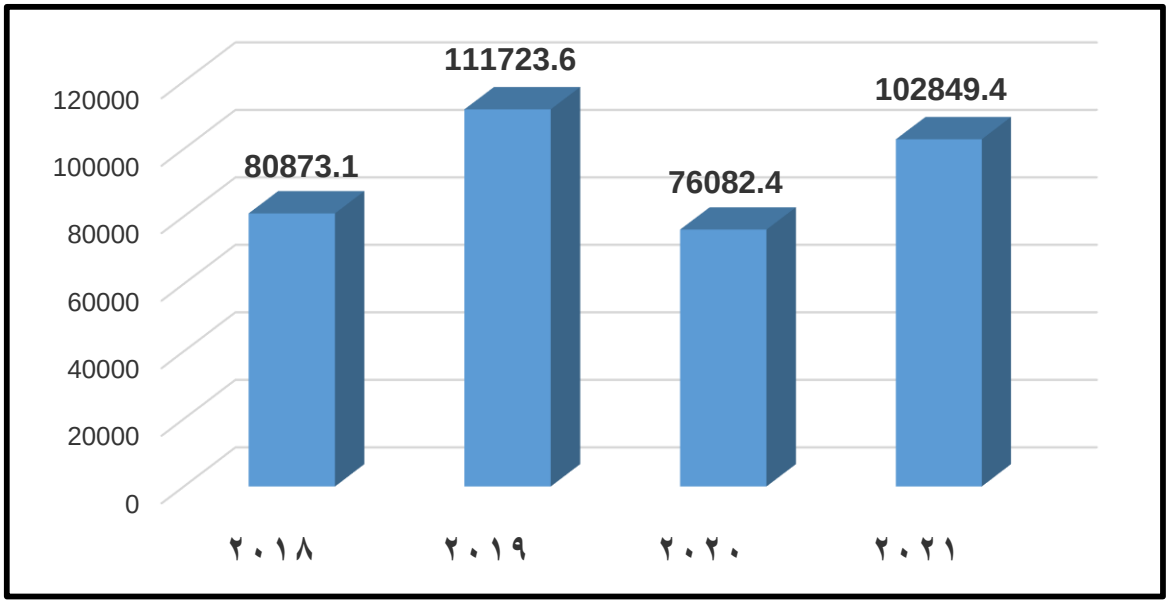

ولتتبع مسار النفقات العامة في العراق للمدة (2018– 2021) بشقيها الجاري والاستثماري وكالاتي: –

أ– **النفقات الجارية**

شهدت النفقات الجارية تطورات ملموسة خلال المدة محل البحث والتي يستدل عليها من بيانات الجدول (12) اذ يتضح بأنها بعد ان سجلت في عام 2018 (67052.9) مليار دينار وبنسبة مساهمة (82.9%) من إجمالي النفقات العامة، ارتفعت في عام 2019 ولتصل الى (87301) مليار دينار وبنسبة مساهمة في اجمالي الانفاق بلغ (78.1%)، ويعزى ذلك الى ارتفاع اغلب مكوناتها لاسيما النفقات الرأسمالية والمستلزمات الخدمية والسلعية. اما في عام 2020 وبسبب الظروف الاستثنائية التي تعرض اليها العالم ومنها العراق وما افرزته من تحديات خطيرة فقد شهدت النفقات الجارية تراجعا لتسجل بحدود (72873.5) مليار دينار وبنسبة (95.8%) من اجمالي الانفاق العام ويعزى ذلك الى تبني حزم واسعة للتحفيز المالي لانقاذ الاقتصاد من الانزلاق في دائرة الركود والانكماش، والذي تزامن مع التوسع في الانفاق العام على البرامج الصحية وبرامج دعم الشركات والافراد للتخفيف من الاثار السلبية الناجمة عن تفشي وباء كورونا. الا انها سرعان ما شهدت تحسنا في عام 2021 لتصل الى (89526.7) مليار دينار وبنسبة تغير عن العام السابق (22.9%) ولتشكل نسبة مساهمة بحدود (87%) من اجمالي الانفاق العام وذلك لزيادة الايرادات العامة والذي انعكس بزيادة حجم الانفاق لتغطية متطلبات ديمومة الاعمال ولتعويض الانخفاض وضغط النفقات الذي حصل في العام السابق.

ب-**النفقات الاستثمارية**

شهدت تذبذبا في مستوياتها خلال المدة (2018- 2021) فبعد ان سجلت في عام 2018 (13820.3) مليار دينار ولتشكل ما نسبته (17.1%) من اجمالي الانفاق العام، ارتفعت لتبلغ (24422.6) مليار دينار وذلك في عام 2019 وبنسبة مساهمة في اجمالي النفقات (21.9%). اما في عام 2020 وبسبب الظروف الاستثنائية التي تعرض لها العراق فقد تراجعت النفقات الاستثمارية بشكل كبير لتصل الى (3208.9) مليار دينار وبنسبة مساهمة (4.2%) من اجمالي النفقات، ويعود ذلك الى استحواذ النفقات الجارية على الحصة الاكبر من اجمالي النفقات العامة لتغطية الالتزامات الحاكمة وتوفير الخدمات الطبية والعلاجية للمصابين بفايروس كوفيد- 19. وفي عام 2021 فقد شهدت النفقات الاستثمارية تطورات ايجابية اذ ارتفعت لتصل الى (13322.7) مليار دينار وبنسبة تغير بلغت (315.2%) بالمقارنة مع العام السابق ولتشكل نسبة مساهمة (13%) من اجمالي النفقات ويعود ذلك الى زيادة الايرادات العامة مما اتاح امكانية اعادة العمل بالمشاريع التي توقفت في عام 2020 وهو ما توضحه بيانات الجدول (12) والشكل (14).

جدول (12)

النفقات الجارية والاستثمارية ونسبة مساهمتها في إجمالي النفقات العامة للمدة (2018- 2021)

(مليار دينار)

المؤشرات / السنة	الإنفاق الجاري	الإنفاق الاستثماري	إجمالي النفقات العامة	نسبة مساهمة الإنفاق الجاري من إجمالي النفقات العامة (%)	نسبة مساهمة الإنفاق الاستثماري من إجمالي النفقات العامة (%)
2018	67052.9	13820.3	80873.2	82.9	17.1
2019	87301	24422.6	111723.6	78.1	21.9
2020	72873.5	3208.9	76082.4	95.8	4.2
2021	89526.7	13322.7	102849.4	87	13

المصدر: وزارة المالية، دائرة المحاسبة.

شكل (14)

نسب المساهمة للإنفاق الجاري والاستثماري من إجمالي النفقات العامة للمدة (2018 – 2021)

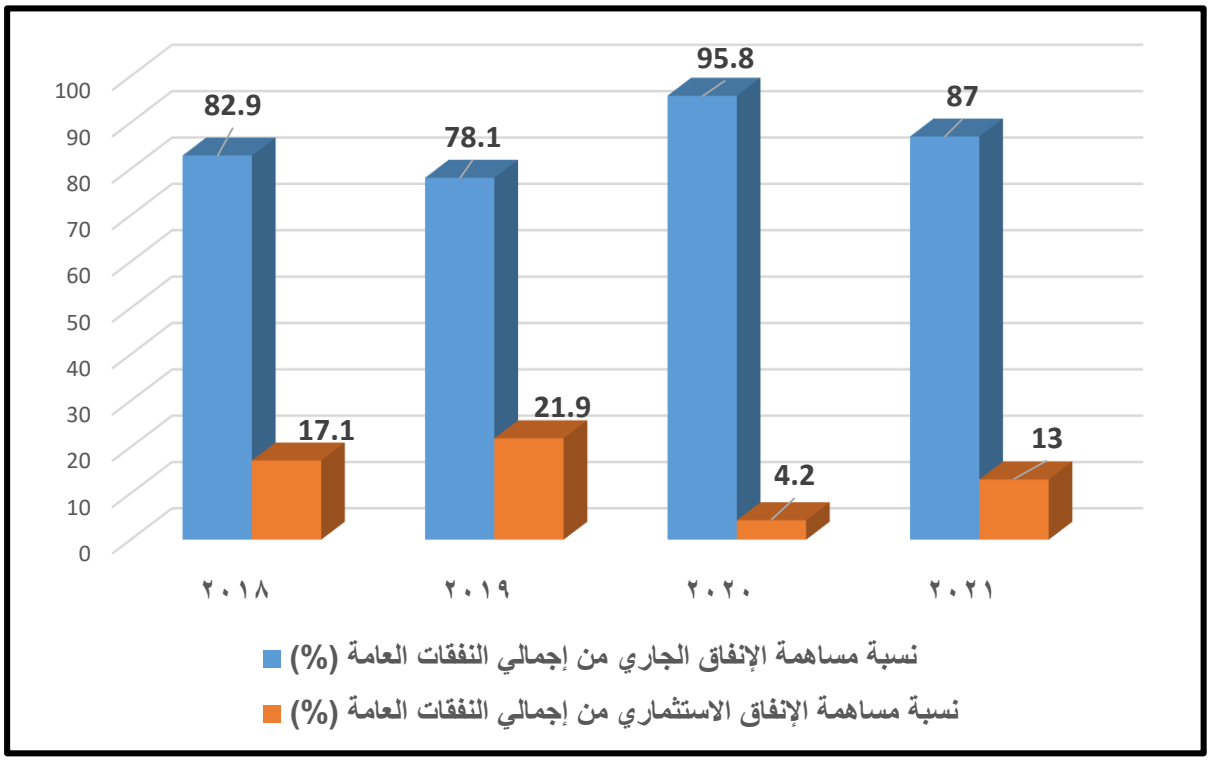

ولتشخيص هيكل مكونات النفقات العامة بشقيها الجاري والاستثماري فيمكن تتبع أبواب الصرف لمكوناتها وكالاتي:-

ت- التصنيف الاقتصادي لمكونات النفقات الجارية

توضح بيانات الجدول (13) أبواب الصرف لمكونات النفقات الجارية خلال المدة (2018 – 2021) والتي تشير الى إن فقرة تعويضات الموظفين شكلت النسبة الأكبر من اجمالي الانفاق الجاري اذ شهدت زيادات ملحوظة خلال المدة محل البحث لتصل في عام 2021 (42446.7) مليار دينار ولتشكل نسبة (47.4%) من إجمالي النفقات الجارية، وجاءت فقرة المنح والإعانات وخدمة الدين بالمرتبة الثانية ولتسجل نسبة مساهمة (21.43%) وذلك في عام 2021 ، اما فقرة الرعاية الاجتماعية فقد سجلت ما نسبته (21.2%) من إجمالي النفقات الجارية ، وسجلت فقرة المستلزمات السلعية نسبة مساهمة في اجمالي الانفاق الجاري (7.05%)، وتلتها باقي المكونات الأخرى لأبواب الإنفاق الجاري ولتتراوح نسب مساهمتها في اجمالي الانفاق الجاري ما بين (0.04% – 0.98%).

جدول (13)

أبواب الصرف لمكونات النفقات الجارية للمدة (2018- 2021)

(مليار دينار)

ابواب الصرف	2018	2019	2020	2021	نسبة المساهمة لعام 2021(%)
تعويضات الموظفين	35835.5	40633.5	40037.3	42446.7	47.4
الرعاية الاجتماعية	15166.8	19696	16427.9	18979.3	21.2
المنح والإعانات وخدمة الدين	11230.9	16364.5	11294.5	19182.2	21.4
المستلزمات السلعية	3471.4	7371.8	4105	6310.8	7.05
المستلزمات الخدمية	449.2	1520.7	313.6	659.8	0.74
البرامج الخاصة	303.2	565.8	296.6	874.5	0.98
صيانة الموجودات	406.2	560.7	226.5	670.4	0.75
النفقات الرأسمالية	119.6	531.5	161.1	365.3	0.41
الالتزامات والمساهمات	70.02	65.5	11	37.7	0.04
مجموع النفقات الجارية	67052.9	87301	72873.5	89526.7	100.0

المصدر: وزارة المالية، دائرة المحاسبة.

شكل (15)

نسب مساهمة أبواب الصرف للنفقات الجارية لعام 2021

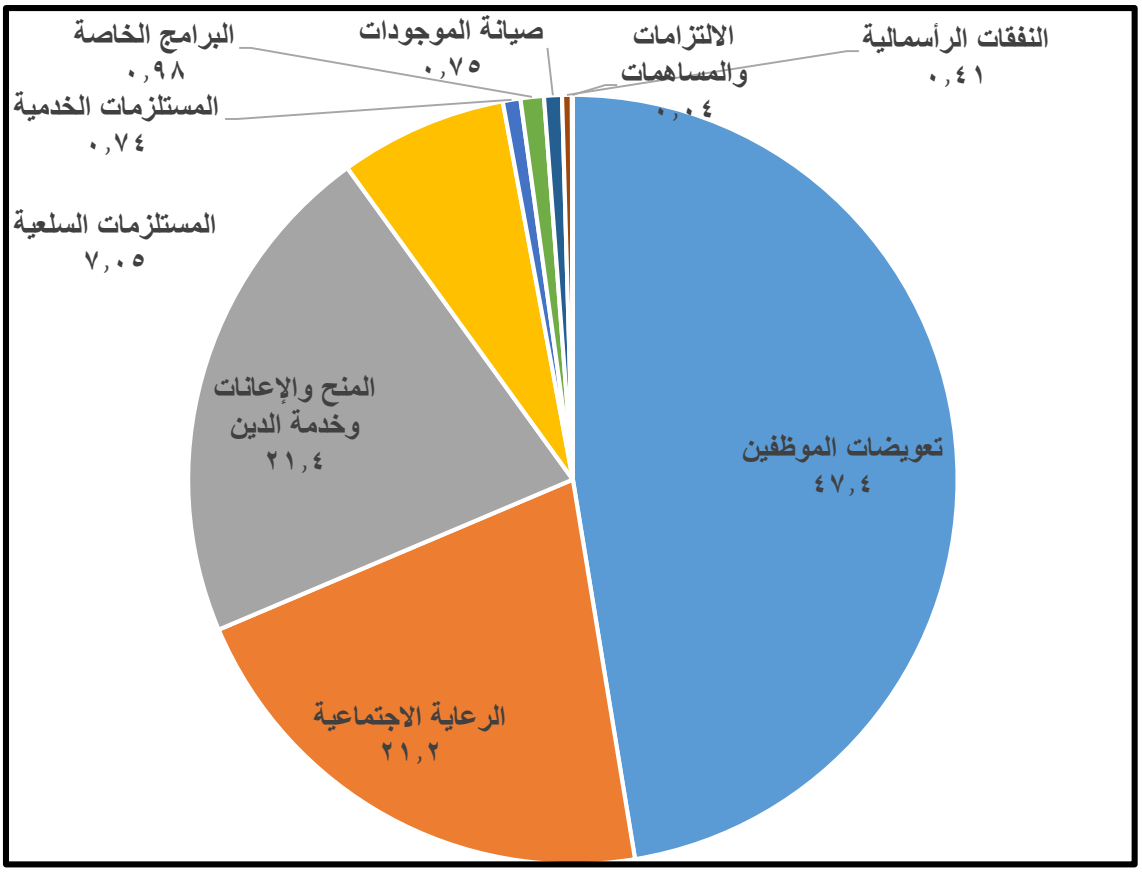

ث-مكونات صرف النفقات الاستثمارية حسب القطاعات

شهدت ابواب الصرف لمكونات النفقات الاستثمارية وحسب القطاعات تذبذبا خلال المدة (2018- 2021) والتي توضحها بيانات الجدول (14) اذ استحوذ القطاع الصناعي على الحصة الأكبر من إجمالي الإنفاق الاستثماري ويعود ذلك إلى هيمنة نشاط النفط كونه نشاط كثيف رأس المال ومن ثم يتطلب أموال كبيرة لديمومته الى جانب تمويل الأنشطة الاقتصادية الأخرى، ليسجل في عام 2021 (8535.6) مليار دينار وبنسبة مساهمة في اجمالي الانفاق الاستثماري (64.1%)، فيما احتل قطاع المباني والخدمات المرتبة الثانية وليسجل في عام 2021 (2538.5) مليار دينار وبنسبة مساهمة (19%) من اجمالي الانفاق الاستثماري، ويليه قطاع النقل والاتصالات إذ سجل ما نسبته (12%) ، ويليه قطاع التربية والتعليم وبنسبة مساهمة بلغت (3%)، في حين بلغت حصة القطاع الزراعي الاقل بالقياس الى باقي مكونات ابواب الصرف للانفاق الاستثماري ولتبلغ (252.4) مليار دينار وليشكل نسبة مساهمة بلغت (1.9%).

جدول (14)

أبواب الصرف للنفقات الاستثمارية حسب القطاعات ونسبة المساهمة للمدة (2018- 2021)

(مليار دينار)

أبواب الصرف	2018	2019	2020	2021	نسبة المساهمة % لعام 2021
القطاع الصناعي	11134.1	19653	831.7	8535.6	64.1
قطاع المباني والخدمات	2021.6	1901	1331.4	2538.5	19
قطاع النقل والمواصلات	360.1	2311.8	751.1	1601.4	12
قطاع التربية والتعليم	76.74	256.2	215.3	394.8	3
القطاع الزراعي	227.8	300.6	79.4	252.4	1.9
مجموع النفقات الاستثمارية	13820.3	24422.6	3208.9	13322.7	100

المصدر: وزارة المالية، دائرة المحاسبة .

شكل (16)

نسب مساهمة أبواب الصرف للنفقات الاستثمارية لعام 2021

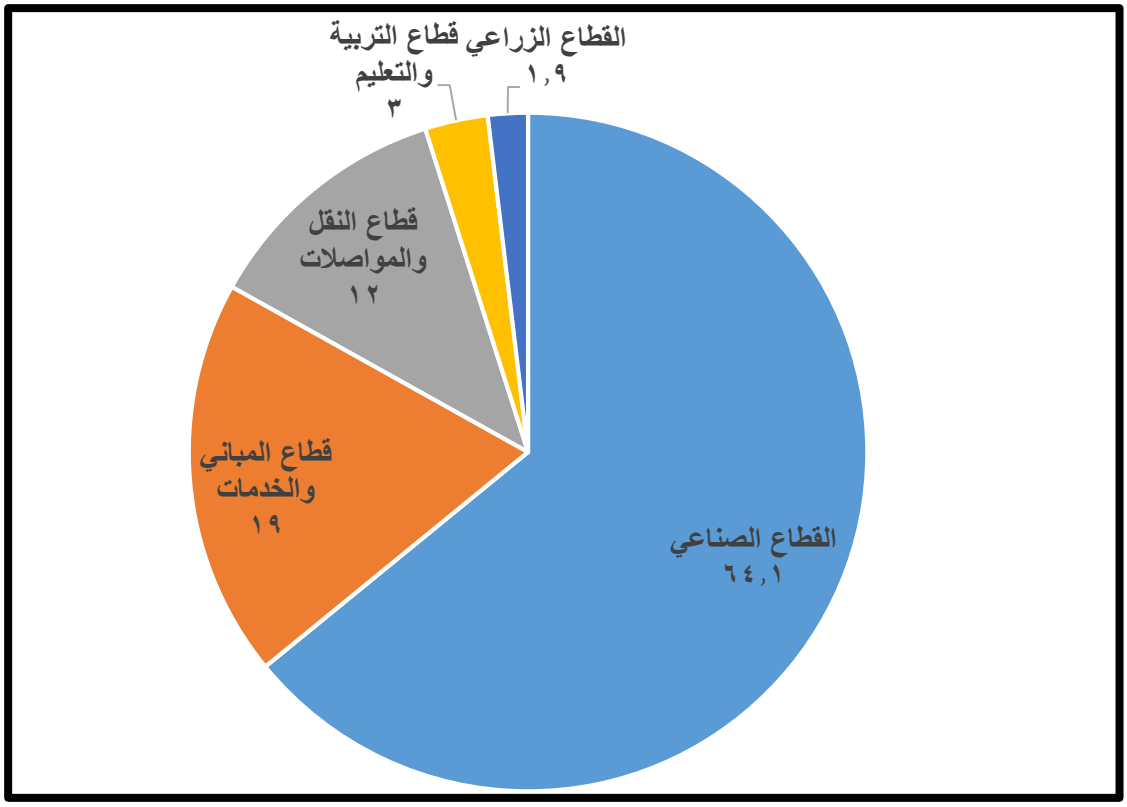

1. العجز أو الفائض في الموازنة العامة

كمحصلة للتطورات التي شهدتها كل من جانبي الإيرادات والنفقات العامة في الاقتصاد العراقي خلال المدة (2018– 2021) والتي انعكست على مسار الموازنة العامة، فمن بيانات الجدول (15) يتضح بان الموازنة العامة للدولة قد حققت فائضاً بلغ(25696.6) مليار دينار وذلك في عام 2018 ولينعكس ذلك في تحقيق مؤشرات ونسب ايجابية بالقياس الى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية اذ سجلت ما نسبته (9.6%) من الناتج المحلي الإجمالي، ويعود الى تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية ومن ثم ارتفاع الإيرادات، فضلاً عن زيادة الكميات المنتجة من النفط واستعادة الحقول النفطية التي كانت تحت سيطرة التنظيمات الإرهابية، الى جانب انخفاض الانفاق العسكري لتوقف العمليات العسكرية بعد تحرر المناطق من العصابات الإرهابية (داعش). الا انها سجلت في عام 2019 عجزا بلغ (4156.6 –) مليار دينار وليشكل ما نسبته الى الناتج المحلي بحدود (1.5 –%). إما في عام 2020 ونتيجة للتحديات التي شهدها اقتصاد العراق والتي اثرت بشكل كبير على مسار حركة المتغيرات الاقتصادية الكلية ومنها الموازنة العامة لتحقق عجزاً بلغ (12882.7 –) مليار دينار ولتشكل ما نسبته (5.9–%) إلى الناتج المحلي الاجمالي ولتتجاوز بذلك النسب المعيارية المحددة والتي ينبغي ان لا يتجاوز

العجز كنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي عن (3%). وفي عام 2021 ولتحسن الظروف الاقتصادية فقد حققت الموازنة العامة فائضاً بلغ (6232.1) مليار دينار وبنسبة (2.07%) من الناتج المحلي الاجمالي.

جدول (15)

العجز أو الفائض في الموازنة العامة للمدة (2018 – 2021)

(مليار دينار)

السنة / المؤشرات	2018	2019	2020	2021
إجمالي الإيرادات	106569.8	107566.9	63199.7	109081.5
إجمالي النفقات	80873.2	111723.5	76082.4	102849.4
العجز أو الفائض	25696.6	(4156.6)	(12882.7)	6232.1
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	268918.9	276157.9	215661.5	301152.8
نسبة العجز أو الفائض إلى الناتج (%)	9.6	(1.5)	(5.9)	2.07

المصدر: وزارة المالية، دائرة المحاسبة.

– الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية.

– الارقام بين الاقواس قيم سالبة

شكل (17)

العجز أو الفائض في الموازنة العامة للمدة (2018 – 2021)

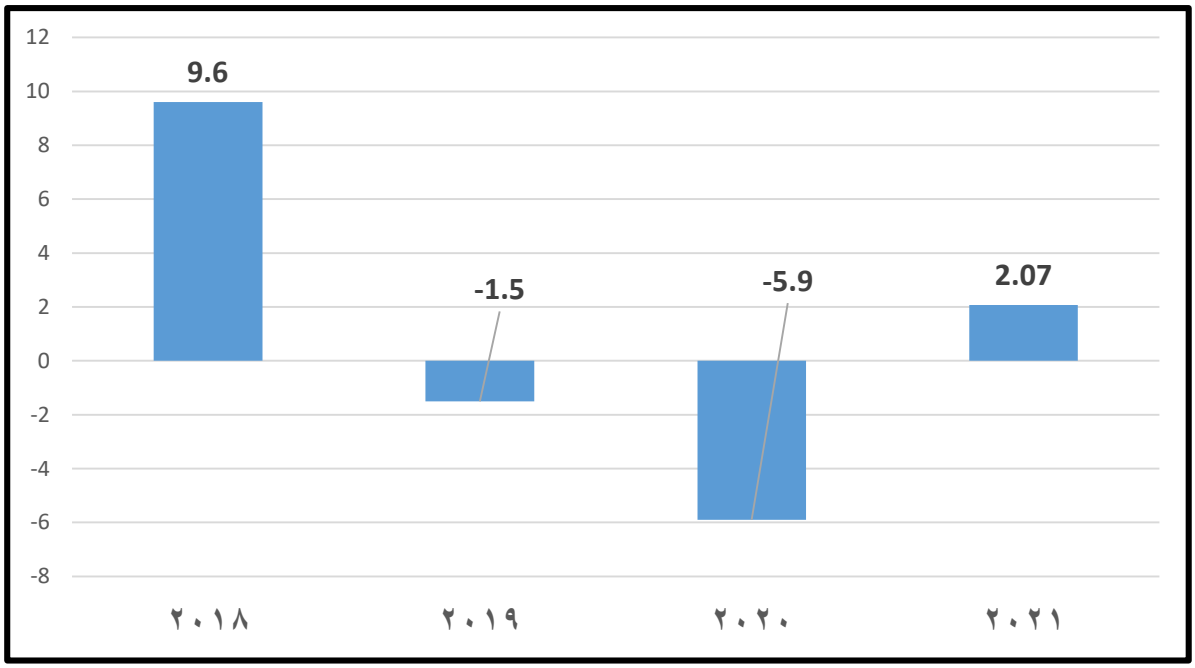

ثانياً: – تطورات الدين العام

تضطر العديد من البلدان الى الاقتراض من مصادر مختلفة عندما لإنتاج الموارد المالية المناسبة لسد متطلبات الانفاق ومن ثم تلجأ الى الاقتراض وقد تكون مصادره محلية او من الخارج، وان تنويع مصادر الاقتراض ما بين المصادر المحلية او الخارجية تتوقف المفاضلة بين الدين المحلي مقابل الدين الخارجي في اي بلد على عدة عوامل من اهمها: هيكل الاقتصاد الوطني، مصادر الدخل القومي، مستوى العجز في الموازنة العامة وفي الحساب الجاري وميزان المدفوعات وغير ذلك من العوامل. بناءً على ذلك وبغية متابعة تطورات الدين العام بشقيه (الداخلي والخارجي) في اقتصاد العراق خلال المدة (2018– 2021) ومؤشرات استدامته والتي ترتبط بالقدرة على تدويره. لاسيما ان الدين الخارجي في العراق يضم صنفين الاول: الدين الخارجي المتحقق قبل عام 1990 والذي تم معالجته بموجب الاتفاقية الثنائية الموقعة مع الدائنين وفقاً لشروط اتفاقية نادي باريس. اما الصنف الثاني: فيمثل القروض التي حصل عليها العراق بعد عام 2003 من مؤسسات التمويل الدولية والمصادر الاخرى والتي استخدمت لتمويل العجز ودعم الموازنة العامة، الى جانب تمويل المشاريع. وتجدر الاشارة الى ان هناك ديون غير معالجة لصالح دول خارج نادي باريس، اذ تشير التقديرات الاولية بانها تبلغ بحدود (40401) مليون دولار، وتسعى وزارة المالية للتوصل الى اتفاقية ثنائية مع هذه الدول لغرض تسوية تلك الديون وهناك بوادر ايجابية تشير الى حصول تقدم بالمفاوضات مع الدائنين. فمن بيانات الجدول (16) يتضح بان الدين العام قد شهد تغيرات عكستها الظروف التي تعرض لها اقتصاد العراق فبعد إن سجل في عام 2018 (122332.9) مليار دينار وليشكل كنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية بحدود (45.5%) وهي موزعة بين الدين الداخلي (41822.9) مليار دينار، اما حصة الدين الخارجي فقد بلغت (80510) مليار دينار. اما في عام 2019 فقد انخفض الدين العام وليسجل (120882.5) مليار دينار وليشكل ما نسبته (43.8%) من الناتج المحلي الاجمالي، وهي موزعة بين الدين الداخلي ليبلغ (38331.5) مليار دينار ، والدين الخارجي بلغ (82551) مليار دينار وذلك لتحسن الإيرادات النفطية وعدم الحاجة إلى مصادر تمويل أخرى ومنها الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي، اذ تم تسديد مستحقات الحوالات بذمة وزارة المالية لدفع رواتب منتسبي شركات التمويل الذاتي، دعاوي الملكية، تغطية عجز الموازنة الاتحادية واستكمال بناء قدرات التسليح لوزارة الدفاع والتي كانت مصنفة ضمن فقرات او تفاصيل الدين الداخلي الى حوالات عبر المزاد وخارجه، اضافة الى القروض والسندات واتفاقية إعادة جدولة الدين الحكومي. اما في عام 2020 فقد شهد الدين العام ارتفاعا ملحوظا ليسجل (165749) مليار دينار وليشكل ما نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي (76.8%) ليتجاوز بذلك النسبة المعيارية المحددة للدين العام والتي ينبغي ان لا تتجاوز نسبة (60%) من الناتج المحلي الاجمالي، وهذا الدين موزع بين حصة الداخلي (64248) مليار دينار، في حين

بلغت حصة الدين الخارجي (101501) مليار دينار وذلك لتبني حزم التحفيز المالي الواسع لمواجهة تداعيات تفشي جائحة كورونا ليتزايد على اثرها حجم الانفاق العام مقابل تراجع الايرادات الامر الذي ادى الى التوسع في الاقتراض بشقيه الداخلي والخارجي لتعويض التراجع الحاد في الاداء الاقتصادي، فضلا عن تعزيز ودعم البنية الاساسية للانظمة الصحية التي تمكنها في التصدي لتداعيات تلك الازمة. اذ حصل العراق على قرض من البنك الدولي بقيمة (33.6) مليون دولار، الى جانب اصدار القانون رقم (5) لسنة 2020 لتمويل العجز المالي والذي سمح بموجبه للحكومة بالاقتراض من المصادر الخارجية وبما لا يزيد عن مبلغ (5) مليار دولار، والاقتراض الداخلي بما لا يتجاوز مبلغ (15) تريليون دينار لتغطية تلك النفقات. اما في عام 2021 فقد شهد الدين العام (الداخلي) زيادة عن العام السابق ليبلغ (69912.4) مليار دينار وليشكل ما نسبته (23.2%) من الناتج المحلي الإجمالي وكما موضح في الجدول (16) والشكل (18).

جدول (16)

تطورات الدين العام في العراق للمدة (2018– 2021)

(مليار دينار)

المؤشرات / السنة	الدين الداخلي	الدين الخارجي	مجموع الدين العام	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية	نسبة الدين العام/ الناتج المحلي
2018	41822.9	80510	122332.9	268918.9	45.5
2019	38331.5	82551	120882.5	276157.9	43.8
2020	64248	101501	165749	215661.5	76.8
2021	69912.4	غ.م	69912.4	301152.8	23.2

المصدر: وزارة المالية ، دائرة الدين العام.

- الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية
- غ.م / بيانات غير متوفرة

شكل (18)

تطورات الدين العام للمدة (2018 – 2021)

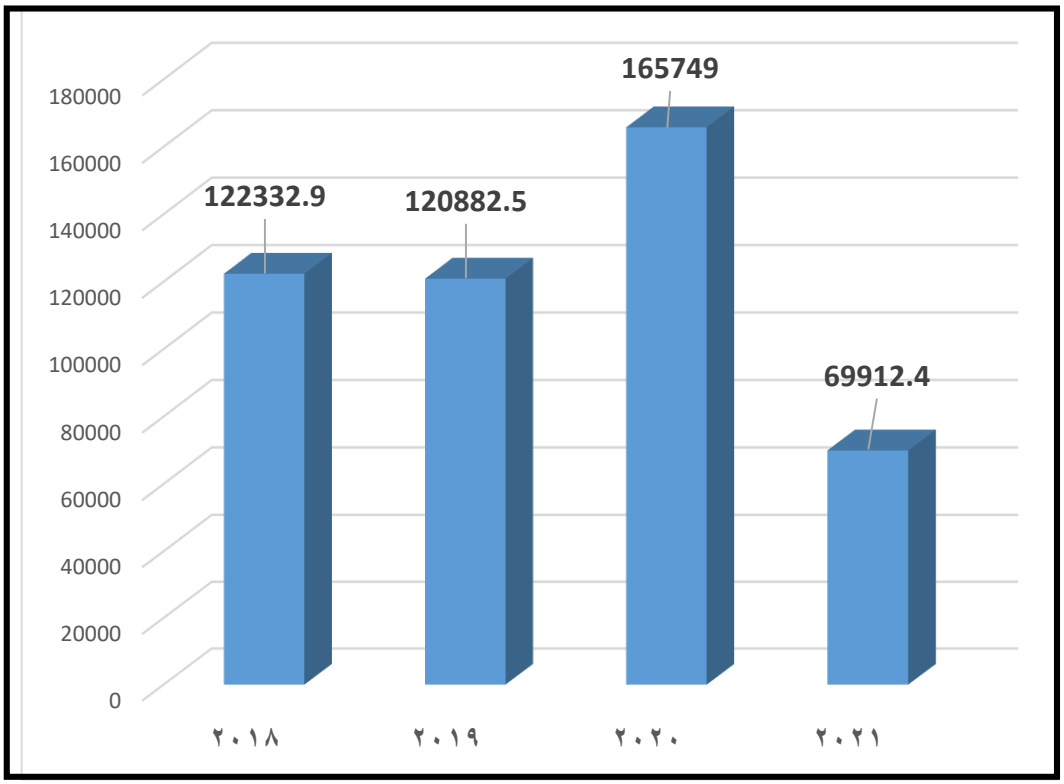

ثالثاً : مـؤشــرات القطـاع المـالـي للربع الثاني من عام 2021 والربعين الاول والثاني من عام 2022

يشير الجدول (17) والشكل (18) الى تحقيق القطاع المالي تطورات ايجابية في معظم مؤشراته والتي تجسدت بتحقيق فائض في الموازنة العامة بلغ في الربع الثاني من عام 2022 (15036579) مليون دينار وبنسبة تغير بلغت (679.9%) مقارنة بنفس الفترة من العام 2021 والتي سجلت فائض بحدود (1928128) مليون دينار . وعند المقارنة مع الربع الاول من عام 2022 يتضح بان هناك تطورات ايجابية انعكست بتحقيق فائض في الموازنة بلغ (11408643) مليون دينار، ولتشكل نسبة تغير (31.8%) ويعزى ذلك الى ارتفاع الايرادات النفطية نتيجة تزايد الطلب على النفط في الاسواق العالمية لتعويض التراجع في النمو الاقتصادي بعد توقف معظم الانشطة والناجم عن تداعيات جائحة كورونا مما انعكس بتحسن الاسعار والذي اتاح الحيز المالي المناسب للانفاق .

جدول (17)

الايرادات والنفقات العامة للربع الثاني لعام 2021والربعين الاول والثاني لعام 2022

المؤشرات	الدورية	وحدة القياس	الربع الثاني 2021	الربع الاول 2022	الربع الثاني2022	نسبة التغير %	نسبة التغير %
			1	2	3	3/1	3/2
الإيرادات العامة	ربعي	مليون دينار	22605556	34901964	40737365	80.2	16.7
الإيرادات الأخرى بضمنها النفط	ربعي	مليون دينار	21636161	34417544	39788075	83.9	15.6
الإيرادات الضريبية	ربعي	مليون دينار	969395	484420	949290	(2.1)	96
النفقات العامة	ربعي	مليون دينار	20677428	23493321	25700786	24.3	9.4
النفقات الجارية	ربعي	مليون دينار	20345489	22379173	23003466	13.1	2.8
النفقات الاستثمارية	ربعي	مليون دينار	331939	1114148	2697320	712.6	142.1
فائض / عجز الموازنة الكلي	ربعي	مليون دينار	1928128	11408643	15036579	679.9	31.8

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية ، مؤشرات الانذار المبكر للربع الثاني لعام 2022.

شكل (19)
الايرادات والنفقات العامة للربع الثاني لعام 2021 والربعين الاول والثاني لعام 2022

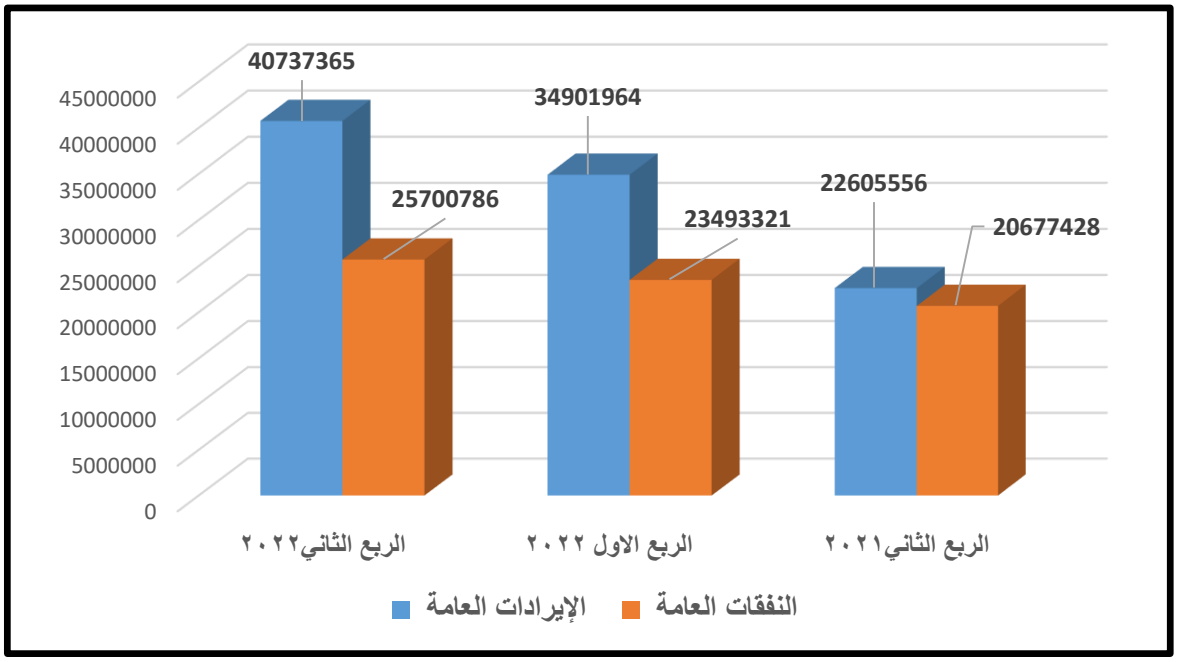

مما تقدم يتضح بان السياسة المالية لا يقتصر تأثيرها على الانفاق الحكومي فحسب بل يمتد ليشمل ترتيب هيكل وبنود الموازنة العامة، وفي العراق فان السياسة المالية المطبقة قد نجحت في تحقيق احد اهدافها المقررة لأي سياسة مالية وهو اعادة توزيع الدخل، الى جانب تقديم الدعم النقدي للفقراء، لتكمن اهميتها في محاباة شرائح اجتماعية من خلال قناتين الاولى تأمين مفردات البطاقة التموينية، والقناة الثانية تقديم المساعدة للمحتاجين والفئات الهشة من خلال شبكة الحماية الاجتماعية. ومع ذلك فان الزيادة في الانفاق العام عززته الوفورات المالية الناجمة عن ارتفاع اسعار النفط ولترسم ملامح السياسة المالية، وليس نتيجة زيادة مساهمة الانشطة الاقتصادية الاخرى عدا النفط. وهو ما انعكس بحدوث عجز حقيقي في الموازنة العامة واللجوء الى الاقتراض لاسيما خلال عامي 2019 و 2020 بسبب التحديات التي تعرض لها اقتصاد العراق، فكان الانفاق العام بعيدا عن الكفاءة رغم مستوياته العالية، اذ ان ارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية يتيح للعراق وضع مالي مناسب في الامد القصير وبالتزامن مع معدلات التضخم المنخفضة، الا انه على المدى المتوسط والبعيد تظهر مشاكل وتحديات ينبغي الاستعداد لمواجهتها، الى جانب التحديات الاخرى التي يتعرض لها اقتصاد العراق كالتغيرات المناخية لتتشعب اثارها السلبية على اداء معظم المتغيرات الكلية، تزايد معدلات النمو السكاني دون ان يرافقها فرص عمل مناسبة لتنعكس بارتفاع معدلات البطالة، تحديات انتاج وتجهيز الطاقة الكهربائية ولمختلف الاستخدامات لإدامة عمل الانشطة الاقتصادية، وكلها تحديات تفرض ضغوط على الموازنة العامة باتجاه تصاعدي وهناك شواهد تاريخية تشير الى ان معظم الاقتصادات الريعية معرضة الى الاضطرابات المزمنة ولتنعكس اثارها السلبية على اعداد

الموازنات خلال المدة اللاحقة ومن ثم لا تعطي المساحة الكافية للاستجابة والتصدي لتلك التحديات، وهو ما يعكس ضعف السياسة المالية وعدم قدرتها في بناء نظام مالي مستقر وتصحيح مسار حركة المتغيرات الاقتصادية الكلية ومن ثم عدم القدرة في بلوغ الاهداف التي تسعى الى تحقيقها. ولترصين وضع الاقتصاد العراقي في الامد القصير وتهيئة مقومات التنمية تمس الحاجة الى العناية الفائقة بين الموازنة العامة ومجمل النظام الاقتصادي في سياق ينطلق من ازالة الانفصام بين آلية اعداد وادارة الموازنة ووظائفها الاقتصادية والاجتماعية لاحداث نهضة تنموية ترسخ مقومات الاستقرار الكلي، من خلال اتباع سياسة مالية مستدامة تستهدف تحفيز الانشطة الانتاجية واحداث التنوع الاقتصادي، والامتثال لمتطلبات الانضباط المالي وتطبيق القواعد المالية الحاكمة وبما يسمح من تهيئة المقومات الضرورية لأحداث التنوع الاقتصادي وايجاد الحيز المالي المناسب ويتيح المرونة في الاستجابة لظروف عدم اليقين، وليضمن حق الاجيال اللاحقة من خلال ادخار جزء من هذه الايرادات وايداعها في صناديق الثروة السيادية بهدف المحافظة على جزء من ايرادات الموارد الطبيعية والمعدنية للأجيال القادمة.

الفصل الثالث

الإنفاق الاستثماري الحكومي وتكوين رأس المال الثابت

يعد الاستثمار بشقيه الحكومي والخاص من المتطلبات الضرورية في تعزيز النمو الاقتصادي وإحداث التطور في مستويات الناتج للأنشطة الاقتصادية، إلا إن درجة المساهمة والمتعلقة بالاستثمار الحكومي في العراق تحديداً تعتمد على الإيرادات المتأتية من تصدير النفط الخام إلى الخارج، لتمويل مسيرة التنمية والأعمار مع محدودية الإيرادات الأخرى ومن ثم فإن الاستثمار الحكومي سيتأثر بدرجة كبيرة بالعوامل والمتغيرات الدولية والإقليمية لأسعار النفط الخام في السوق العالمية .

أولاً: الاستثمار الحكومي وبرنامج تنمية الأقاليم

تبرز أهمية الإنفاق الاستثماري الحكومي من خلال الدور الذي يضطلع به كونه يشكل جزءاً من الإنفاق العام الذي يساهم في إنشاء وإقامة مجموعة واسعة من المشاريع التنموية وتطوير المنشآت والمؤسسات القائمة حالياً في قطاعات وأنشطة الاقتصاد الوطني، لذا فالإنفاق الاستثماري الحكومي يرتكز أساسا بالإنفاق على البنية التحتية إلى جانب الإنفاق على المشاريع الإنتاجية، ومن ثم فهناك تداخل كبير وتكامل بينهما، ويرجع ذلك الى الآثار المباشرة وغير مباشرة لكل صنف في توليد القيمة المضافة ورفع القدرة الإنتاجية للأنشطة الاقتصادية. من خلال أقامه المشاريع الصناعية والزراعية والنقل والاتصالات والتربية والتعليم .... الخ والتي يترتب عليها سلع وخدمات تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، هذه الزيادة تخفف من الضغوط التضخمية وتعزيز رصيد الميزان التجاري وبما يسمح بتحقيق فائض في ميزان المدفوعات، ومن ثم زيادة العرض الكلي فزيادة الصادرات وهكذا، لاسيما ان المبالغ المخصصة لإقامة الهياكل الأساسية والبنى الارتكازية اللازمة لتحفيز النشاط الاقتصادي وتؤدي إلى زيادة الإنتاج تحتاج إلى مدة زمنية طويلة لإقامتها، وما يترتب على ذلك من طول مدة استرداد راس المال الامر الذي لا يحفز القطاع الخاص للاستثمار في مثل هذه المشاريع، لذا يقع عبئها على الحكومة وليس على القطاع الخاص .

فالنشاط الاستثماري الحكومي يمثل جزءاً من مكونات الانفاق في الموازنة العامة للعراق إذ سيؤدي لاحقا إلى أحداث إضافات في التراكم الرأسمالي أو زيادة الموجودات الرأسمالية الثابتة والتي تشكل القاعدة المادية لتحقيق معدلات النمو ودعم مشاريع الاستثمار وتأهيل البنى التحتية والنهوض بالواقع التنموي والخدمي وخلق فرص العمل في الاقتصاد العراقي، وفي هذا السياق فان المنهاج الاستثماري الحكومي يعد من أهم أدوات السياسات الاقتصادية الكلية، كونه الأداة الأساسية لتنفيذ أولويات مسيرة أعمار وتنمية الاقتصاد العراقي في ضوء أهداف وخطط التنمية الوطنية وسياسات الإصلاح الاقتصادي وفقا للأسس والمبادئ التي تعكس درجة الأولويات الضرورية للمرحلة المقبلة .

1- تخصيصات البرامج للمشاريع الاستثمارية

في ضوء متطلبات السياسات الاقتصادية والتنموية المتوازنة فان الاستثمارات الجديدة تحدد معدل النمو والتطور في البلد مع ضمان تحقيق مستوى من العدالة في توزيع الاستثمارات والدخول بين المحافظات والأقاليم لتحقيق التنمية المكانية وتقليل التفاوت وصولاً إلى تحقيق التوازن والعدالة في هذا التوزيع على مستوى الشرائح الاجتماعية كافة، لاسيما ان اتجاهات تطور الإنفاق الاستثماري تتباين باختلاف المدة الزمنية والمراحل التنموية التي مر بها الاقتصاد العراقي عبر تطوره التاريخي، وعند تتبع مسار التخصيصات ونفقات البرنامج الاستثماري يتضح وجود تذبذب فيها يتراوح ما بين الزيادة والنقصان بين عام وأخر بسبب هيمنة الإيرادات النفطية في تمويل هذا الإنفاق وعدم انتظامها، الامر الذي يلقي على عاتق السياسة الاستثمارية الكثير من التحديات وعدم تحقيق الاهداف المقررة والتي تسعى الى بلوغها على مستوى الاقتصاد العراقي. مما انعكس بتراجع ألاداء الاقتصادي بصورة عامة تاركاً أثارا سلبية على مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيه .

ومن خلال بيانات الجدول(18) الذي يرصد **التخصيصات السنوية للمشاريع الاستثمارية** في العراق للمـــدة (2018- 2021) يتضح بانها شهدت تذبذباً في حجم التخصيصات المرصودة نتيجة للظروف التي شهدها الاقتصاد والمتمثلة بتزايد الانفاق لمواجهة خطر التنظيمات الارهابية واحتلالها لمساحات شاسعة من اراضي العراق وتراجع إنتاج بعض الحقول النفطية الواقعة تحت سيطرته، فضلاً عن خروج المنافذ الحدودية في كل من محافظتي الانبار ونينوى عن سيطرة الحكومة الاتحادية مما انعكس بانخفاض الإيرادات ومن ثم تناقص حجم التخصيصات السنوية المرصودة للمشاريع الاستثمارية في العراق، اذ بلغت التخصيصات السنوية في عام 2018 (22678.5) مليار دينار ، في حين بلغت المصروفات خلال السنة (16216.6) مليار دينار، وبنسبة تغير بلغت (7.5%) ولتسجل نسب صرف سنوي ما يقارب (**71.5**%)، ويعزى ذلك إلى تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية واستقرار الوضع الأمني، اما في عام 2019 فتشير التقديرات الاولية الى ان حجم التخصيصات الاستثمارية قد بلغت (31398.5) مليار دينار، والمصروفات السنوية بلغت (14428) مليار دينار، لينعكس بتراجع نسب الصرف السنوي وليسجل ما نسبته (45.95%)، اما في عام 2020 فقد بلغت التخصيصات السنوية للمشاريع الاستثمارية بحدود (4203.9) مليار دينار، والمصروف السنوي بلغ (1781.06) مليار دينار، وبنسبة صرف سنوي (42.4%) وكما موضح في الجدول (18).

جدول (18)

التخصيصات السنوية والمصروفات الفعلية للمشاريع للمدة (2018- 2021) (مليار دينار)

العام	التخصيصات السنوية للمشاريع 1	المصروفات خلال السنة 2	نسبة نمو التخصيصات% 3	نسبة نمو المصروفات% 4	نسب الصرف السنوي % 5
2018	22678.5	16216.6	-	-	71.5
(*)2019	31398.5	14428	38.5	(11.03)	45.95
(*) 2020	4203.9	1781.06	(86.6)	(87.7)	42.4
2021	غ.م	غ.م			

المصدر: وزارة التخطيط، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية

(*) تقديرات اولية وارقام قابلة للتعديل

شكل (20)

إجمالي التخصيصات والمصروفات السنوية لبرامج الاستثمار للمدة (2018- 2021)

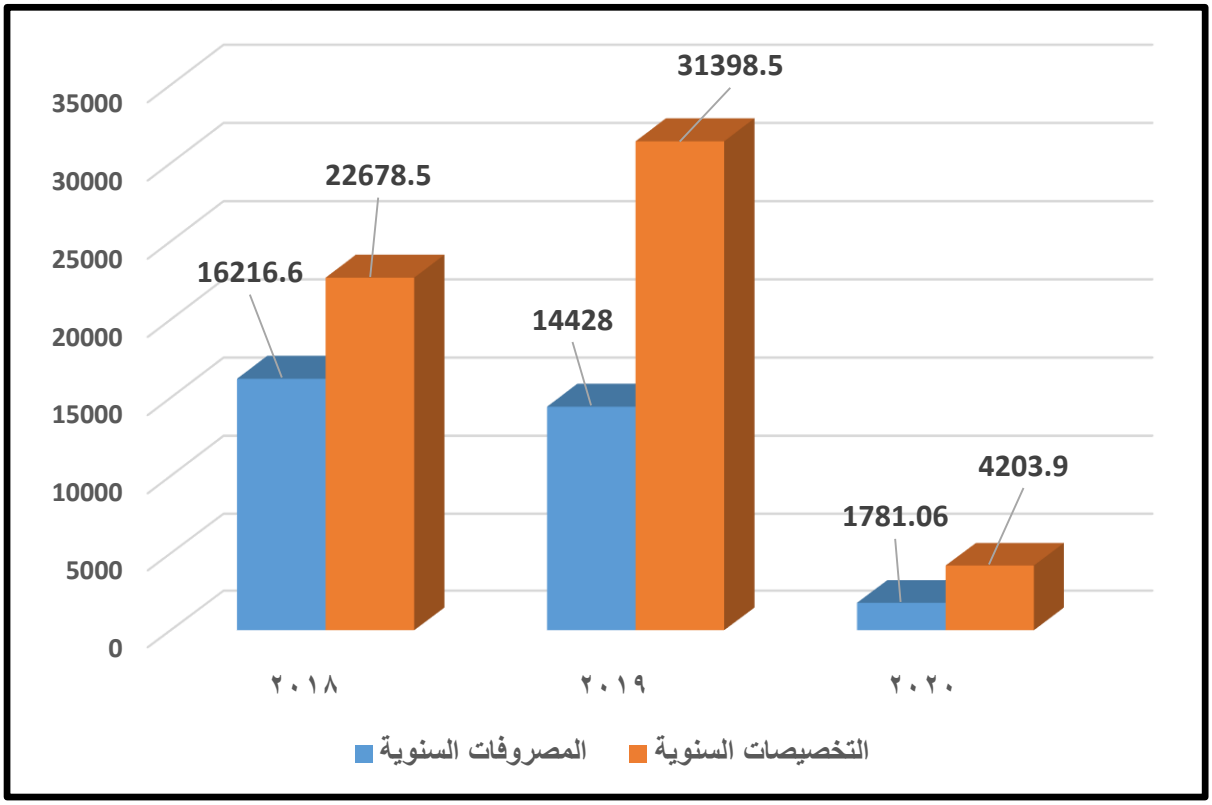

وهذا التذبذب في نسب الانجاز المالي يعود إلى جملة أسباب منها طول مدة المصادقة على تخصيصات الموازنة الاستثمارية والتأخر في إجراء الإعلان والإحالة للمشاريع الى جانب التلكؤ في تنفيذ المشاريع المستمرة بسبب إحالتها إلى مقاولين غير كفؤين مما انعكس في تأخر تنفيذ جزء من المشاريع الحيوية والتي لها مساس مباشر باحتياجات السكان، لاسيما في المناطق التي تحتاج الى اعادة الاعمار، الأمر الذي يستلزم إخضاع المشاريع الاستثمارية إلى مجموعة معايير لتحقيق التوزيع الأمثل للاستثمارات وبما يضمن الكفاءة المثلى في الاختيار من خلال عدم إدراج مشاريع جديدة ما لم تكن مستوفية لمعايير دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية والتي تشير إلى إمكانية تنفيذ المشاريع ونجاحها ولتساهم بعد انجازها في دعم وتنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد العراقي وزيادة المستويات الإنتاجية ومن ثم تقليل الاستيرادات وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات، فضلاً عن رفد الموازنة العامة بموارد جديدة، وكل ذلك يتطلب الاستمرار والتركيز في تفعيل استراتيجيات وسياسات اقتصادية تقوم على أساس التحول من الاعتماد على نشاط النفط إلى تطوير الأنشطة الاقتصادية ومن ثم تنويع مصادر الدخل مع اعتماد استراتيجية التصدير والتنافسية مع العالم الخارجي مع تحقيق نمو متوازن على مستوى الاقتصاد الكلي وبما ينعكس لاحقاً على تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج وزيادة مستوى الرفاهية في العراق.

2 - برنامج مشاريع تنمية الأقاليم

انسجاما مع التوجهات اللامركزية في أدارة الدولة فأن جزء من مهام وصلاحيات الوزارات القطاعية على مستوى اعتماد وتنفيذ الخطط والبرامج والمشاريع الاستثمارية قد تم نقلها إلى المحافظات غير المرتبطة بالإقليم منذ عام 2006 حيث أنها تتولى تحديد احتياجاتها من مشاريع البنى التحتية والخدمات الاجتماعية كمشاريع الصحة والتعليم ومياه الشرب والصرف الصحي وأكساء الشوارع ومشاريع الكهرباء وتحسين البيئة وغيرها من المشاريع ذات المساس المباشر بتطوير وتحسين حياة المواطنين فيها، اذ تشير بيانات الجدول (19) التطور الحاصل في تخصيصات برنامج تنمية الأقاليم عدا(إقليم كردستان) والنفقات الفعلية ونسب الصرف المالي لهذا البرنامج للمدة (2018- 2021)، اذ يتضح بان هناك تزايد في التخصيصات السنوية لهذا البرنامج فبعد ان بلغت التخصيصات في عام 2018 (1460.4) مليار دينار ارتفعت لتصل الى (4449.1) مليار دينار وذلك في عام 2019 وبنسبة تغير(204.6 %) بالمقارنة مع العام السابق ويعود ذلك الى التوسع في اعادة الاعمار وتعويض التراجع في البنى التحتية لعموم المحافظات وحسب ما متاح من الموارد المالية، وفي عام 2020 فقد شهدت انخفاضاً لتصل الى (3417.1) مليار دينار، الى جانب ذلك فقد شهدت المصروفات السنوية تغيرات فبعد ان بلغت في عام 2018 (866.8) مليار دينار ارتفعت لتصل في عام 2019 الى (2123.1) مليار دينار وبنسبة تغير(**144.9**%) بالمقارنة مع العام السابق، وبالمقابل فقد شهدت نسب الصرف السنوي تذبذباً واضحاً والتراجع في نسبها فبعد ان سجلت في عام 2018 (59.4%) تراجعت في عام 2020 لتصل الى(41.4%) ويعزى ذلك الى التراجع في نسب التنفيذ مما انعكس على نسب الصرف المالي، وكما موضح في الجدول (19).

جدول (19)

أجمالي التخصيصات والمصروفات الاستثمارية لمشاريع تنمية الأقاليم عدا (إقليم كردستان) للمدة (2018- 2021)

(مليار دينار)

السنوات	التخصيصات السنوية 1	المصروفات السنوية 2	نسب تغير التخصيصات % 3	نسبة تغير المصروفات % 4	نسبة الصرف السنوي% 5
2018	1460.4	866.8	-	-	59.4
(*)2019	4449.1	2123.1	204.6	144.9	47.7
(*)2020	3417.1	1413.8	(23.2)	(33.4)	41.4
2021	غ.م	غ.م			

المصدر: وزارة التخطيط، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية، قسم الموازنة الاستثمارية

(*) بيانات اولية قابلة للتعديل

غ. م بيانات غير متوفرة

شكل (21)

التخصيصات السنوية لبرنامج تنمية الاقاليم عدا (إقليم كردستان) والمصروفات السنوية للمدة (2018- 2021)

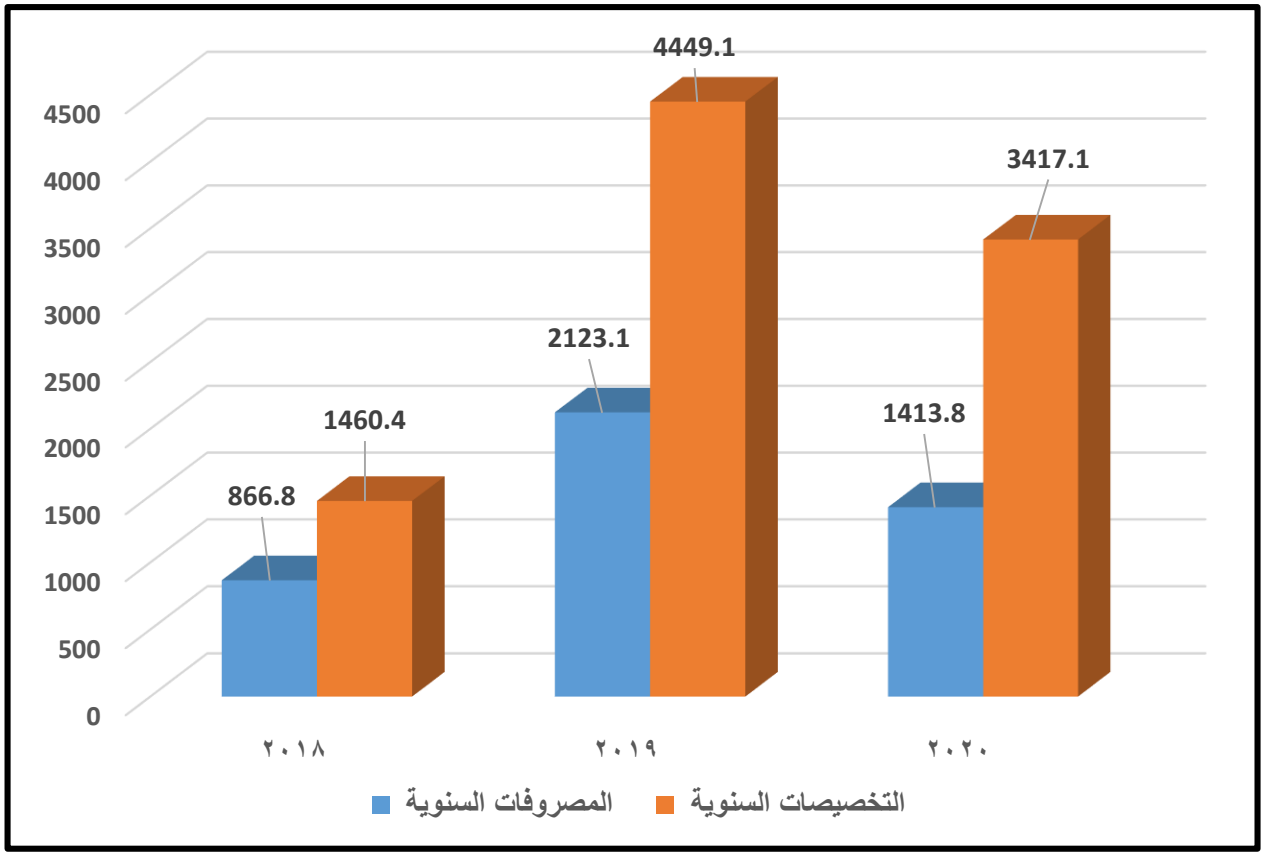

ثانياً: استثمار القطاع الخاص المحلي والأجنبي

يسهم القطاع الخاص بدور مهم وأساسي في بناء اقتصاديات البلدان من خلال مساهمته الفعالة في التنمية الاقتصادية والبشرية وتوفير فرص العمل المجزية والمدرة للدخل، الى جانب مساندة القطاع العام كشريك فاعل يمكن ان يسهم في زيادة الدخل القومي من خلال توسيع وتنوع القاعدة الانتاجية لتلبية حاجة السوق المحلي وتقليل الاعتماد على الاستيرادات، وتصدير الفائض بما يحقق الاستقرار الاقتصادي وخلق بيئة مناسبة للاستثمار.

وفي هذا السياق فقد اتخذ العراق العديد من الخطوات التي تعزز دور القطاع الخاص من خلال اعتماد إصلاحات اقتصادية شاملة والتي منها تشريع قانون الاستثمار رقم (13) لعام 2006 وتعديلاته، اذ يهدف إلى تشجيع الاستثمارات سواء المحلية ام الاجنبية ونقل التقنيات الحديثة للإسهام في عملية تنمية الاقتصاد وتطويره وتوسيع قاعدته الإنتاجية والخدمية وتنويعها من خلال توفير التسهيلات اللازمة لتأسيس المشاريع الاستثمارية الجديدة او تطوير وتأهيل القائمة منها، بهدف تعزيز القدرة التنافسية للمشاريع في الأسواق المحلية والأجنبية وتنمية الموارد البشرية حسب متطلبات السوق وتوفير فرص العمل للعراقيين وحماية حقوق وممتلكات المستثمرين وتوسيع الصادرات وتحسين وضع ميزان المدفوعات العراقي، ومع ذلك تبقى الجهود المتحققة متواضعة جدا ولا تزال في مراحلها الاولية مما يحد من رغبة المستثمر في المشاركة الاقتصادية.

اما على صعيد خطة التنمية الوطنية (2018- 2022) فقد افترضت إن القطاع الخاص يمكن ان يساهم بنسبة (40%) من حجم الاستثمارات المتوقع إنفاقها على مختلف المجالات الاستثمارية، وليوفر بذلك بحدود (50%) من فرص التشغيل خلال تلك المدة، إلا إن التحديات التي واجهها اقتصاد العراق والمتمثلة بعدم الاستقرار الأمني والسياسي وانخفاض مستوى الخدمات بشكل كبير نتيجة الاختلال الهيكلي الذي يعاني منه أدى إلى ضعف مساهمة هذا القطاع في توليد معدلات نمو مرغوبة ضمن أنشطة اقتصادية واسعة وأصبح من الصعب إن يعول عليه بمفرده في رفع معدلات الاستثمار.

1- الاستثمار الخاص في العراق

اتسمت سياسة الاستثمار للقطاع الخاص بعدم التنوع والثبات على انماط تقليدية اذ لم يظهر بالمستوى الذي يمكنه من المساهمة الفاعلة في دفع معدلات النمو الاقتصادي، حيث تعرض على مدى السنوات المنصرمة الى صدمات قوية في مضامين السياسات المطبقة تحت مظلة التشريعات القانونية غير الواعدة فجعلته يستثمر في الانشطة ذات الربح السريع ومدة الاسترداد لراس المال القصيرة، والتي يغلب عليها صفة العمل الفردي والمنشاة الصغيرة من حيث التنظيم والاستثمار والانتاج والتسويق، ويتبع اسلوب الانتاج كثيف العمل خفيف راس المال، ويعتمد بشكل كبير على الدعم الحكومي الامر الذي جعله ضعيف الامكانية على المنافسة تجاه السلع المستوردة من الخارج ليظل قطاعا ذا دور هامشي في مجمل الاداء الاقتصادي، واستمرار تنامي حجم القطاع العام وارتفاع تكاليف استدامته، الى جانب التحديات التي يمر

بها الاقتصاد العراقي من الصعب تخطيها اعتمادا على امكاناته الذاتية، وأصبح من المتعذر عليه انجاز جميع المشاريع التي يقوم بها أو المخطط لها مستقبلا، مما ادى الى تراجع نسبة مساهمته في توليد الناتج المحلي وفي تراكم راس المال الثابت وتوليد فرص العمل بسبب تعثر او توقف معظم المشاريع والفعاليات الاقتصادية العائدة له، وشجعت على هجرة المستثمرين ورؤوس الاموال الى الخارج مما فوت فرص تحقيق الغايات التنموية في احداث التنوع في بنية الانتاج وزيادة فرص العمل وتقليل معدلات الفقر، هذه الحقيقة تتطلب تحديد الشروط الواجب توفرها لكي يعمل القطاع الخاص بكفاءة، ولغرض الوقوف على النشاط الاستثماري للقطاع الخاص، وحسب البيانات المتاحة من قبل الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات المحافظات للمدة (2008 -2021) والتي يجسدها الجدول (20) يتضح حجم المشاريع التي تم منحها اجازات استثمارية لتبلغ (2332) مشروع وبكلفة استثمارية بلغت (124871.8) مليون دولار وهي موزعة حسب القطاعات ونسب التنفيذ، فمنها منفذ بالكامل ومنها قيد التنفيذ والقسم الاخر متوقف لاكمال الاجراءات الادارية للتعاقد والسير بالتنفيذ، والجدول التالي يبين اجمالي الاجازات حسب الهيئات وكلفها الاستثمارية للفترة من 2008 – 2021.

جدول (20)

اجمالي الاجازات الاستثمارية الممنوحة من قبل الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات الاستثمار وكلفها الاجمالية للمدة (2008 – 2021)

ت	هيئات الاستثمار	اجمالي عدد الاجازات	الكلفة مليون دولار
1	الوطنية للاستثمار	367	65989.75
2	استثمار نينوى	79	2140.10
3	استثمار ديالى	31	596.10
4	استثمار كركوك	189	3136.49
5	استثمار صلاح الدين	158	2644.99
6	استثمار الانبار	154	4607.09
7	استثمار بغداد	382	14711.50
8	استثمار كربلاء	76	3487.10
9	استثمار بابل	86	1031.80
10	استثمار النجف الاشرف	292	11240.10
11	استثمار الديوانية	24	853.10
12	استثمار ذي قار	96	1317.20
13	استثمار ميسان	47	963.93
14	استثمار واسط	51	922.30
15	استثمار المثنى	180	5597.30
16	استثمار البصرة	120	5632.90
المجموع		2332	124871.75

المصدر / بالاستناد الى بيانات الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات استثمار المحافظات.

شكل (22)
الكلف الاجمالية للمشاريع الممنوحة من قبل الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات الاستثمار
للمدة (2008 – 2021) (مليون دولار)

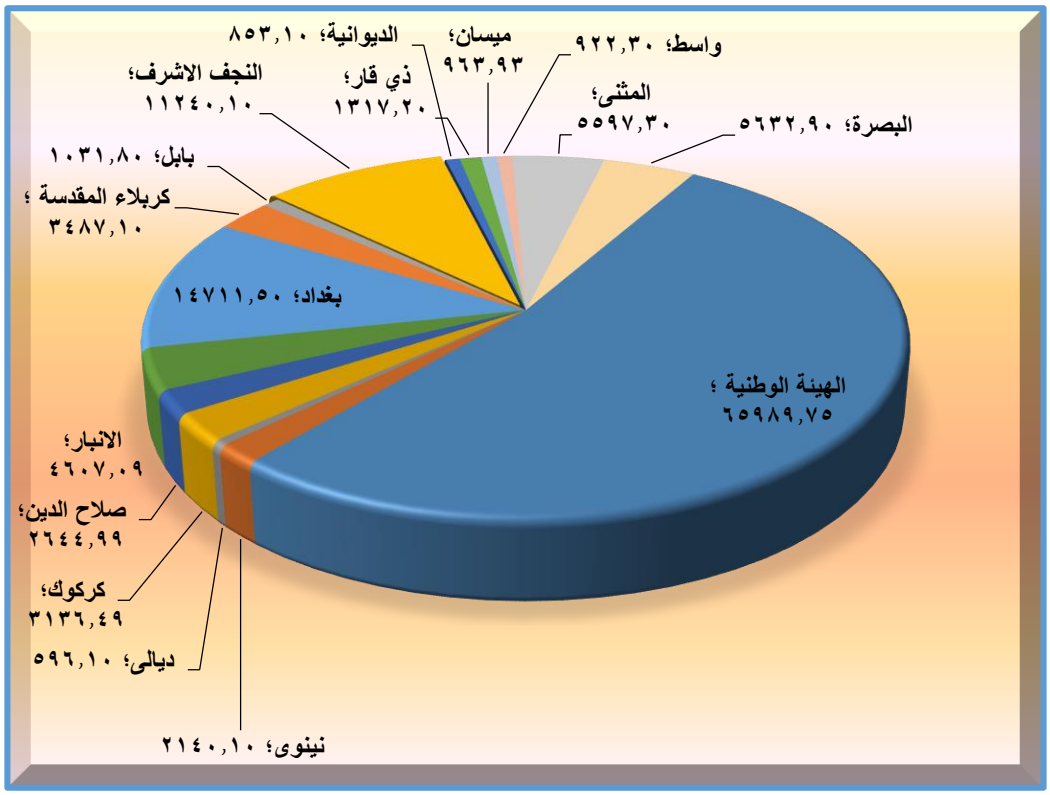

اما بالنسبة للمشاريع التي منحت لها اجازات استثمارية للفترة (2008 – 2021) فقد كانت محافظة بغداد هي الاعلى في عدد الاجازات الممنوحة (382) اجازة تليها مشاريع الهيئة الوطنية للاستثمار (367)اجازة، ثم هيئة استثمار محافظة النجف (292) اجازة في حين كانت محافظة الديوانية هي الادنى من حيث عدد الاجازات الممنوحة وبلغت (24) اجازة ، اما من حيث التكاليف الاستثمارية يتضح بان الهيئة الوطنية للاستثمار قد منحت اجازات استثمارية وبكلفة (65989.75) مليون دولار، تلتها هيئة استثمار بغداد بكلفة (14711.5) مليون دولار ثم هيئة استثمار النجف بكلفة (11240.10) مليون دولار. ويرجع ارتفاع الكلف الاستثمارية للهيئة الوطنية للاستثمار بسبب استثمارها في مجال القطاع السكنـــي.

ولرصد التطورات التي شهدتها الاجازات الاستثمارية وموقف المشاريع فمن بيانات الجدول (21) يتضح موقف تلك المشاريع وكالاتي :-

اولا:- تحليل البيانات حسب موقف المشروع للمدة(2008 – 2021)

1. **المشاريع المنجزة بنسبة 100%:**

بلغت المشاريع المنجزة (345) مشروع وبنسبة (14.79%) من اجمالي عدد المشاريع وبكلفة (5261.2) مليون دولار، وتوزعت المراتب الثلاث الاولى في كل من هيئة استثمار بغداد، والهيئة الوطنية للاستثمار، وهيئة استثمار النجف، في حين سجلت هيئة استثمار ميسان ادني المراتب من اجمالي مشاريع المنجزة.

2. **المشاريع المستمرة بالعمل:** بلغت المشاريع المستمرة بالعمل (543) مشروع وبنسبة (23.28%) من اجمالي عدد المشاريع وبكلفة (36023.1) مليون دولار، وتوزعت المراتب الثلاث الاولى في كل من الهيئة الوطنية للاستثمار، وهيئة استثمار بغداد، وهيئة استثمار النجف في حين سجلت هيئة استثمار الديوانية المرتبة الادنى من اجمالي مشاريع كل هيئة.

3- **المشاريع التي لم تنفذ** بلغت المشاريع التي لم تنفذ (1444) مشروع وبنسبة (61.92%) من اجمالي عدد المشاريع وبكلفة (83587.7) مليون دولار وتوزعت المراتب الثلاث الاولى هيئة استثمار بغداد، الهيئة الوطنية للاستثمار، وهيئة استثمار النجف في حين سجلت هيئة استثمار الديوانية المرتبة الادنى من اجمالي مشاريع كل هيئة

مما سبق يتضح بإن المشاريع التي لم تنفذ شكلت النسبة الاعلى اذ بلغت (61.92%) من اعداد المشاريع التي منح اجازات الاستثمار الامر الذي يشير الى إن هناك تباطىء في انجاز المشاريع مما سيؤثر على النشاط الاقتصادي بصورة عامة وعلى القطاعات التي تندرج ضمنها هذه المشاريع بصورة خاصة.

جدول (21)

عدد المشاريع لعموم هيئات الاستثمار حسب طبيعة المشروع للمدة 2008- 2021

ت	هيئات الاستثمار	عدد الاجازات	منجزة 100%		مستمر بالعمل		لم يتم المباشرة بها	
			عدد	نسبة %	عدد	نسبة %	عدد	نسبة %
1	الوطنية	367	48	13.1	101	27.5	218	59.4
2	نينوى	79	11	13.9	6	7.6	62	78.5
3	ديالى	31	3	12	11	44	17	44
4	كركوك	189	22	11.6	52	27.5	115	60.8
5	صلاح الدين	158	7	4.4	39	24.7	112	70.9
6	الانبار	154	11	7.1	44	28.6	99	64.3
7	بغداد	382	59	15.4	89	23.3	234	61.3
8	كربلاء	76	14	18.4	13	17.1	49	64.5
9	بابل	86	25	29.1	12	14	49	57
10	النجف الاشرف	292	42	14.4	68	23.3	182	62.3
11	الديوانية	24	8	33.3	5	20.8	11	45.8
12	ذي قار	96	10	10.4	13	13.5	73	76
13	ميسان	47	2	4.3	10	21.3	35	74.5
14	واسط	51	8	15.7	9	17.6	34	66.7
15	المثنى	180	38	21.1	41	22.8	101	56.1
16	البصرة	120	37	30.8	30	25	53	44.2
المجموع		2332	345		543		1444	

المصدر / اعتماداً على بيانات الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات استثمار المحافظات

ثانيا:- المشاريع الاستثمارية حسب نوع القطاع (2008 - 2021)

سبق وان تبين ان توزيع الاجازات الاستثمارية الممنوحة للمشاريع الاستثمارية من الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات استثمار المحافظات للفترة (2008 – 2021) بلغت (2332) مشروع وللوقوف على طبيعة هذه المشاريع لكل قطاع وبيان ما انجز منها اوسينجز او لم ينفذ لابد لنا من اعادة توزيع هذه المشاريع على القطاعات لمعرفة أي القطاعات التي تم التركيز عليها او اتجاهات الاستثمار ، والجدول (22) يبين الاتي

1- **مشاريع القطاع الخدمي:** بلغت مشاريع القطاع الخدمي (387) مشروع وبنسبة (16.6%) من اجمالي المشاريع ، وبلغت التكاليف الاستثمارية لقطاع الخدمات (3568.25) مليون دولار وبنسبة (2.9%) من اجمالي التكاليف الاستثمارية للمشاريع. انجز منها (58) مشروع بشكل كامل لغاية 2021 وبنسبة (15%) من مشاريع القطاع اما المشاريع المستمرة بالعمل فلقد كانت (86) مشروع وبنسبة (22.2%) والمشاريع التي لم تنفذ فلقد كانت (243) مشروع وبنسبة (62.8%).

2- **مشاريع قطاع السكن :** بلغت (418) مشروع وبنسبة (17.9%) من اجمالي المشاريع انجز منها (10) مشاريع بشكل كامل لغاية 2021 وبنسبة (2.4%) من مشاريع القطاع اما المشاريع المستمرة بالعمل فقد كانت (164) مشروع وبنسبة (39.23%) والمشاريع التي لم تنفذ فلقد كانت (244) مشروع وبنسبة (58.4%). وبلغت التكاليف الاستثمارية لاجمالي مشاريع القطاع حوالي (60806.3) مليون دولار وبنسبة (48.7%) من اجمالي التكاليف الاستثمارية للمشاريع .

3- مشاريع القطاع الصناعي : بلغت (330) مشروع وبنسبة (14.15%) من اجمالي المشاريع للفترة 2008-2021 ، انجز منها (106) مشروع بنسبة انجاز (100%) وبنسبة (32.12%) من مشاريع القطاع. اما المشاريع المستمرة بالعمل فلقد كانت (46) مشروع وبنسبة (13.94%) والمشاريع التي لم تنفذ فلقد كانت (178) مشروع وبنسبة (53.94%) وبلغت التكاليف الاستثمارية لقطاع الصناعة (21783.5) مليون دولار وبنسبة (17.44%) من اجمالي التكاليف الاستثمارية للمشاريع.

4-**مشاريع القطاع السياحي :** بلغت (216) مشروع وبنسبة (9.3%) من اجمالي المشاريع انجز منها لغاية 2021 (42) مشروع بنسبة انجاز (100%) وبنسبة (19.44%) من مشاريع القطاع. اما المشاريع المستمرة بالعمل فلقد كانت (61) مشروع وبنسبة (28.24%). والمشاريع التي لم تنفذ فلقد كانت (113) مشروع وبنسبة (52.31%). وبلغت التكاليف الاستثمارية لقطاع السياحة (4204.5) مليون دولار وبنسبة (3.37%) من اجمالي التكاليف الاستثمارية للمشاريع .

5-مشاريع القطاع الزراعي : بلغت (184) مشروع وبنسبة (7.9%) من اجمالي المشاريع انجز منها لغاية 2021 (33) مشروع بنسبة انجاز (100%) وبنسبة (17.93%) من مشاريع القطاع. اما المشاريع المستمرة بالعمل فلقد كانت (36) مشروع وبنسبة (19.57%) . والمشاريع التي لم تنفذ فلقد كانت (115) مشروع وبنسبة (62.5%).وبلغت التكاليف الاستثمارية لقطاع الزراعة حوالي (1945.95) مليون دولار وبنسبة (1.6%) من اجمالي التكاليف الاستثمارية للمشاريع.

جدول رقم (22)

الموقف العام للمشاريع حسب نوع القطاع للمدة 2008 – 2021

مليون دولار

ت	القطاع	عدد المشاريع	المشاريع المنجزة			المشاريع قيد الانجاز			المشاريع التي لم تنفذ			كلف مشاريع القطاع
			عدد	الكلفة	% النسبة	عدد	الكلفة	النسبة%	عدد	الكلفة	النسبة %	
1	خدمي	387	58	305.4	14.99	86	1154.9	22.22	243	2107.947	62.79	3568.25
2	سكن	418	10	610.3	2.39	164	20370.9	39.23	244	39825.14	58.37	60806.3
3	صناعي	330	106	2313.33	32.12	46	2912.3	13.94	178	16557.84	53.94	21783.5
4	سياحي	216	42	282.45	19.44	61	1264.4	28.24	113	2657.628	52.31	4204.48
5	زراعي	184	33	147.67	17.93	36	410.6	19.57	115	1387.684	62.50	1945.95
6	تجاري	497	49	504.1	9.86	105	1147.9	21.13	343	5383.43	69.01	7035.43
7	تعليمي	78	9	48.9	11.54	11	62.3	14.10	58	869.7681	74.36	980.968
8	صحي	106	15	101.89	14.15	16	431.4	15.09	75	1663.912	70.75	2197.2
9	اتصالات	4	1	246.9	25.00	1	185.03	25.00	2	39.4	50.00	471.33
10	كهرباء	3	2	200.5	66.67				1	28.2	33.33	228.7
11	طاقة	24	15	432.46	62.50	2	8000	8.33	7	9553.25	29.17	17985.7
12	نقل	10	2	60.2	20.00				8	1377.4	80.00	1437.6
13	لوجستي	1							1	245	100.00	245
14	ترفيهي	46	3	7.1	6.52	10	58.1	21.74	33	1743.562	71.74	1808.76
15	رياضي	28				5	25.3	17.86	23	147.5	82.14	172.8
المجموع		2332	345	5261.2		543	36023		1444	83587.7		124872

المصدر / الجدول اعتماداً على بيانات الهيئة الوطنية للاستثما ر وهيئات استثمار المحافظات

شكل رقم (23)

اعداد مشاريع الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات المحافظات للمدة 2008 - 2021 حسب القطاعات

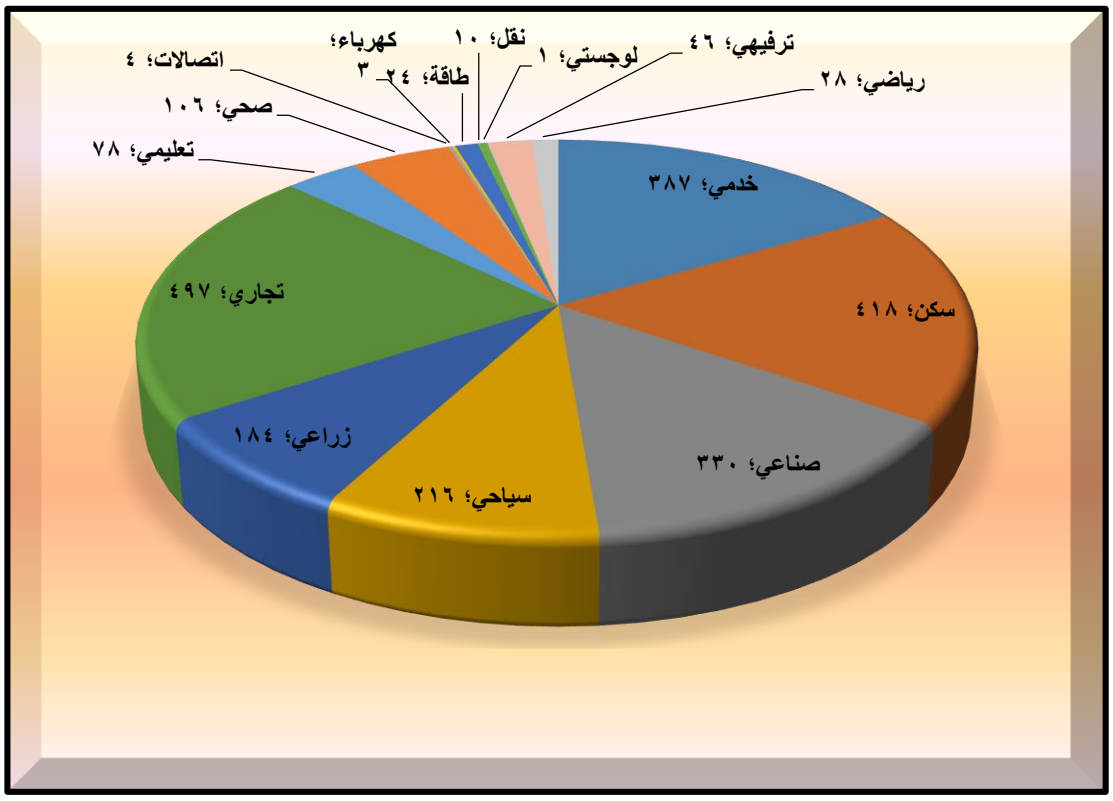

مما تقدم يتضح بان الاليات المعتمدة لجذب الاستثمار الى العراق تواجه مشاكل عديدة تجعل من واقع الاستثمار في العراق وبيئته بيئة طاردة للاستثمار نتيجة للظروف المحيطة بعمله وغياب البنى التحتية اللازمة لعمل هذه المشاريع اضافة الى مشاكل عديدة ابرزها المشاكل الادارية المتعلقة بتهيئة الاجراءات التعاقدية وشروطها من خلال نافذة واحدة وعدم جعل المستثمر هو المسؤول عن استحصال الموافقات الاصولية للتعاقد، على الرغم بما تتمتع به البيئة الاستثمارية من امكانيات وفرص واعده للاستثمار، لذلك لابد من اتخاذ تدابير واصلاحات اقتصادية لخلق بيئة استثمار واعدة تستقطب المستثمرين من القطاع الخاص المحلي والاجنبي.

ثالثا: إجمالي تكوين رأس المال الثابت

يعد التكوين الرأسمالي الثابت من ابرز المتغيرات الاقتصادية التي احتلت دوراً حيوياً ومؤثراً في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية لذلك يعد مؤشر تكوين رأس المال الثابت ذو أهمية كبيرة كونه يشكل عاملا فعالا في عملية التنمية الاقتصادية فهو يحدد مستوى ومعدل النمو في الدخل القومي، كما تتباين خصائص هذا المؤشر مقارنة بعوامل الإنتاج الأخرى إذ يتميز بالقابلية العالية على التوسع عبر بدء واستمرار عمليات الاستثمار والادخار كما إن زيادة رأس المال سوف ينعكس في ارتفاع إنتاجية عناصر الإنتاج الأخرى كالأرض والعمل، وبالتالي فهو عامل محفز للزيادة في الإنتاجية كمكافأة للمدخرين نتيجة لتضحيتهم والناجم عن تأجيلهم للاستهلاك الحاضر.

وتوجه جزءا منه لتكوين السلع الرأسمالية كالمعدات والتجهيزات والمكائن وغيرها والتي بدورها تعمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية، وبمعنى أخر توجيه جزء من الموارد الحالية باتجاه تحقيق رصيد للسلع الرأسمالية التي تستخدم في المستقبل لتطوير وتوسيع الإنتاج الاستهلاكي، ومن خلال ذلك يمثل إجمالي تكوين رأس المال الثابت الإضافة إلى رأس المال القائم في المجتمع، إي بمعنى آخر يمثل الزيادة في الموجودات الثابتة من السلع الرأسمالية التي تدخل نطاق الاقتصاد القومي والتي تتميز عن السلع الاستهلاكية بأن الأخيرة تستهلك كلياً خلال دورة الإنتاج وتأخذ عادة عام تقويمية، وتشترك السلع الرأسمالية في عملية الإنتاج لعدة سنوات وبناءً على ذلك سوف يتضمن هذا المحور التغيرات التي شهدها هذا المؤشر خلال المدة (2018- 2021).

1. توزيع إجمالي تكوين رأس المال حسب الملكية بالأسعار الجارية

شهد مستوى النشاط الاقتصادي المحلي تحسنا في إجمالي تكوين رأس المال الثابت وبالأسعار الجارية (حسب نوع الملكية) والتي توضحها بيانات الجدول (23) اذ سجل في عام 2018 (38107.2) مليار دينار موزعة للقطاع العام (26714.1) مليار دينار، وللقطاع الخاص (11393.1) مليار دينار، وفي عام 2019 فقد بلغ (54580) مليار دينار ولتشكل حصة القطاع العام منه (43124.6) مليار دينار، وحصة القطاع الخاص فقد بلغت (11455.4) مليار دينار وفي عام 2020 فتشير التقديرات الاولية الى ان تكوين راس المال الثابت قد سجل (16754.9) مليار دينار وليشكل نصيب القطاع العام منه (7464.9) مليار دينار ونصيب القطاع الخاص (9290) مليار دينار اما في عام 2021 فقد بلغ (24825.3) مليار دينار، مما تقدم يتضح ان الإضافات الرأسمالية والتجديدات السنوية في الاقتصاد العراقي تؤكد هيمنة القطاع العام عليها وله الدور المتميز في تكوين رأس المال الثابت وذلك نتيجة الاعتماد الكلي على القطاع النفطي بوصفه قطباً تنموياً ومصدراً أساسيا للعملات الأجنبية في تمويل الاستثمارات مما يفسر الدور المحوري للقطاع العام، اما سياسة الاستثمار للقطاع الخاص فقد اقتصرت على الانشطة الخدمية التقليدية ومرتبطة بالظروف التي يشهدها الاقتصاد الوطني، وعلى الرغم من سعي خطة التنمية الوطنية (2018-2022) للتأكيد على دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي المحلي من خلال فتح مجالات الاستثمار له في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والخدمية، إلا إن مساهمته في التكوين الرأسمالي ظلت متواضعة.

جدول (23)

إجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب نوع الملكية بالأسعار الجارية للمدة (2018- 2021) (مليار دينار)

الأنشطة الاقتصادية	2018			2019			2020			2021		
	عام	خاص	المجموع	عام	خاص	المجموع	عام	خاص	المجموع	عام	خاص	المجموع
الزراعة والغابات والصيد	303.6	86.6	390.2	685.4	37	722.4	175.1	45.70	220.8	249.28	91.58	340.86
التعدين والمقالع	16842.6	0	16842.6	23464.2	0	23464.2	1038.9	0.00	1038.9	1014.27	0.00	1014.27
أ ـ النفط الخام	16838.6	0	16838.6	23459.4	0	23459.4	1030.3	0.00	1030.3	1005.63	0.00	1005.63
ب ـ أنواع أخرى من التعدين	4.001	0	4.001	4.8	0	4.8	8.6	0.00	8.6	8.64	0.00	8.64
الصناعة التحويلية	471.7	687.7	1150.2	846.2	2289.9	3136.2	1467.1	109.94	1577.0	1496.88	143.88	1640.76
الكهرباء والماء	3357.9	171	3528.9	7018.8	239.5	7258.3	1353.8	194.60	1548.4	1956.69	98.44	2055.13
البناء والتشييد	573.5	15.1	588.6	408.6	150.8	559.4	151.7	70.27	222.0	598.21	137.93	736.14
النقل والمواصلات والخزن	503.9	1397.3	1901.2	1480.6	1619.3	3099.9	970.4	2382.77	3353.2	1153.51	2058.20	3211.71
تجارة الجملة والمفرد والمطاعم والفنادق وما شابه	200.5	2628.2	2828.7	199.7	1121	1320.7	708.7	193.22	901.9	586.80	334.37	921.18
البنوك والتأمين	97.3	223.7	321	303.4	39.6	343.05	208	3.06	211.1	302.54	140.99	443.53
ملكية دور السكن	0	6040	6040	0	5812.4	5812.4	0	6123.70	6123.7	0.00	8029.28	8029.28
خدمات التنمية الاجتماعية	4362.9	152.5	4515.4	8717.7	145.9	8863.5	1391.3	166.70	1558.0	6109.93	322.56	6432.49
أ ـ خدمات التنمية الاجتماعية	4362.9	0	4362.9	8717.7	0	8717.7	1391.3	0.00	1391.3	6109.93	0.00	6109.93
ب ـ الخدمات الشخصية	0	152.5	152.5	0	145.9	145.9	0	166.70	166.7	0.00	322.56	322.56
أجمالي تكوين رأس المال الثابت	26714.1	11393.1	38107.2	43124.6	11455.4	54580	7464.9	9290.00	16754.9	13468.09	11357.23	24825.32

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.

شكل(24)

إجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب نوع الملكية بالأسعار الجارية للمدة (2018-2021)

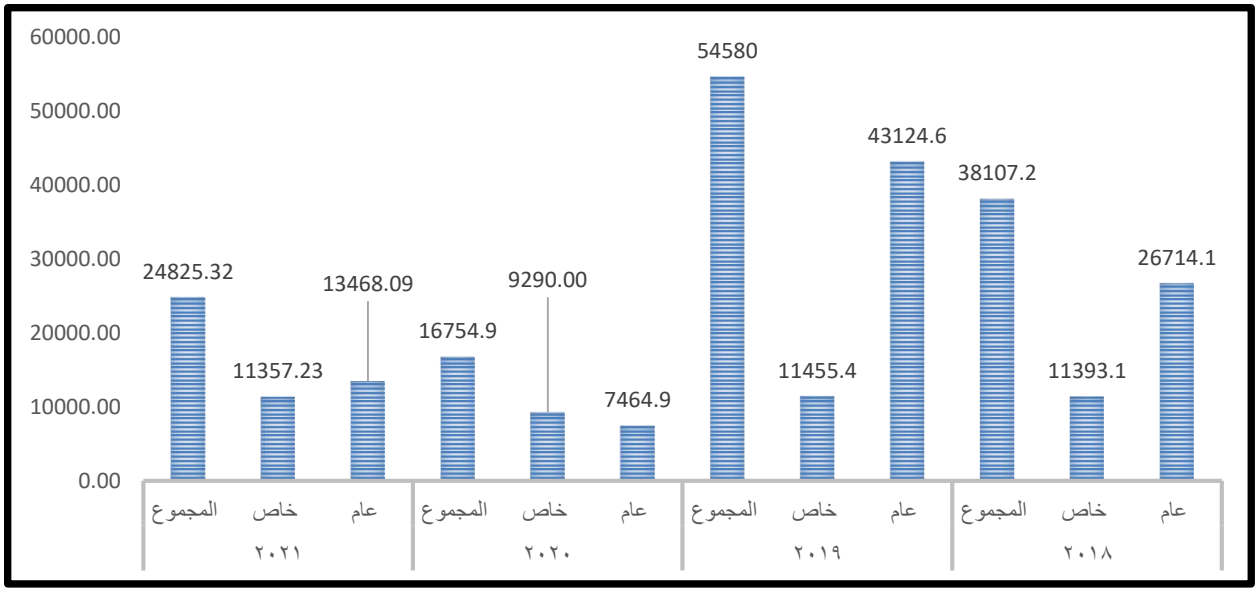

2. توزيع إجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب نوع الموجودات

لمتابعة تطورات اجمالي تكوين رأس المال حسب نوع الموجودات فمن بيانات الجدولين (24) و(25) الذي يرصد تلك التطورات اذ يشير الى أنه في عام 2018 قد احتلت المكائن والمعدات الترتيب الاول اذ بلغت (16293.5) مليار دينار وبأهمية بنسبة (42.76%) تليها الانشاءات الأخرى (8670.2) مليار دينار وبمساهمة نسبية (22.75%) ثم الأبنية السكنية (6194.2) مليار دينار وبأهمية نسبية بلغت (16.25 %) وشكلت الأبنية غير السكنية بحدود (4476.8) مليار دينار وبمساهمة نسبية (11.75%)، وفي عام 2019 فقد بلغ تكوين راس المال الثابت(54580) مليار دينار لتشكل المكائن والمعدات مساهمة نسبية بلغت(36.92%)، ثم تلتها الانشاءات الاخرى بالمرتبة الثانية وبمساهمة نسبية بلغت (31.22%) وجاءت الابنية السكنية بالمرتبة الثالثة وبمساهمة نسبية بلغت (11.33%) ، وهكذا بالنسبة الى بقية الموجودات الموضحة في الجدول، اما في عام 2020 فقد بلغ اجمالي تكوين راس المال(16147.5) مليار دينار وهي موزعة على مكوناتها وحسب الموجود اذ شكلت الابنية السكنية اعلى نسبة وبمساهمة نسبية بلغت(38.75%) ثم جاءت بالمرتبة الثانية المكائن والمعدات وبمساهمة نسبية بلغت (26.81%) وجاءت بالمرتبة الثالثة وسائط النقل ولتشكل نسبة مساهمة (17.16%) ثم جاءت الانشاءات الاخرى لتشكل مساهمة النسبية (8.02 %) وهكذا بالنسبة الى بقية الموجودات الاخرى.

جدول (24)

تكوين رأس المال الثابت حسب نوع الموجود للقطاعين العام والخاص بالأسعار الجارية للمدة (2018- 2021)

(مليار دينار)

الأعوام	الأبنية السكنية	الأبنية غير السكنية	الإنشاءات الأخرى	المكائن والمعدات	الأثـاث	وسـائط النقل	نباتات وحيوانات	موجودات أخرى	المجموع
2018	6194.2	4476.8	8670.2	16293.5	464.1	1580.5	193.9	233.9	38107.2
2019	6186.2	4543.1	17041.9	20149.02	1040.8	4843.9	101.1	673.78	54580
2020	6256.6	1204.4	1135.1	4672.7	272.9	2943.9	62.5	46.3	16754.9
2021	8092.4	2651.2	3041.06	6657.07	550.5	3146.3	362.6	324.4	24825.3

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.

جدول (25)

المساهمة النسبية لتكوين رأس المال الثابت حسب نوع الموجودات للمدة (2018- 2021) (%)

الأنشطة الاقتصادية	2018	2019	2020	2021
الأبنية السكنية	16.25	11.33	37.34	32.60
الأبنية غير السكنية	11.75	8.32	7.19	10.68
الإنشاءات الأخرى	22.75	31.22	6.77	12.25
المكائن والمعدات	42.76	36.92	27.89	26.82
الأثـاث	1.22	1.91	1.63	2.22
وسـائط النقل	4.15	8.87	17.57	12.67
نباتات وحيوانات	0.51	0.19	0.37	1.46
موجودات أخرى	0.61	1.23	0.28	1.31
المجموع	100	100	100	100

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.

شكل (25)

المساهمة النسبية للتكوين الرأسمالي حسب نوع الموجود لعام 2021

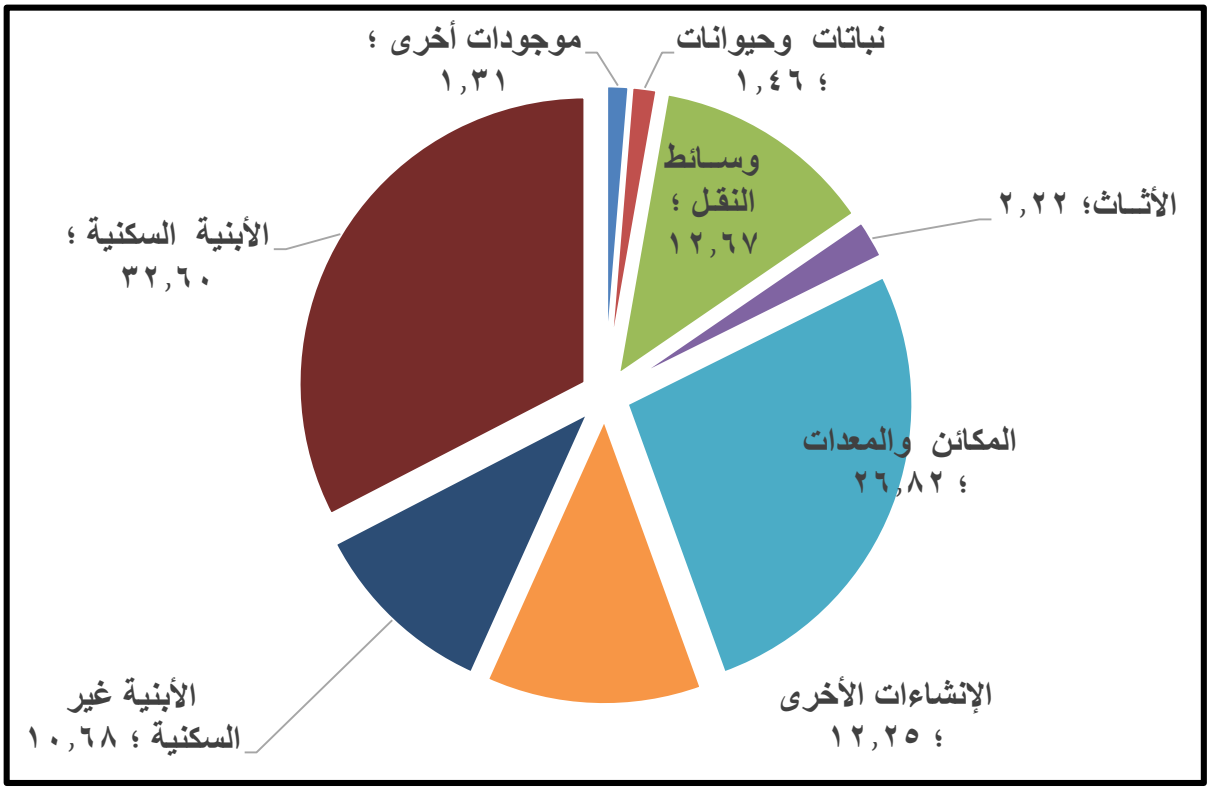

الفصل الرابع
التطورات النقدية

تعد السياسة النقدية واحدة من أهم السياسات الاقتصادية التي تعتمد من قبل الدول لتحقيق جملة من الأهداف أهمها تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي والذي لا يتم إلا عن طريق تعزيز الثقة بالعملة المحلية من جهة والعمل على ثبات سعرها من جهة أخرى. فضلاً عن محاربة التضخم وتحقيق معدلات نمو عالية، والاستخدام الكامل، وكذلك توازن ميزان المدفوعات ... الخ، وهذا يتطلب قبل كل شيء وجود استراتيجية اقتصادية واضحة المعالم ومرتبطة بأهداف تنموية وطنية .

والجدير بالذكر أن السياسة النقدية في العراق وتحديداً خلال العقود الثلاث الماضية لم تحتل موقع اً فعالاً في تحقيق أهم أهدافها، وبناءً على ذلك ومن أجل تفعيل دور السياسة النقدية في العراق تم إصدار قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لعام 2004 والذي بموجبه قامت السلطة النقدية في العراق باتخاذ العديد من الإجراءات الهامة على الصعيد النقدي أبرزها الاستقلالية التي كفلها قانون البنك المركزي والتي تأتي لتحقيق أهدافه دون أي تدخل .

أولاً: تطورات عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1)

يمثل النقد خارج البنوك مضافا اليه الودائع القابلة للنقل لدى البنك المركزي، والودائع الجارية وذات الطبيعة الجارية بالعملة الوطنية والاجنبية للقطاعات الاقتصادية (باستثناء قطاع الحكومة المركزية) لدى المصارف التجارية (بالدينار والدولار). ولتتبع تطورات عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1) في العراق خلال المدة (2018– 2021) والتي يستدل عليها من بيانات الجدول (26) الذي يشير الى التغيرات الايجابية التي شهدها خلال المدة، ففي عام 2018 سجل ما قيمته (77829) مليار دينار وهي موزعة بين مكوناته لتشكل العملة خارج البنوك ما قيمته (40498.1) مليار دينار وبنسبة مساهمة بلغت (52 %) من مكونات عرض النقد، والودائع الجارية(37330.9) مليار دينار وبنسبة مساهمة بلغت (48%) من عرض النقد، وهذا التقارب بين نسب المساهمة لمكونات عرض النقد مؤشر جيد يدل على التحسن النسبي في الوعي المصرفي لدى الجمهور والذي انعكس بالتزايد في نسبة الودائع الجارية لدى المصارف من عرض النقد. واستمر النسق التصاعدي لعرض النقد خلال العام 2019 ليسجل (86771.0) وبمعدل نمو بلغ (10.3%)، اذ تركز هذا الارتفاع في العملة خارج البنوك لتبلغ (47638.6) مليار دينار شكلت ما نسبته (55%) والودائع الجارية (39132.4) مليار دينار وبنسبة مساهمة (45 %). وفي عام 2020 فقد بلغ عرض النقد بحدود (103353.6) مليار دينار وبمعدل نمو بلغ (19.1 %) بالمقارنة مع العام السابق لتشكل العملة خارج البنوك الى عرض النقد ما نسبته (58%) والودائع الجارية سجلت نسبة مساهمة (42%). اما في عام 2021 فقد سجل عرض النقد ما قيمته (119944.1) مليار دينار وبمعدل نمو بلغ (16.1%) بالمقارنة مع العام السابق، وهي موزعة بين العملة خارج البنوك لتصل بحدود (71526.1)

مليار دينار ولتستحوذ على نسبة مساهمة بلغت (59.6%)، في حين بلغت الودائع الجارية بحدود(48418) مليار دينار وبنسبة مساهمة (40.4%)، مما تقدم ومن خلال تحليل مكونات عرض النقد بالمفهوم الضيق يتضح بأن العملة خارج البنوك لاتزال تستحوذ على الحصة الاكبر في نسب المساهمة ضمن هيكل مكونات عرض النقد وهذا ناجم تواضع الدور الذي يضطلع به الجهاز المصرفي وبما يسمح من تهيئة المقومات الضرورية لتسهيل التعاملات النقدية المحلية والجدول (26) والشكل (26) توضح هذه المؤشرات .

جدول (26)

مكونات عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1) ونسبة مساهمتها للمدة (2018– 2021)

(مليار دينار)

السنوات	العملة خارج البنوك	نسبة المساهمة(%)	الودائع الجارية	نسبة المساهمة للودائع(%)	عرض النقد الضيق	معدل النمو
2018	40498.1	52	37330.9	48	77829.0	-
2019	47638.6	55	39132.4	45	86771.0	10.3
2020	59987.1	58	43366.5	42	103353.6	19.1
2021	71526.1	59.6	48418	40.4	119944.1	16.1

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الاحصائية السنوية.

شكل (26)

عرض النقد ومكوناته للمدة (2018-2021)

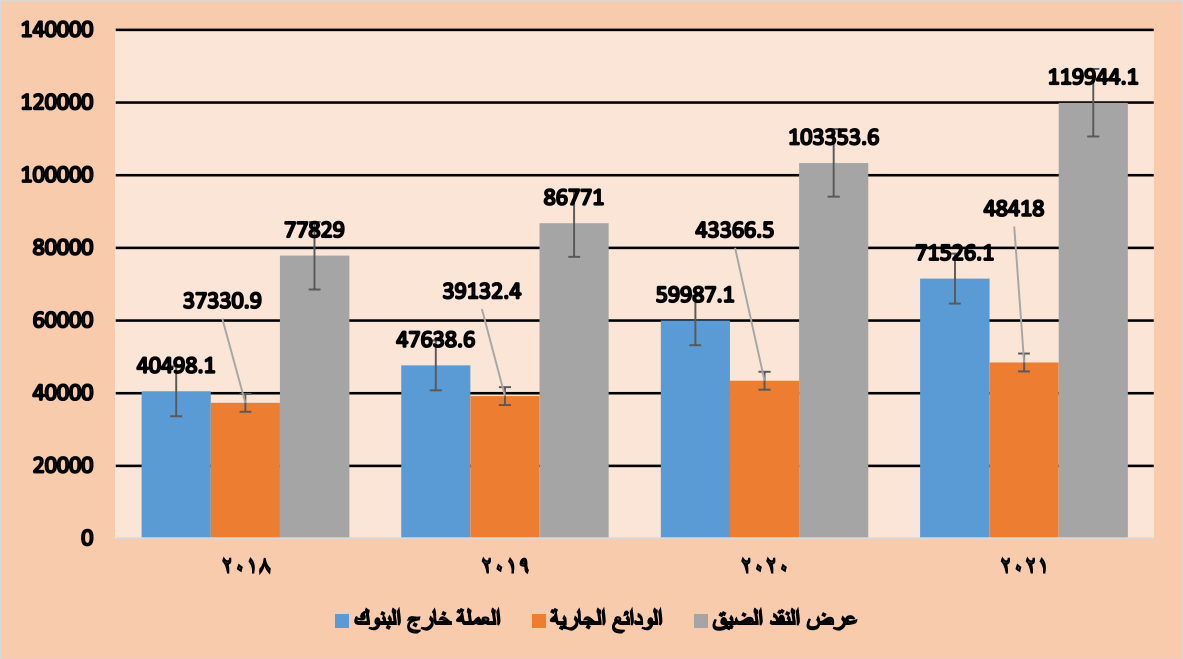

ثانيا: عرض النقد بالمفهوم الواسع (M2)

يتألف من عرض النقد بالمفهوم الضيق مضافا اليه الودائع الاخرى لدى المصارف التجارية (بالدينار والدولار) وودائع توفير البريد. ومن خلال بيانات الجدول (27) يتضح بان عرض النقد بالمفهوم الواسع قد شهد تطورات ايجابية فبعد ان سجل في عام 2018 (95390.7) مليار دينار ارتفع في عام 2019 ليسجل بحدود (103441.1) مليار دينار وبمعدل نمو (7.8%)، ويعزى ذلك الى الارتفاع في مكوناته ومنها عرض بالمفهوم الضيق (M1) اذ سجل (86771) مليار دينار وليسجل نسبة مساهمة بلغت (83.9%)، فضلاً عن رصيد الودائع الاخرى والتي بلغت (16670.1) مليار دينار وبنسبة مساهمة (16.1%). وفي عام 2020 فقد بلغ عرض النقد بالمفهوم الواسع (119906) مليار دينار وبمعدل نمو بلغ (15.9%) بالمقارنة مع العام السابق اذ شكلت نسبة مساهمة عرض النقد بالمفهوم الضيق في تكوينه (86.2%)، في حين شكلت الودائع الاخرى نسبة مساهمة (13.8%). اما في عام 2021 فقد بلغ عرض النقد الواسع بحدود (139886.1) مليار دينار وبنسبة نمو بلغت (16.7%) وجاءت هذه الزيادة كمحصلة لنمو عرض النقد بالمفهوم الضيق وبنسبة مساهمة بلغت (85.7%) وشكلت الودائع الاخرى نسبة مساهمة بلغت (14.3%) وهذه الزيادة في نسبة الودائع الاخرى بالمقارنة مع العام السابق يعود الى ارتفاع معدلات التوطين لرواتب الموظفين في القطاع العام. والجدول (27) والشكل (27) يوضحان تطورات عرض النقد بالمفهوم الواسع.

جدول (27)

مكونات عرض النقد بالمفهوم الواسع (M_2) للمدة (2018– 2021)

(مليار دينار)

المكونات	2018	2019	2020	2021
عرض النقد بالمفهوم الضيق (M_1)	77829	86771	103353.6	119944.1
نسبة المساهمة في M_2(%)	81.6	83.9	86.2	85.7
الودائع الأخرى	17561.7	16670.1	16552.7	19942
نسبة مساهمة الودائع M_2(%) الاخرى في	18.4	16.1	13.8	14.3
عرض النقد بالمفهوم الواسع (M_2)	95390.7	103441.1	119906	139886.1
معدل النمو M_2	-	7.8	15.9	16.7

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الاحصائية السنوية.

شكل (27)

عرض النقد بالمفهوم الواسع (M_2) للمدة (2018– 2021)

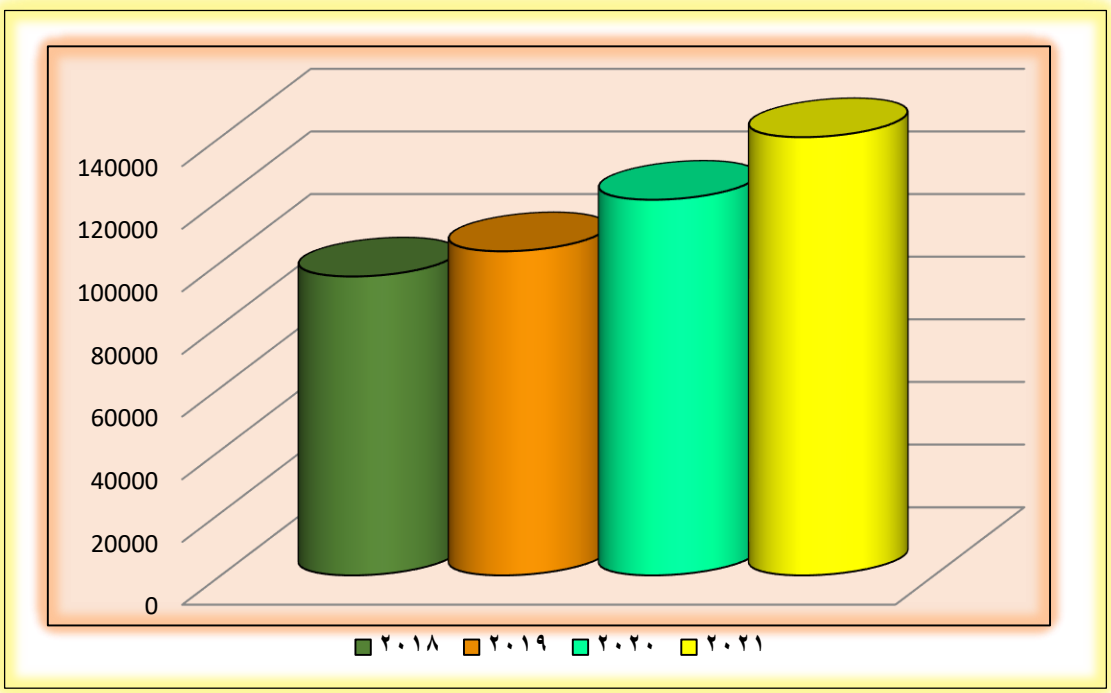

ثالثاً: – المضاعف النقدي

يقيس مدى الامكانية والقدرة المتاحة للبنوك في خلق النقود والتأثير على حجمها داخل الاقتصاد الوطني ويتم ذلك من خلال عملية خلق الودائع ، فهو يمثل نسبة عرض النقد بالمفهوم الواسع الى الاساس النقدي وكلما كانت قيمة المضاعف اكبر من الواحد الصحيح كلما كان العرض النقدي اكبرعند ثبات الاساس انقدي او تغيرها بمقدار اقل من تغير حجم العرض النقدي . ومن خلال بيانات الجدول (28) فقد سجل المضاعف النقدي في عام 2018 ما نسبته (1.42) وفي عام 2019 بلغت نسبته (1.32) وخلال عام 2020 فقد سجل المضاعف النقدي (1.35) الا انه شهد انخفاضا في عام 2021 وبنسبة (– 5.9%) ليسجل (1.27) ويعزى هذا الانخفاض الى ارتفاع النمو بالأساس النقدي بنسبة تفوق زيادة عرض النقد وهذا ناجم عن ارتفاع النقد المصدر. مما تقدم يتضح بان قيمة المضاعف النقدي هي اكبر من الواحد الصحيح الامر الذي يعكس قدرة المصارف وامكانياتها في توليد النقود من خلال مضاعف الائتمان.

جدول (28)

المضاعف النقدي للمدة (2018–2021) (مليار دينار)

التفاصيل / السنة	عرض النقد الواسع	الاساس النقدي	المضاعف النقدي
2018	95391	67161	**1.42**
2019	103441	78253	**1.32**
2020	119906	88861	**1.35**
2021	139886	110137	**1.27**

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية

شكل (28)

المضاعف النقدي للمدة (2018–2021) (مليار دينار)

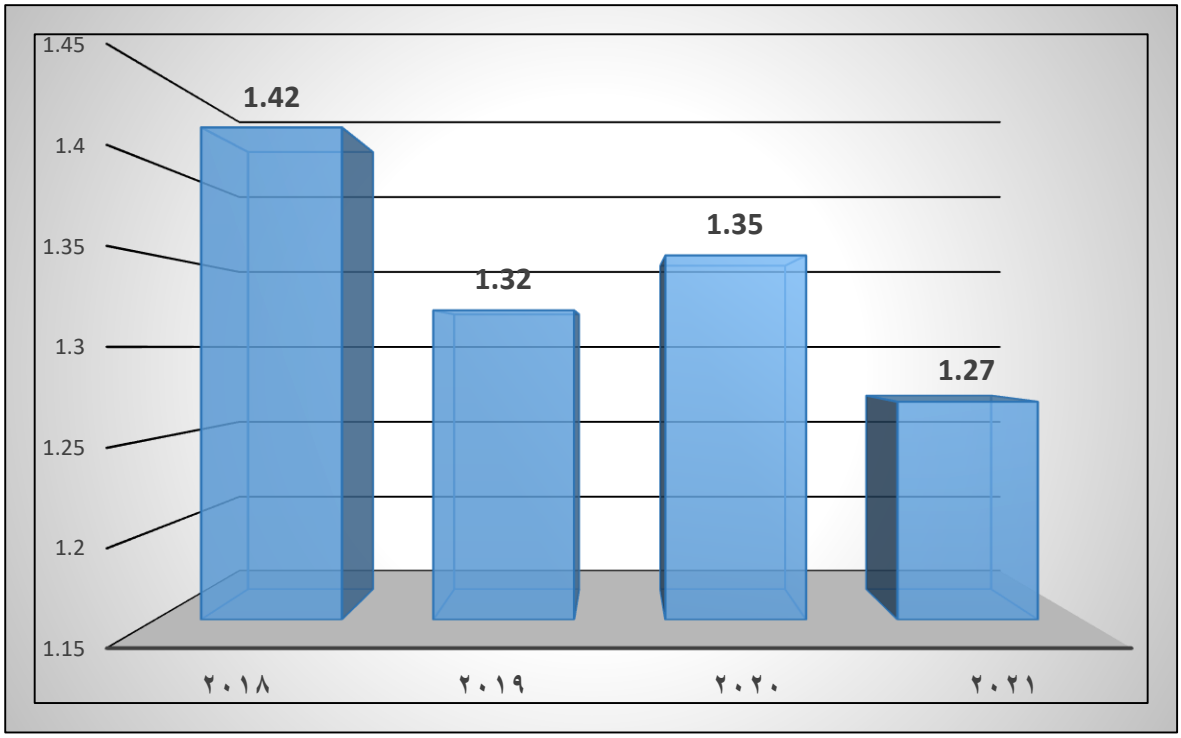

رابعاً: – تطور ادوات السياسة النقدية غير المباشرة

وتشمل الادوات الاتية

أ– نافذة بيع العملة الاجنبية

استحدث البنك المركزي نافذة بيع العملة الاجنبية في اواخر عام 2003 ولازال العمل مستمر بها بهدف توحيد اسعار الصرف في السوق المحلية وتحقيق التجانس في آلية سوق الصرف لسد متطلبات القطاع الخاص لتمويل استيراداته، الى جانب الحد من تزايد المعروض النقدي والسيطرة على حجم السيولة وفقاً لسعر صرف توازني وبما ينعكس برفع القوة الشرائية للدينار وتحسين القيمة الحقيقية للدخل. فضلا عن ذلك فأن هذه الآلية تهيئ للمصارف موارد بالعملة الاجنبية تستطيع من خلالها فتح الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان واجراء عمليات تحويل المبالغ بالعملات الاجنبية. ومن بيانات الجدول (29) فقد سجلت الكميات المباعة من الدولار في نافذة بيع العملة الاجنبية في البنك المركزي العراقي (نقداً، تعزيز حسابات المصارف في الخارج) في عام 2018 بحدود (47.1) مليار دولار توزعت كمبيعات لتعزيز رصيد المصارف في الخارج بحدود (38.3) مليار دولار، و(8.8) مليار دولار بيعت نقدا. ومن جانب اخر فقد بلغت مشتريات البنك المركزي للدولار الامريكي من وزارة المالية بحدود

(58.9) مليار دولار، ليبلغ الفرق بين مبيعات البنك للدولار وبين مشترياته من وزارة المالية بحدود (11.8) مليار دولار. وفي عام 2019 فقد شهدت الكميات المباعة من الدولار ارتفاعا وبنسبة (8.5%) بالقياس الى العام السابق لتصل بحدود (51.1) مليار دولار، اذ تم بيع (45.3) مليار دولار لتعزيز رصيد المصارف في الخارج، والباقي بحدود (5.8) مليار دولار بيع نقدا، اما بالنسبة الى مشتريات البنك للدولار من وزارة المالية فقد بلغت (52.2) مليار دولار ليصل الفرق بين المبيعات والمشتريات (1.1) مليار دولار. وفي عام 2020 فقد بلغ اجمالي المبيعات بحدود (44.1) مليار دولار منها (3.4) مليار دولار بيع نقداً و(40.7) مليار دولار مباعة كحوالة، اما المشتريات فقد بلغت بحدود (30.7) مليار دولار وهي اقل من الكميات المباعة للدولار لتبلغ الفجوة بين المبيعات والمشتريات بحدود (13.4) مليار دولار وهذا ناجم عن تفشي جائحة كورونا وما رافقها من تداعيات سلبية تمثلت بانخفاض الايرادات النفطية مما انعكس بتراجع الكميات المشتراه من وزارة المالية. اما في عام 2021 فقد شهدت الكميات المباعة انخفاضا وبنسبة (−15.8%) بالمقارنة مع العام السابق لتصل بحدود (37.1) مليار دولار وهي موزعة بين المبيعات كنقد بحدود (6.6) مليار دولار، و(30.5) مليار دولار حوالة. اما على صعيد الكميات المشتراة من وزارة المالية فقد شهدت زيادة بالمقارنة مع العام السابق لتبلغ (46) مليار دولار ويعزى ذلك الى تزايد الطلب العالمي على الطاقة وارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية ومن ثم زيادة الايرادات العامة، الى جانب اقرار الموازنة العامة وما صاحبها من ارتفاع الانفاق العام.

جدول (29)

الكميات المباعة والمشتراه من الدولار عبر نافذة بيع العملة الاجنبية للمدة (2018– 2021)

مليار دولار

التفاصيل / السنة	نقد	حوالة	اجمالي المبيعات	المشتريات	الفرق بين المبيعات والمشتريات
2018	8.8	38.3	47.1	58.9	11.8
2019	5.8	45.3	51.1	52.2	1.1
2020	3.4	40.7	44.1	30.7	(13.4)
2021	6.6	30.5	37.1	46	8.9

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية.

شكل (29)

اجمالي المبيعات والمشتريات للمدة (2018 -2021)

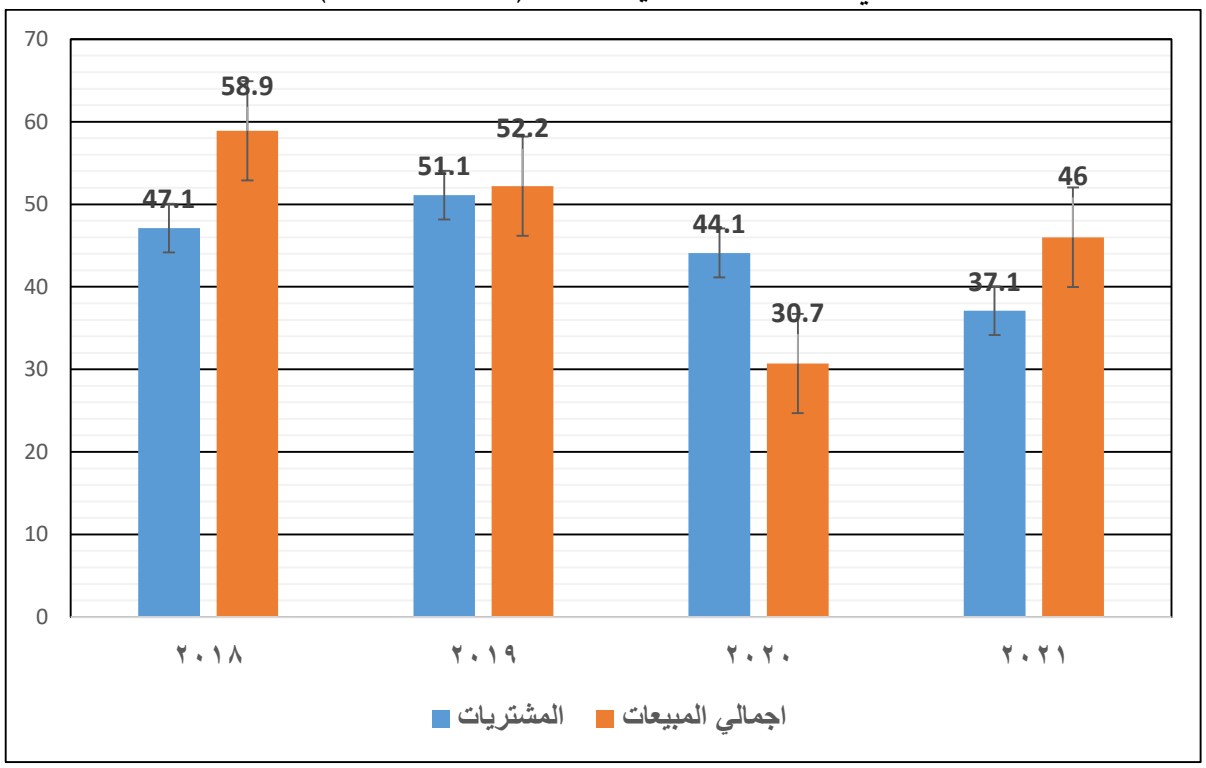

ب- التسهيلات القائمة

يسعى البنك المركزي الى توظيف الادوات التي من خلالها يمكن التأثير في مستوى النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق التوازن المالي والنقدي واعادة صياغة عناصر المنظومة الاقتصادية لبلوغ مستوى الاداء الاقتصادي المرغوب والقضاء على الضغوط التضخمية وتنفيذاً لأهداف السياسة النقدية للإسهام بدور حيوي في تحفيز المصارف لدفع عجلة النمو الاقتصادي عن طريق توفير الائتمان المناسب لأنشطة القطاع الخاص. وتشمل التسهيلات القائمة الادوات الاتية:

- **سعر السياسة النقدية.**
- **الفائدة على الائتمان الاولي .**
- **الفائدة على الائتمان الثانوي.**
- **فائدة مقرض الملجأ الاخير.**

وبناء على ذلك فقد استمر البنك المركزي بانتهاج سياسة توسعية من خلال المحافظة على استقرار اسعار الفائدة بهدف تعزيز رصيد المصارف التجارية وتهيئة رؤوس الأموال اللازمة لتمويل مشاريع القطاع الخاص ودعم التنمية والتي يستدل عليها من بيانات الجدول (30) الذي يرصد تلك المؤشرات خلال المدة (2018 – 2021) اذ استمر البنك المركزي باعتماد سعر السياسة النقدية والبالغ (4%) سنويا بهدف توفير السيولة للمصارف وتلبية احتياجاتها، وفيما يتعلق بتسهيلات الاقراض القائمة فقد واصل البنك المركزي العمل بهذه الاداة من اجل منح الائتمان الى المصارف وبما يضمن السيطرة على السيولة المصرفية والتأثير فيها عن طريق معدلات الفائدة (الاشارات السعرية) التي وضعت لكل نوع منها اذ بلغ على الائتمان الأولي (6%) ، وعلى الائتمان الثانوي (7%) ، الى جانب فائدة مقرض الملجأ الأخير (7.50 %) وكما موضح ادناه.

جدول (30)

التسهيلات القائمة للمدة (2018– 2021) (%)

السنة / المؤشرات	2018	2019	2020	2021
سعر السياسة	4	4	4	4
الفائدة على الائتمان الأولي	6	4	6	6
الفائدة على الائتمان الثانوي	7	7	7	7
فائدة مقرض الملجأ الأخير	7.5	7.5	7.5	7.5

المصدر :البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والابحاث النشرة الاحصائية السنوية

شكل (30)

التسهيلات القائمة للمدة (2018– 2021) (%)

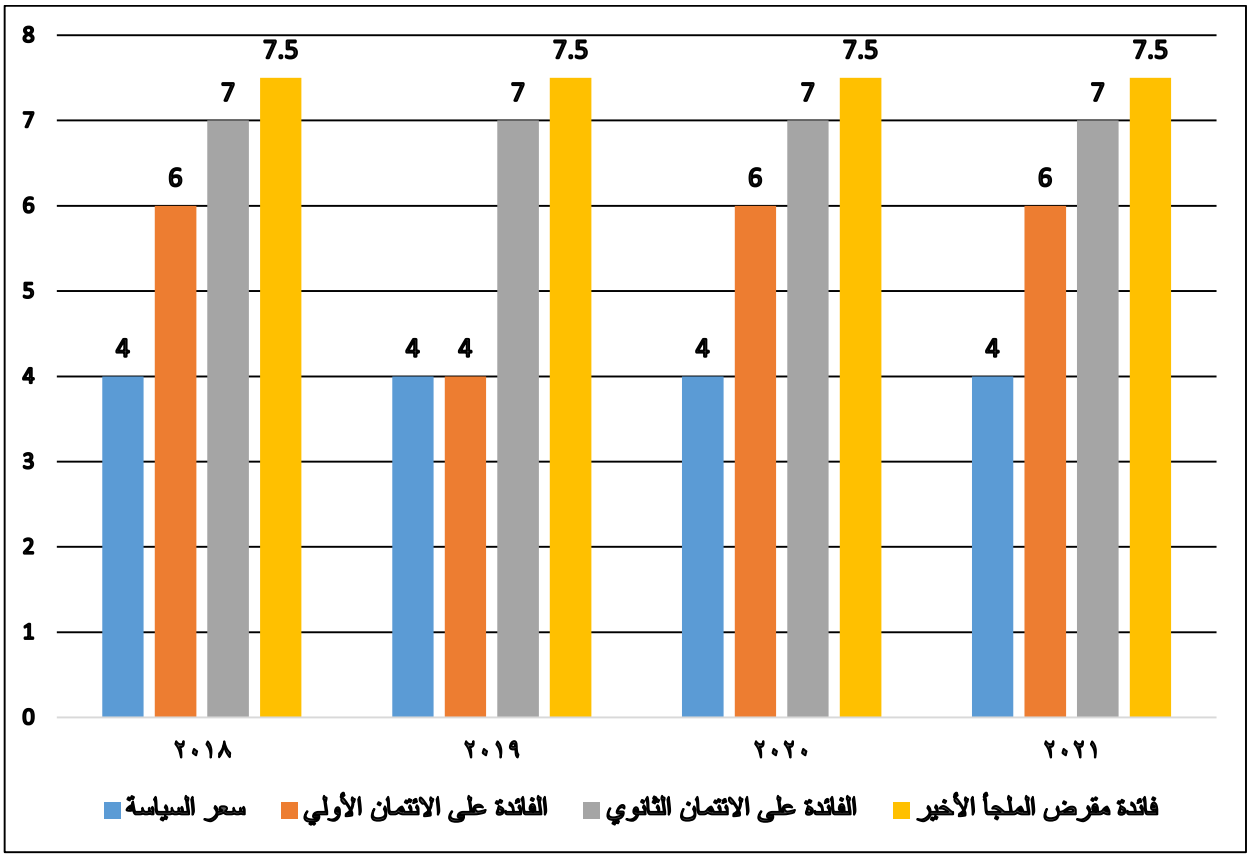

ت– الاحتياطي الالزامي

وهي نسبة من اجمالي الودائع لدى المصارف التجارية بجميع انواعها يتم الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي وتمثل نسبة (15%) من الودائع الجارية، ولودائع التوفير (الادخار) والثابتة بنسبة (10%) للدينار والدولار وللمصارف الاسلامية بنسبة (5%) وايقاف السماح لكافة المصارف المجازة باستثمار ما لا يزيد عن (50%) من نسبة الاحتياطي الالزامي في شراء حوالات الخزينة بالدينار العراقي لانتفاء الحاجة لها وتغير الظروف الاقتصادية للبلد. ومن بيانات الجدول (31) فقد سجل الاحتياطي الالزامي في نهاية عام 2018 بحدود (10409.7) مليار دينار وهي موزعة كاحتياطي الزامي على ودائع المصارف الحكومية بحدود (9211.7) مليار دينار، والاحتياطي الالزامي على ودائع المصارف الخاصة بحدود (1198) مليار دينار. وفي عام 2019 فقد سجل الاحتياطي الالزامي انخفاضا ليبلغ (9580.4) مليار دينار وبنسبة (–8%) بالقياس الى العام السابق ويعزى ذلك الى انخفاض الاحتياطي الالزامي على ودائع المصارف الحكومية ليسجل (8420.5) مليار دينار وبنسبة (–8.6%) الى جانب انخفاض الاحتياطي الالزامي على ودائع المصارف الخاصة ليسجل (1159.9) مليار دينار وبنسبة (–3.2%).

اما في عام 2020 ونتيجة للظروف التي المت بالعراق ولغرض توفير السيولة لمواجهة تداعيات الازمة المزدوجة (الصحية والاقتصادية) فقد تم تخفيض نسبة الاحتياطي الالزامي على الودائع الجارية وذات الطبيعة الجارية للدينار العراقي من (15%) الى (13%) فيما حافظت كل من ودائع التوفير (الادخار) والثابتة على نسبتها البالغة (10%) للدينار والدولار لكافة المصارف اما بالنسبة للمصارف الاسلامية فقد بلغت (5%) على الودائع الآجلة. اذ سجل الاحتياطي الالزامي نهاية عام 2020 انخفاضا ليبلغ (9193.4) مليار دينار وبنسبة (-4.2%) بالمقارنة مع العام السابق ويعزى ذلك الى الانخفاض على ودائع المصارف الحكومية لتسجل (8130.9) مليار دينار، والاحتياطي على الودائع لدى المصارف الخاصة (1062.5) مليار دينار. وفي عام 2021 وبعد تحسن الوضع الاقتصادي والاجتماعي على إثر تراجع تداعيات ازمة كورونا تم اعادة نسبة الاحتياطي الالزامي الى (15%) ليسجل الاحتياطي الالزامي ارتفاعا ليبلغ (11014.9) مليار دينار وبنسبة نمو بلغت (19.8%) وهي موزعة على الودائع لدى المصارف الحكومية (9595.6) مليار دينار، وعلى الودائع لدى المصارف الخاصة (1419.3) مليار دينار

جدول (31)

الاحتياطي الالزامي في المصارف العراقية للمدة (2018-2021) (مليار دينار)

الاحتياطيات / السنة	المصارف الحكومية	المصارف الخاصة	اجمالي الاحتياطي الالزامي
2018	9211.7	1198	10409.7
2019	8420.5	1159.9	9580.4
2020	8130.9	1062.5	9193.4
2021	9595.6	1419.3	11014.9

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية

شكل (31)

اجمالي الاحتياطي الالزامي للمدة (2018 – 2021)

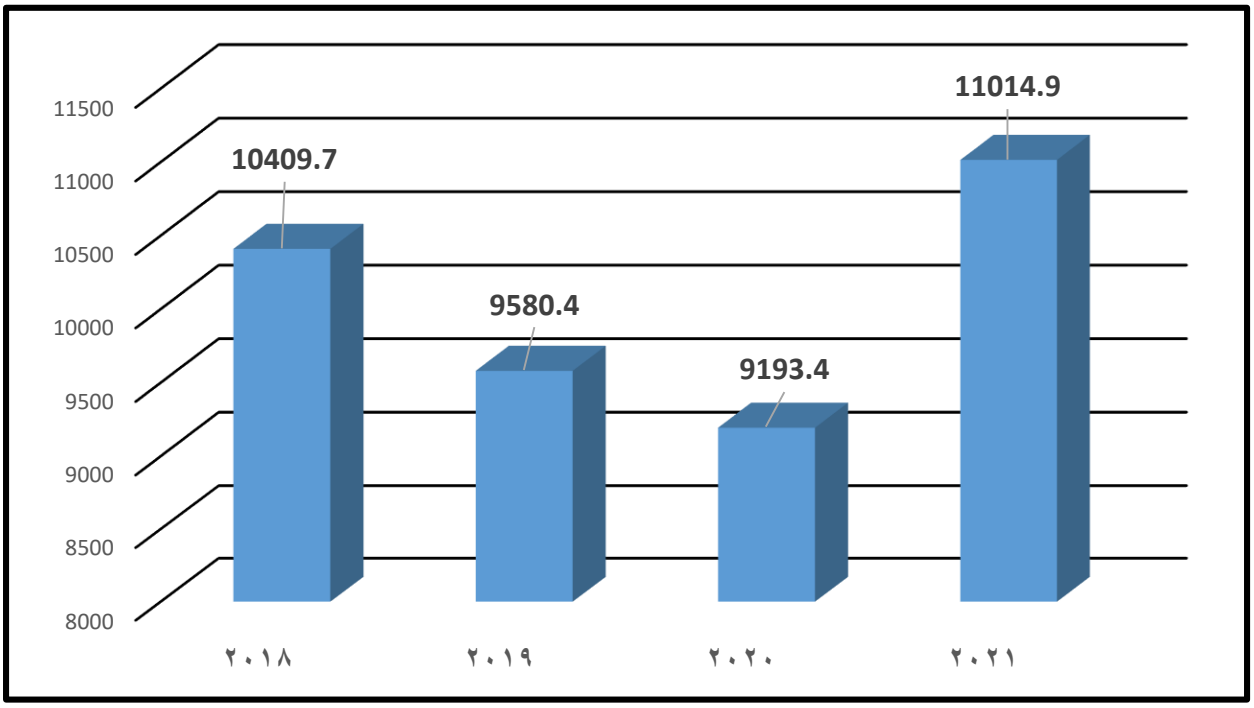

خامساً: – تطورات الاسعار

أ– سعر الصرف

انتهج البنك المركزي العراقي بعد عام 2003 سياسة نقدية تتمثل باستخدام الادوات الكمية للحد من تعدد اسعار الصرف في الاسواق المحلية ، وذلك بتوظيف عمليات السوق المفتوحة للسيطرة على مناسيب السيولة المحلية ووضع الفائض النقدي في مساراته السليمة من خلال اعتماد نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية بهدف استقرار الطلب الكلي على النقد الأجنبي وتلبية حاجة السوق من العملة الأجنبية ، الى جانب تأمين متطلبات القطاع الخاص لتمويل استيراداته ضمن معدلات صرف توازنيه والمفضية الى استقرار المستوى العام للأسعار وخفض التضخم عبر التأثير المباشر في نمو الكتلة النقدية وضبط مناسيب السيولة ومن بيانات الجدول (32) يتضح بأن سعر بيع الدولار وعبر نافذة بيع العملة الاجنبية ظل محافظاً على قيمته ولغاية منتصف شهر كانون الاول من عام 2020 والبالغ (1190) دينار لكل دولار، الا انه وبسبب الازمة المزدوجة (الصحية، الاقتصادية) التي اجتاحت الاقتصادات العالمية ومنها اقتصاد العراق والمتمثلة بتفشي جائحة كورونا، وانخفاض اسعار النفط وفي سياق مواجهة هذه التداعيات فقد تم اجراء التعديل على السعر السائد للنافذة واعتماد السعر الجديد ليبلغ (1450) دينار لكل دولار، وليتناسب مع عملية الاصلاح الاقتصادي الواردة ضمن توجهات الورقة البيضاء الاصلاحية. وفي عام 2021 فقد بلغ سعر بيع الدولار عبر نافذة بيع العملة الاجنبية بحدود (1460) دينار لكل دولار.

وبالمقابل فقد شهد سعر الصرف في السوق المحلية (سعر الصرف الموازي) تقلبات خلال المدة (2018 – 2021) فبعد ان سجل في عام 2018 (1208) دينار لكل دولار انخفض في عام 2019 ليبلـغ (1196) وبنسبة تغير بلغت (– 0.9 %) ويعزى ذلك الى ارتفاع أسعار النفط مما أسهم بشكل كبير في ارتفاع الايرادات من العملة الأجنبية (الدولار) الامر الذي انعكس على زيادة معدلات شراء البنك المركزي لعملة الدولار من وزارة المالية. اما في عام 2020 فقد شهد سعر الصرف الموازي ارتفاعا ليصل الى (1234) دينار لكل دولار وبمعدل نمو (3.2 %) عن العام السابق ويعزى ذلك الى تداعيات الازمة المزدوجة التي تعرض لها اقتصاد العراق وما تركته من اضطرابات في السوق المحلية. وفي عام 2021 فقد شهد مسار سعر الصرف في السوق المحلية تغيرات كبيرة اذ بلغ (1474) دينار لكل دولار وبمعدل نمو بلغ (19.4%) مقارنة بالعام السابق وهذه التغيرات الكبيرة ستترك اثاراً سلبية على الاستقرار المالي. ولغرض التعرف مدى استقرار الطلب على العملة المحلية (الدينار) بوصفها كمخزن للقيمة فيستدل على ذلك من خلال حجم الفرق بين سعر صرف نافذة بيع العملة وسعر السوق المتداول فكلما انخفض الفرق بين السعرين يشير ذلك الى استقرار قيمة العملة المحلية واستقرار الطلب عليها، فبعد ان بلغ الفرق بحدود (18) دينار في عام 2018، انخفضت في عام 2019 لتسجل بحدود (6) دينار، اما في عام 2020 فقد ارتفع ليصل الى (44) دينار، وفي عام 2021 فقد بلغ الفرق بين سعر النافذة وسعر السوق الموازي بحدود (14) دينار. ومع ذلك فان الفرق بين سعر الصرف الرسمي والسعر في السوق المحلية ليس كبير وهو يقع ضمن نطاق السيطرة ومن ثم استقرار قيمة العملة المحلية.

جدول (32)

سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي في السوق الرسمي والموازي للمدة (2018– 2021)

(دينار / دولار)

السنة	سعر الصرف الرسمي	سعر الصرف الموازي	معدل النمو سعر الصرف الموازي %	الفرق بين السعر الرسمي والسعر الموازي
2018	1190	1208	-	18
2019	1190	1196	(0.9)	6
2020	1190	1234	3.2	44
2021	1460	1474	19.4	14

المصدر :البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والابحاث النشرة الاحصائية السنوية

شكل (32)

سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي في السوق الرسمي والموازي للمدة (2018– 2021)

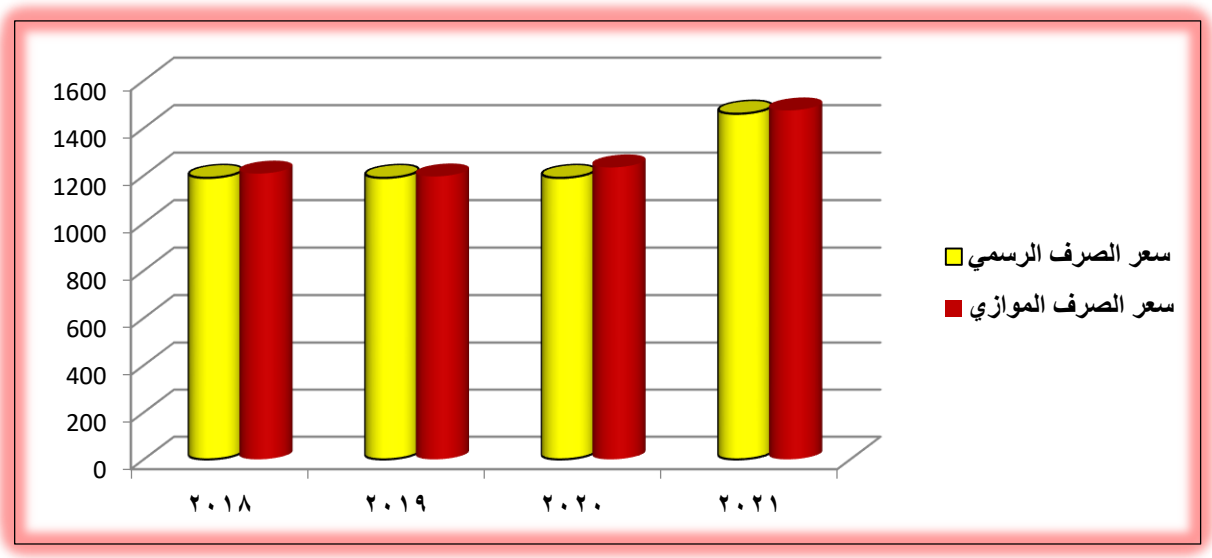

ب- معدل التضخم وحركة الأسعار

افصحت الاجراءات التي اعتمدها البنك المركزي أبعاد متعددة الأهداف والمهام يأتي في مقدمتها تحقيق الاستقرار في الأسعار عبر سياسة التدخل التي اعتمدها البنك للحفاظ على القيمة الخارجية للنقود كمثبت اسمي لمواجهة التوقعات التضخمية التي ارتبطت بالقوى الهيكلية التي ولدها الاختلال الاقتصادي وضعف مرونة الجهاز الانتاجي لمواجهة ضغوط الطلب. فمن بيانات الجدول (33) والذي يرصد التغيرات السنوية لأسعار المستهلك كمؤشر للتضخم في العراق للمدة (2018–2021) يتضح بان الرقم القياسي قد شهد تغيرات خلال المدة محل البحث فبعد ان سجل في عام 2018 (104.7) نقطة وبمعدل تضخم (0.4%)، انخفض في عام 2019 وليسجل (104.5) نقطة لينعكس بتراجع معدل تضخم وليبلغ (– 0.2%). ويعزى ذلك الى المتغيرات الدولية التي اسهمت في تحقيق هذا التراجع في ظل ضعف الطلب العالمي وارتفاع قيمة الدولار، والتي انعكست بركود الأسواق وانخفاض الأسعار العالمية لاسيما أسعار السلع الغذائية والتي تركت بصماتها المتمثلة بتراجع معدلات التضخم في العراق. ثم سرعان ما شهد الرقم القياسي في عام 2020 ارتفاعا ليسجل (105.1) نقطة وبمعدل تغير سنوي (0.6%) والذي يمثل معدلات التضخم، ويعود ذلك الى عمليات الاغلاق بين بلدان العالم وانقطاع سلاسل الامداد التجارية جراء تفشي جائحة كورونا وتداعياتها السلبية على الاقتصاد العالمي. اما في عام 2021 فقد شهد الرقم القياسي لأسعار المستهلك ارتفاعا ليصل الى (111.5) نقطة ولينعكس بارتفاع معدل التضخم ليسجل (6%) بسبب ارتفاع اسعار السلع الاساسية في الاسواق العالمية والتي تركت بصمات واضحة تجلت اثارها مع الشركاء التجاريين للعراق الى جانب تخفيض سعر الصرف الدينار مقابل الدولار الامريكي لمواجهة تداعيات الازمة المزدوجة.

جدول (33)

الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في العراق ومعدل التضخم السنوي للمدة (2018– 2021)

(100=2012)

السنة	الرقم القياسي العام	معدل التضخم (%)
2018	104.7	0.4
2019	104.5	(0.2)
2020	105.1	0.6
2021	111.5	6

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، قسم الارقام القياسية،

شكل (33)

معدل التضخم السنوي للمدة (2018–2021) (%)

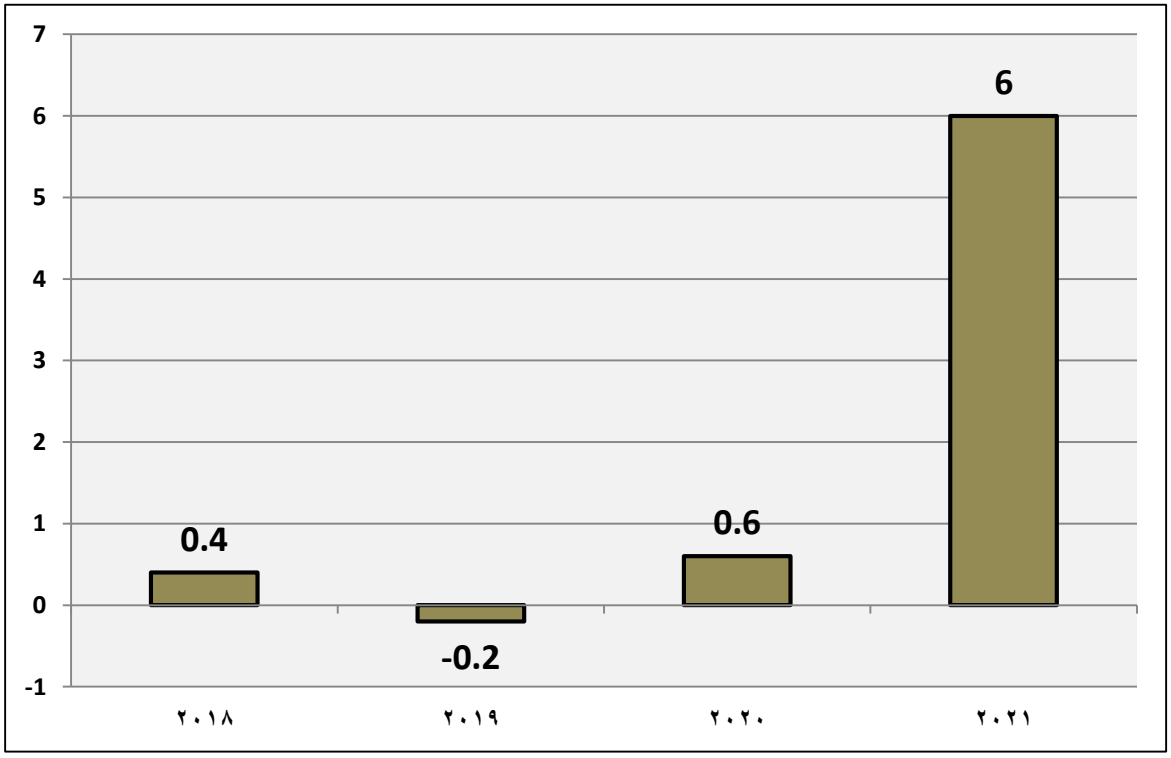

ولرصد التغيرات في المعدل السنوي للأرقام القياسية لأسعار المستهلك على مستوى المحافظات العراقية خلال عام 2021 بالمقارنة مع عام 2020 فمن بيانات الجدول (34) الذي يجسد تلك التغيرات الملحوظة والتي جاءت مدفوعة بارتفاع اسعار المجاميع الرئيسية الداخلة ضمن مكونات سلة المستهلك العراقي جراء القدرة المحدودة للجهاز الانتاجي المحلي وكالاتي: –

1. سجلت محافظة (نينوى) أعلى معدل تضخم، إذ بلغ الرقم القياسي لأسعار المستهلك (106.1) نقطة خلال عام 2021 مقارنة بعام 2020 والذي سجل (96.6) نقطة وبمعدل تغير سنوي بلغ (9.8%).
2. سجلت كل من محافظة (القادسية، ميسان، النجف، المثنى، بابل) أدني معدلات التغير السنوية للتضخم لتبلغ (1.9%) و (2.5 %) و(3.3%) و (3.6 %) و(4.3%)على التوالي.
3. شهدت كل من محافظة (ذي قار، كربلاء، الانبار، واسط، البصرة) خلال عام 2021 معدلات متقاربة لنسب التضخم اذ بلغت ادناها في محافظة ذي قار (5%) واعلاها في محافظة البصرة (5.8%) فضلا عن معدلات التضخم في كل من محافظة (دهوك، كركوك، صلاح الدين، السليمانية، اربيل) لتبلغ (6%) و(6.1%) و(6.3%) و(8%) و(8.1%) على التوالي.
4. سجلت كل من محافظة (بغداد، ديالى) معدلات تضخم متشابهة اذ بلغ (7.1%)

جدول (34)

الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في المحافظات لعامي 2020 و2021 ومعدلات التغير السنوية

(100=2012)

المحافظات	الرقم القياسي العام		معدل التغير السنوي %
	2020	2021	
السليمانية	95.3	102.9	8
اربيل	94.9	102.6	8.1
دهوك	100.1	106.1	6
نينوى	96.6	106.1	9.8
كركوك	106.9	113.4	6.1
ديالى	105.7	113.2	7.1
الانبار	106.8	112.5	5.3
بغداد	114.6	122.7	7.1
صلاح الدين	102.3	108.7	6.3
بابل	100.8	105.1	4.3
كربلاء	108.0	113.4	5.1
واسط	107.4	113.4	5.6
النجف	105.9	109.4	3.3
القادسية	106.6	108.6	1.9
المثنى	111.6	115.6	3.6
ذي قار	107.1	112.5	5
ميسان	100.3	102.8	2.5
البصرة	106.1	112.3	5.8

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء – مديرية الأرقام القياسية.

شكل (34)

معدلات التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في المحافظات خلال عام 2021 (%)

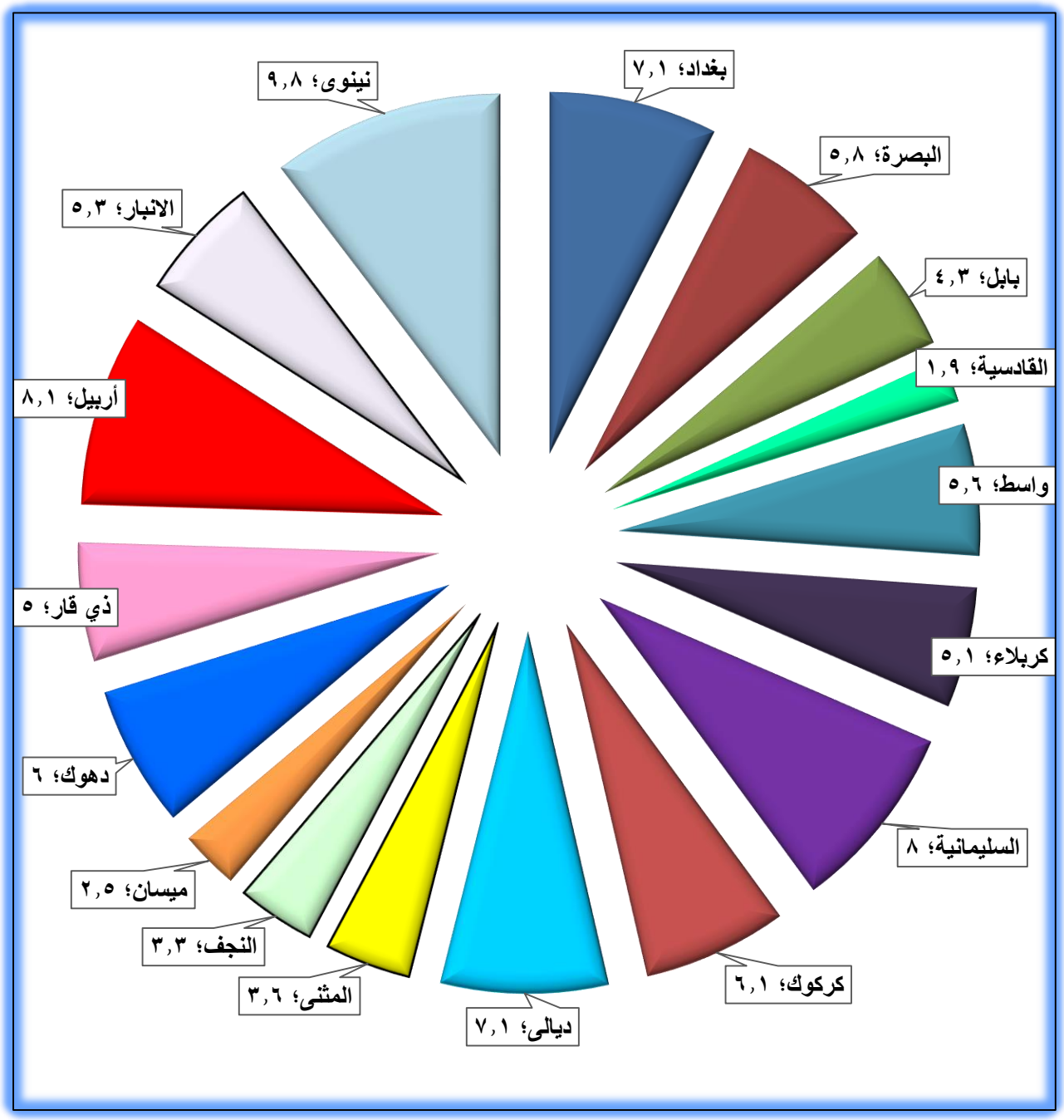

اما بخصوص معدلات التضخم لعام 2022 وحسب الاشهر بالمقارنة مع التغير الحاصل لنفس الشهر من عام 2021 والتي يستدل عليها من خلال بيانات الجدول (35) يتضح بان معدلات التضخم قد سجلت ادنى قيمة في شهر اب وبمعدل تضخم شهري بلغ (0.2%) ولتسجل معدل تضخم سنوي بحدود (4.4%) بالمقارنة مع نفس الشهر لعام 2021 وبالمقابل فقد سجلت اعلى معدل للتضخم الشهري والبالغ (0.9%) وذلك في شهر كانون الثاني لعام 2022 ، وهذا الارتفاع في معدلات التضخم والتي لم تقل عن (5%) بالمقارنة مع العام السابق سينعكس سلبا على معظم المؤشرات الاقتصادية وتراجع القيمة الحقيقة للدخول ومن ثم تزايد معدلات الفقر.

جدول (35)

الرقم القياسي لاسعار المستهلك حسب الاشهر ومعدلات التضخم الشهرية لعام 2022 ومعدل التضخم السنوي

الشهر	الرقم القياسي العام	معدل التضخم الشهري(%)	معدل التضخم السنوي(%)
كانون الثاني	114.6	0.9	5.3
شباط	115.1	0.5	5.1
اذار	116	0.8	5.2
نيسان	116.2	0.2	5.3
ايار	116.4	0.2	5.4
حزيران	117.2	0.7	5.5
تموز	117.8	0.5	5.4
اب	118.1	0.2	4.4
ايلول	118.3	0.2	5.3

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء، قسم الارقام القياسية.

ت- سعر الفائدة الحقيقي

تضطلع اسعار الفائدة بوظائف مهمة بوصفها المحرك الاساسي للنشاط الاقتصادي وأحد المتغيرات المؤثرة بشكل كبير في قيمة العملة المحلية، اذ تعكس العائد او المكافئة لعنصر رأس المال نظير مساهمته في العملية الانتاجية وبالمقابل تمثل تكلفة الاموال المقترضة والتي تتحملها الجهات التي تسعى للحصول على الاموال اللازمة لتنفيذ الاعمال. الى جانب الآثار على العديد من المتغيرات الاقتصادية الاخرى اذ يمتد هذا الأثر ليصل الى سعر الصرف وميزان المدفوعات وسوق الأوراق المالية وغيرها من المتغيرات الاقتصادية الاخرى فعند ارتفاع سعر الفائدة سينعكس ذلك بانخفاض الطلب على الائتمان وسيؤثر سلباً في تراجع الاستثمار والإنتاج وسيؤثر بشكل أو بآخر على حركة التجارة الخارجية بجانبيها الاستيرادات والصادرات ومن ثم على المستوى التوازني للدخل. ولرصد مسار تطورات اسعار الفائدة الحقيقية للمدة (2018-2021) فمن بيانات الجدول (36) يتضح بان معدل سعر الفائدة على الاقتراض والايداع ظل محافظا على معدلاته مع بقاء معدلات التضخم ضمن الحدود الدنيا مما انعكس على بقاء المعدلات الحقيقية كمتوسط بحدود (12%) للاقتراض و(5%) للإيداع، اما في عام 2021 فقد شهدت معدلات الفائدة الحقيقية انخفاضا لتسجل الفائدة على الاقتراض بحدود (6%) وللإيداع بحدود (-1.3%) بسبب ارتفاع معدلات التضخم والناجم عن تغيرات سعر الصرف فضلا عن ارتفاع الاسعار في الاسواق العالمية الامر الذي يعكس الطبيعة التحوطية للمصارف والحذر من التوسع في منح الائتمان وهو ما يقف عائق امام السياسة النقدية في تحقيق اهدافها المتمثلة باستقرار الاسعار ودعم النمو الاقتصادي. وتجدر الاشارة الى استخدام سعر فائدة الاقراض القصير الاجل بالدينار للدلالة على فائدة الاقراض واستخدام اسعار الفائدة على الودائع للدلالة على فائدة الإيداع.

جدول (36)

معدل سعر الفائدة الحقيقي على الاقراض والايداع للمدة (2018- 2021) (%)

السنة / سعر الفائدة	2018	2019	2020	2021
متوسط فائدة الاقراض القصير بالدينار	12.3	12.3	12.5	12.2
متوسط الفائدة على الودائع لمدة سنة بالدينار	5.29	5.15	5.16	4.75
معدل التضخم العام	0.4	(0.2)	0.6	6
متوسط فائدة الاقراض الحقيقي	11.9	12.5	11.7	6.2
متوسط فائدة الايداع الحقيقي	4.9	5.4	4.6	(1.3)

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية.

شكل (35)

متوسط فائدة الإيداع الحقيقي ومتوسط فائدة الإقراض الحقيقي للمدة (2018 – 2021)

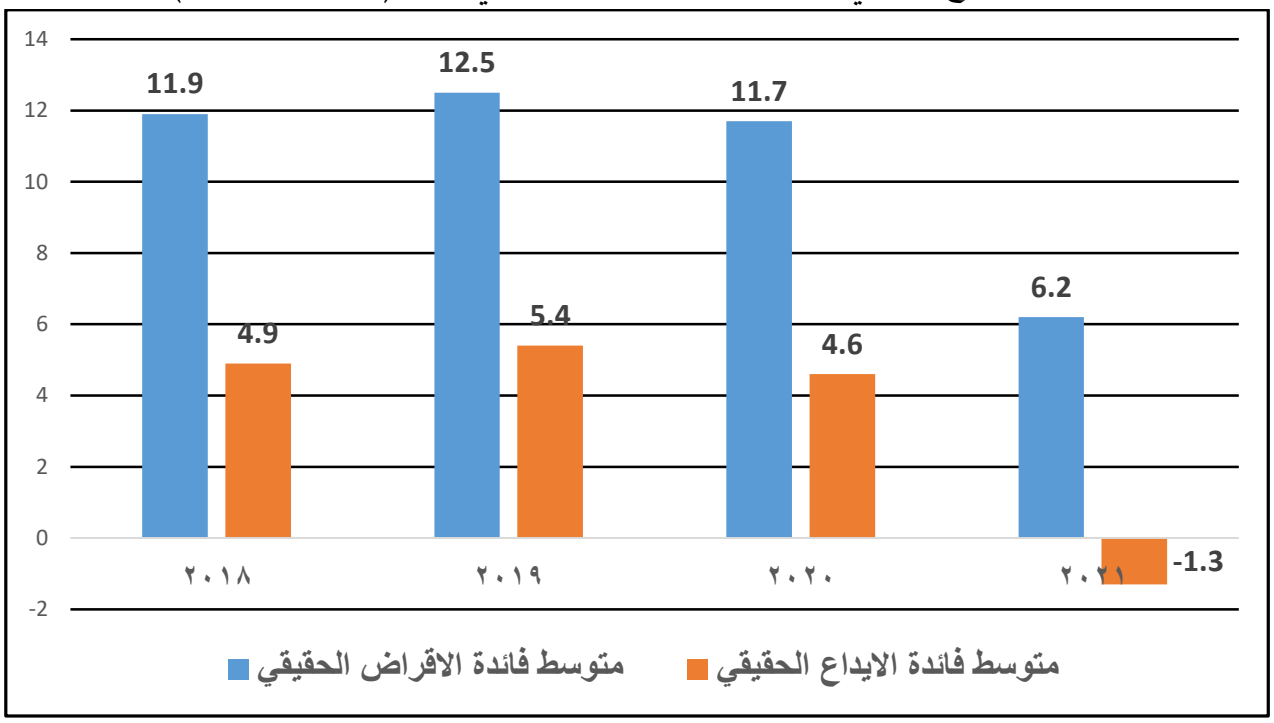

سادساً: - واقع الجهاز المصرفي في العراق للمدة (2018- 2021)

شهد الجهاز المصرفي في العراق تطورات عديدة خلال الحقب الزمنية المنصرمة اذ اقتصر العمل ضمن مجال منح القروض وقبول الودائع الا إن البداية الحقيقية للعمل المصرفي المنظم كانت في مطلع العقد الرابع من القرن الماضي اذ تمثلت بتأسيس اول مصرف تجاري عراقي وذلك في عام 1941 وهو مصرف الرافدين وتم اعتماده آنذاك لمسك حسابات الحكومة فضلا عن ممارسة الصيرفة التجارية، ثم تلاه تأسيس المصرف الوطني العراقي عام 1947 ليحل محل لجنة العملة ومقرها لندن وفي ضوء ذلك تم فك ارتباط الدينار العراقي بالجنيه الاسترليني واعتماد الذهب والعملات الاجنبية والسندات الحكومية كغطاء للدينار، ويعد هذا المصرف النواة التي تم اعتمادها لتأسيس البنك المركزي العراقي بموجب القانون رقم (72) لسنة 1956 في حين تم تأسيس اول مصرف خاص عام 1954 لترتفع اعدادها فيما بعد لتصل الى خمسة مصارف وفي عام 1964 تم تأميم المصارف العاملة في العراق مع فروع المصارف الأجنبية وآلت ملكيتها للحكومة، وترتب على عملية التأميم في بادئ الأمر إجراءات تمثلت بدمج المصارف التجارية في أربع مجموعات ومن ثم إلى مجموعتين وأخيراً في مجموعة واحدة ضمن نطاق مصرف الرافدين واستمر ذلك حتى نهاية عام 1988 . الا ان توسع عمل الانشطة التجارية وتزايد الحاجة للمصارف تم تأسيس مصرف الرشيد بموجب القانون رقم (52) لسنة 1988 وبرأس مال قدره (100)

مليون دينار دفع بالكامل، وفي مطلع التسعينيات تم تعديل قانون البنك المركزي العراقي رقم (64) لسنة 1976 اذ صدر القانون رقم (12) لسنة 1991 والذي بمقتضاه أجيزت الشركات المساهمة في ظل إحكام قانون الشركات تأسيس مصارف خاصة بهدف توفير التمويل لدعم الانشطة الاقتصادية لتكون هذه المصارف رديفاً للمصارف الرسمية لاسيما وان هذا الاجراء قد تزامن كرد فعل لمواجهة تداعيات الحصار الاقتصادي المفروض على العراق عام 1990 ، وبعدها اخذت المصارف التجارية الخاصة بالتوسع في اعدادها والانتشار في عموم المحافظات. وبعد صدور قانون البنك المركزي رقم (56) لسنة 2004 اصبح بموجبه المؤسسة المستقلة والمسؤولة عن مراقبة وتوجيه النظام المصرفي بهدف الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي والاسهام في تعزيز التنمية الاقتصادية بما يسمح من تهيئة مقومات الاستقرار للاقتصاد الوطني.

1- هيكل الجهاز المصرفي

شهد الجهاز المصرفي تغيرات في هيكله خلال المدة (2018- 2021) والتي يجسدها الجدول (37) فبعد ان بلغ اجمالي عدد المصارف في عام 2018 بحدود (71) مصرفاً وهي موزعة بين المصارف الحكومية وبواقع (7) مصارف ولتشكل ما نسبته (9.9%) من اجمالي المصارف في العراق، والمصارف الخاصة وبواقع (64) مصرفا ولتشكل ما نسبته (90.1%) من اجمالي المصارف. ليشهد الجهاز المصرفي تطورات ايجابية في عام 2019 والمتمثلة بزيادة عدد المصارف لتصل الى (73) مصرفاً، منها (7) مصارف حكومية تجارية ومتخصصة و(66) مصرفاً تجارياً خاصا منها (24) مصرفاً محلياً و(16) مصرف تجاري أجنبي و(26) مصرف إسلامي محلية وأجنبية ، فضلاً عن افتتاح فروعاً لها في مناطق متفرقة من العاصمة والمحافظات اذ بلغ عدد الفروع (888) منها (434) فرع للمصارف الحكومية شكلت ما نسبته (48.9%) من مجموع الفروع، بينما بلغ عدد فروع المصارف التجارية الخاصة (454) شكلت ما نسبته (51.1%) من مجموع الفروع وتوزعت فروع المصارف بنسبة (37%) في بغداد و(63%) في المحافظات الوسطى والجنوبية والشمالية. اما في عام 2020 فقد بلغ عدد المصارف التجارية العاملة في العراق (76) مصرفا منها (7) مصارف حكومية موزعة الى (3) مصارف تجارية و(3) مصارف متخصصة، ومصرف اسلامي واحد. مقابل (69) مصرفاً خاصاً، وهي موزعة الى (27) مصرفا اسلاميا محليا و(24) مصرفا تجاريا محليا و(16) مصرفا اجنبيا و(2) مصارف اسلامية اجنبية. اما في عام 2021 فقد شهد هيكل الجهاز المصرفي تغيرات تمثلت بدخول بعض المصارف المحلية وخروج بعض المصارف الاجنبية من القطاع المصرفي على وجه التحديد المصارف اللبنانية المستثمرة في العراق بسبب الازمة الاقتصادية في لبنان ليتراجع عدد المصارف العاملة في العراق وليصل الى (74) مصرفا منها (7) مصارف حكومية، و(67) مصرفا خاصاً وبذلك استحوذت المصارف الخاصة على الحصة الاكبر من حيث عدد المصارف لتسجل ما نسبته (90.5%) مقارنة بالمصارف الحكومية التي شكلت نسبة (9.5%) وهذا ما يستدل علية من بيانات الجدول (37).

جدول (37)

هيكل الجهاز المصرفي العراقي للمدة (2018–2021)

السنة	المصارف الحكومية				المصارف الخاصة			اجمالي عدد المصارف	نسبة المصارف الحكومية الى اجمالي المصارف	نسبة المصارف الخاصة الى اجمالي المصارف
	تجارية	متخصصة	اسلامية	اجمالي	تجارية	اسلامية	اجمالي			
2018	3	3	1	7	40	24	64	71	9.9	90.1
2019	3	3	1	7	40	26	66	73	9.6	90.4
2020	3	3	1	7	40	29	69	76	9.2	90.8
2021	3	3	1	7	37	30	67	74	9.5	90.5

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، تقرير السياسة النقدية

شكل (36)

هيكل الجهاز المصرفي العراقي للمدة (2018–2021)

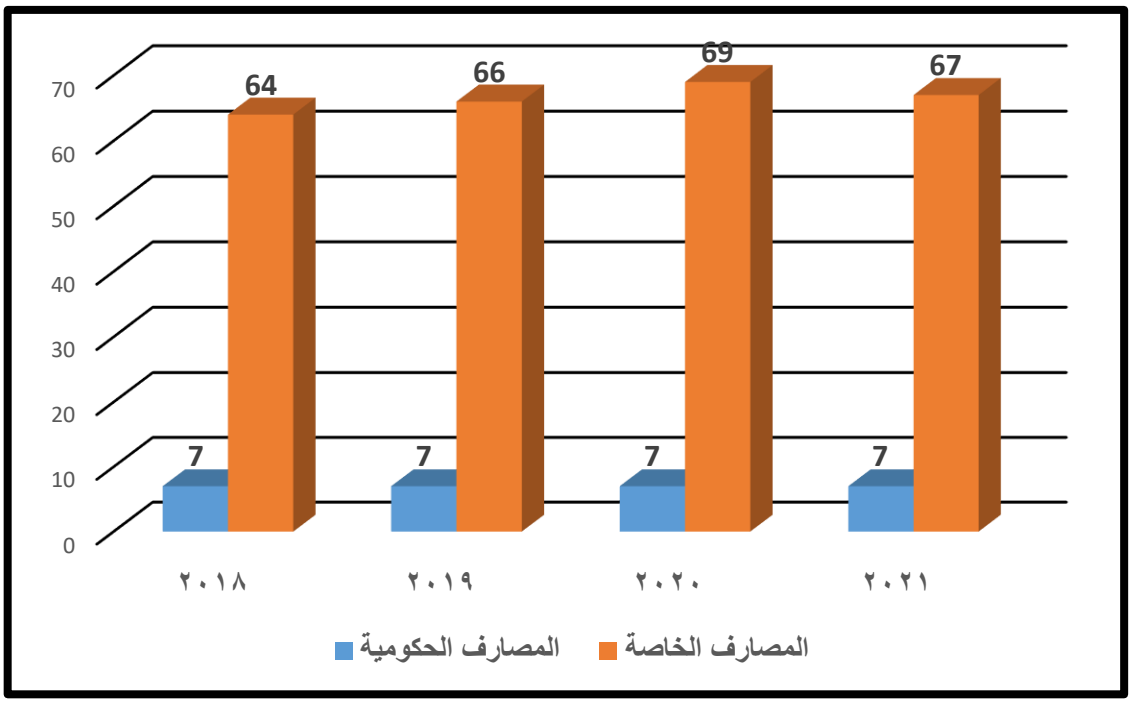

2- رؤوس اموال المصارف

يعد من المؤشرات الايجابية المهمة في تعزيز الاستقرار المصرفي لما له من دور كبير في زيادة الرافعة المالية ويضمن متانة وسلامة المصارف ويعزز من قدرتها على مواجهة المخاطر الى جانب توفير الحماية للمودعين. ولرصد مسار تطور رؤوس اموال المصارف العاملة في العراق خلال المدة (2018 – 2021) فمن بيانات الجدول (38) الذي يجسد تلك المؤشرات يتضح بان إجمالي رأس المال للمصارف التجارية بعد ان سجلت في نهاية عام 2018 (15151.3) مليار دينار وهي موزعة بين المصارف الحكومية بواقع (3401.6) مليار دينار وللمصارف الخاصة (11749.7) مليار دينار، لتشهد في عام 2019 زيادة في رؤوس الاموال للمصارف ولتسجل (15501.3) مليار دينار منها(3501.6) مليار دينار للمصارف الحكومية لتشكل ما نسبته (22.6 %) من إجمالي رؤوس الأموال في حين بلغت رؤوس أموال المصارف التجارية الخاصة (11999.7) مليار دينار وبنسبة مساهمة (77.4 %) من إجمالي رؤوس الأموال، وفي عام 2020 فقد بلغ اجمالي رؤوس الاموال للمصارف العاملة (16928.3) مليار دينار منها (4300) مليار دينار تعود للمصارف الحكومية ولتشكل نسبة مساهمة (25.4 %) من اجمالي رؤوس الاموال بسبب ارتفاع راس مال المصارف لاسيما المصرف الزراعي والصناعي مما يؤشر انخفاض في الاصول المرجحة بالمخاطر داخل وخارج الميزانية ، وحصة المصارف الخاصة (12600) مليار دينار ولتشكل نسبة مساهمة(74.6%) وتعود هذه الزيادة إلى استجابة المصارف التجارية

لتعليمات ولوائح البنك المركزي والمتضمنة زيادة رؤوس أموالها ليكون الحد الأدنى (250) مليار دينار بهدف توسيع اعمال المصارف التجارية بما يؤهلها للحصول على تصنيف ائتماني وتحقيق الارباح وضمان حقوق المساهمين، في حين مازالت رؤوس أموال المصارف التجارية الحكومية في مستوياتها ولم تصل إلى سقوف الزيادة المقررة من قبل السلطات النقدية. اما في عام 2021 فقد بلغ مجموع رؤوس اموال المصارف بحدود (17846.5) مليار دينار وهي موزعة بين المصارف الحكومية (4491.5) مليار دينار ولتشكل نسبة مساهمة (25.2%) من اجمالي رؤوس اموال المصارف في حين بلغت حصة المصارف الخاصة (13355) مليار دينار وبنسبة مساهمة (74.8%). مما تقدم يتضح بان المصارف العاملة في العراق قد شهدت ارتفاعاً في رصيد رؤوس الاموال الا انها لم توجه لسد متطلبات التنمية الاقتصادية نظراً لارتباط الحدود العليا للإقراض والاستثمار برأس مال المصرف واحتياطاته التي تضمن سلامة واستدامة العمل السليم للمصارف الى جانب ذلك فالمشاريع التنموية الكبيرة تحتاج الى قروض وتسهيلات نقدية كبيرة لتدخل بقوة في السوق العراقية ولتساهم بشكل فعال في دعم وتطوير الاقتصاد العراقي. والذي يستدل عليه بتدني نسبة مساهمة الجهاز المصرفي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي مما يعكس ضعف العمق المالي للجهاز المصرفي في العراق ومن ثم لا تساعد في بناء قطاع مالي ومصرفي قوي ومتين.

جدول (38)

تطور رؤوس اموال المصارف في العراق ونسب مساهمتها للمدة (2018 –2021)

السنوات / التفاصيل	2018	2019	2020	2021	الأهمية النسبية لسنة 2021 (%)
مجموع رؤوس الأموال للمصارف	15151.3	15500.1	16900	17846.5	100
مصارف حكومية	3401.6	3500.1	3400	13355	25.2
مصارف خاصة	11749.7	12000	12600	4491.5	74.8

المصدر : البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث النشرة الإحصائية السنوية

شكل (37)
رؤوس أموال المصارف الحكومية والخاصة للمدة (2018- 2021)

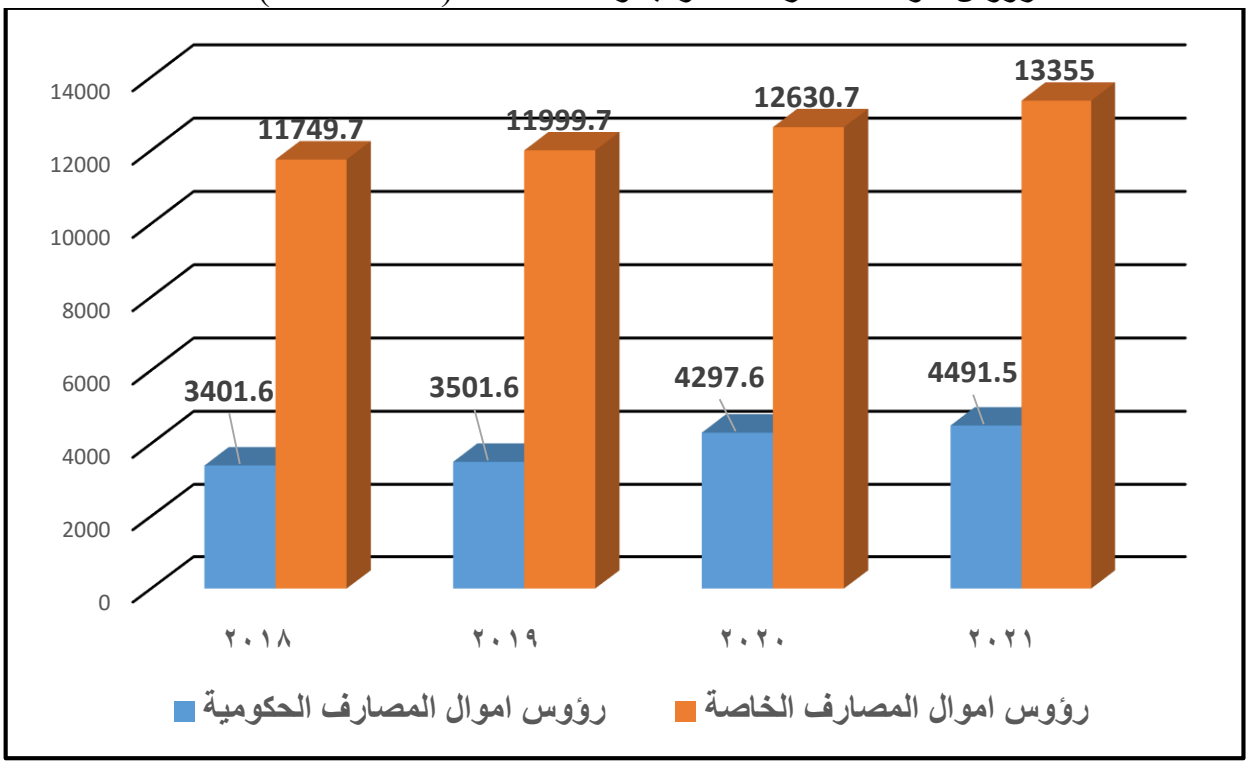

3- ميزانية المصارف التجارية للمدة (2018- 2021)

ولتتبع تطور الميزانية العمومية للمصارف التجارية العاملة في العراق وكالاتي:

أ- جانب الموجودات

والتي توضح الالية التي بموجبها يتم استثمار المصرف للأموال المتاحة لتنفيذ عملياته والتي تقسم إلى موجودات ثابتة وموجودات (سائلة) متداولة استناداً إلى طبيعتها واستخداماتها ، فمن بيانات الجدول (39) يتضح بان إجمالي الموجودات للمصارف العاملة في العراق قد شهدت تطورات ايجابية خلال المدة المدروسة فبعد ان سجلت في عام 2018 بحدود (123171.2) مليار دينار لتشكل حصة الموجودات للمصارف الحكومية منها بحدود (95061.6) مليار دينار ولتشكل نسبة مساهمة (77.2%) في مكونات الموجودات، وبلغت حصة الموجودات للمصارف الخاصة (28109.6) مليار دينار وبنسبة مساهمة(22.%) من اجمالي المكونات. اما في عام 2019 فقد بلغ اجمالي موجودات المصارف (133254.1) مليار دينار لتشكل موجودات المصارف الحكومية بحدود (104874.2) مليار دينار وبنسبة مساهمة (78.7%) ورصيد الموجودات للمصارف الخاصة بحدود (28379.9) مليار دينار وبنسبة (21.3%). وفي عام 2020 فقد بلغ مجموع الموجودات للمصارف (138468.9) مليار دينار وهي موزعة بحدود (108665.2) مليار دينار حصة المصارف الحكومية وحصة

المصارف الخاصة بحدود (29803.7) مليار دينار . واستمرت التطورات الايجابية في رصيد الموجودات للمصارف لتصل في عام 2021 بحدود (159418.7) مليار دينار منها (125322.6) مليار دينار حصة المصارف الحكومية ولتشكل نسبة مساهمتها بحدود (78.6%) في حين بلغت حصة المصارف الخاصة من الموجودات بحدود (34096.1) مليار دينار وبنسبة مساهمة بلغت بحدود (21.4%). مما سبق يتضح بان المصارف الخاصة العاملة في العراق وعلى الرغم من تزايد اعدادها سنوياً وافتتاح فروع جديدة للمصارف القائمة، الا انها لم تسعى لزيادة موجوداتها والتي لم تشكل أكثر من نسبة (22%) بالمقارنة مع المصارف الحكومية، وهذا ما يعكس ضعف الدور التنموي للمصارف الخاصة في تقديم الائتمان للمشروعات والإفراد بشروط ميسرة لدعم انشطة الاقتصاد الحقيقي، اذ ركزت على استثمار أموالها في بيئة آمنة كشراء العملة الصعبة من نافذة العملة او الاستثمار في أدوات السياسة النقدية.

جدول (39)

تطور الموجودات للمصارف العاملة في العراق للمدة (2018- 2021)

(مليار دينار)

السنوات / التفاصيل	2018	2019	2020	2021	الأهمية النسبية لسنة 2021 (%)
مجموع الموجودات للمصارف	123171.2	133089.8	138468.9	159418.7	100
موجودات المصارف الحكومية	95061.6	104709.9	108665.2	125322.6	78.6
موجودات المصارف الخاصة	28109.6	28379.9	29803.7	34096.1	21.4

المصدر : البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث النشرة الإحصائية السنوية.

شكل (38)
موجودات المصارف الحكومية والخاصة للمدة (2018- 2021)

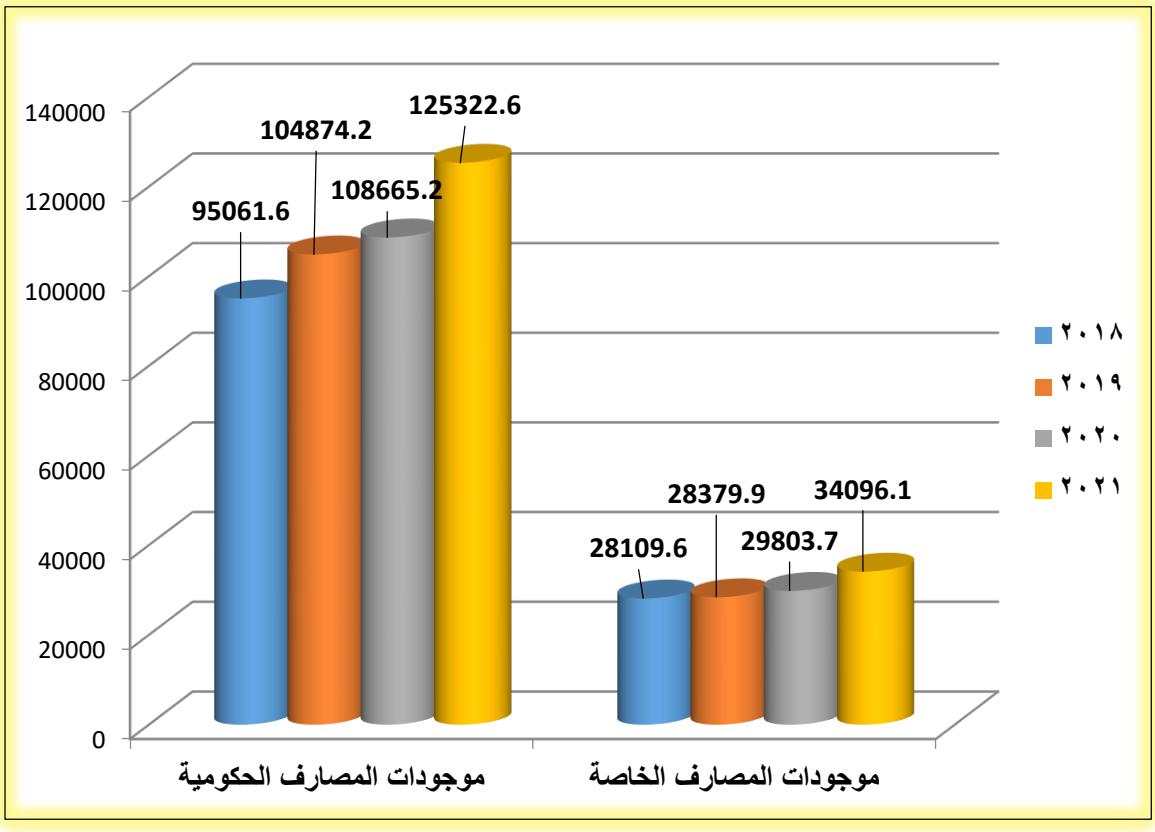

ب- جانب المطلوبات

يتجسد هذا الجانب في حركة الودائع لدى المصارف التجارية كونها تشكل الجزء الأكبر من مطلوبات المصرف الذي يتعامل بأموال الغير، فمن بيانات الجدول (40) الذي يرصد حركة الودائع حسب النوع والقطاع يتضح بانها قد شهدت تطورات ايجابية خلال المدة (2018- 2021)، فبعد ان سجلت في عام 2018 (76893.9) مليار دينار وهي موزعة بين المصارف الحكومية (66095.1) مليار دينار وللمصارف الخاصة بحدود (10798.8) مليار دينار، استمرت في الارتفاع خلال عامي 2019 و 2020 لتصل الى (82106.5) و(84924.2) مليار دينار على التوالي ، ويعود هذا الارتفاع إلى الاجراءات الرامية بتوطين رواتب الموظفين لدى المصارف الحكومية والخاصة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الودائع بشكل ملحوظ وفي عام 2021 فقد بلغت الودائع لدى المصارف التجارية بحدود(96071.4) مليار دينار ، منها (83577.4) مليار دينار تعود للمصارف الحكومية، والباقي حصة المصارف الخاصة والبالغة (12494) مليار دينار، اذ استحوذت المصارف الحكومية على الحصة الأكبر من ودائع الجهاز المصرفي لتبلغ المساهمة النسبية لها بحدود (87 %) من إجمالي الودائع ، في حين بلغت المساهمة النسبية للمصارف التجارية الخاصة من إجمالي الودائع بحدود (13 %) . مما تقدم يتضح

بان المصارف الحكومية قد استحوذت على الجزء الاكبر من اجمالي الودائع لدى المصارف التجارية بالمقارنة مع المصارف الخاصة، فعلى الرغم من قلة عدد المصارف الحكومية والتي لم تتجاوز (7) مصارف الى جانب انخفاض أسعار الفائدة الممنوحة للودائع، ومع ذلك فقد شكلت مركز الصدارة في نشاطها المصرفي ، ويعود ذلك الى قدم تأسيسها والانتشار الواسع لشبكة فروعها في جميع انحاء العراق مما عزز الثقة بها لما تمتلكه من ضمانة تؤهلها بذلك كونها تابعه إلى وزارة المالية فضلاً عن قيام المؤسسات الحكومية بإيداع أموالها لدى هذه المصارف، وبالمقابل فالمصارف الخاصة والتي تمتلك مقومات كثيرة سواء كانت بالقياس الى هيكل الجهاز المصرفي التجاري في العراق اذ تشكل أكثر من (90 %) ام الى اجمالي رؤوس اموال الجهاز المصرفي والتي تستحوذ على اكثر من (75%) منه، الا ان نشاطها المصرفي كان متواضعا بالقياس الى نشاط المصارف الحكومية الامر الذي يعكس ضعف الثقة من قبل الإفراد والشركات الخاصة والمؤسسات الحكومية للتعامل مع المصارف التجارية الخاصة.

جدول (40)
الودائع لدى المصارف التجارية حسب القطاع للمدة (2018- 2021)
(مليار دينار)

التفاصيل / السنة	الودائع لدى المصارف الحكومية (1)	الودائع لدى المصارف الخاصة (2)	إجمالي الودائع (3)	نسبة % 4=1/3	نسبة % 5=2/3
2018	66095.1	10798.8	76893.9	86	14
2019	71383.4	10723.3	82106.5	86.9	13.1
2020	74221.7	10702.5	84924.2	87.4	12.6
2021	83577.4	12494	96071.4	87	13

المصدر :البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والابحاث النشرة الاحصائية السنوية

شكل (39)
اجمالي الودائع لدى المصارف التجارية في العراق للمدة (2018 - 2021)

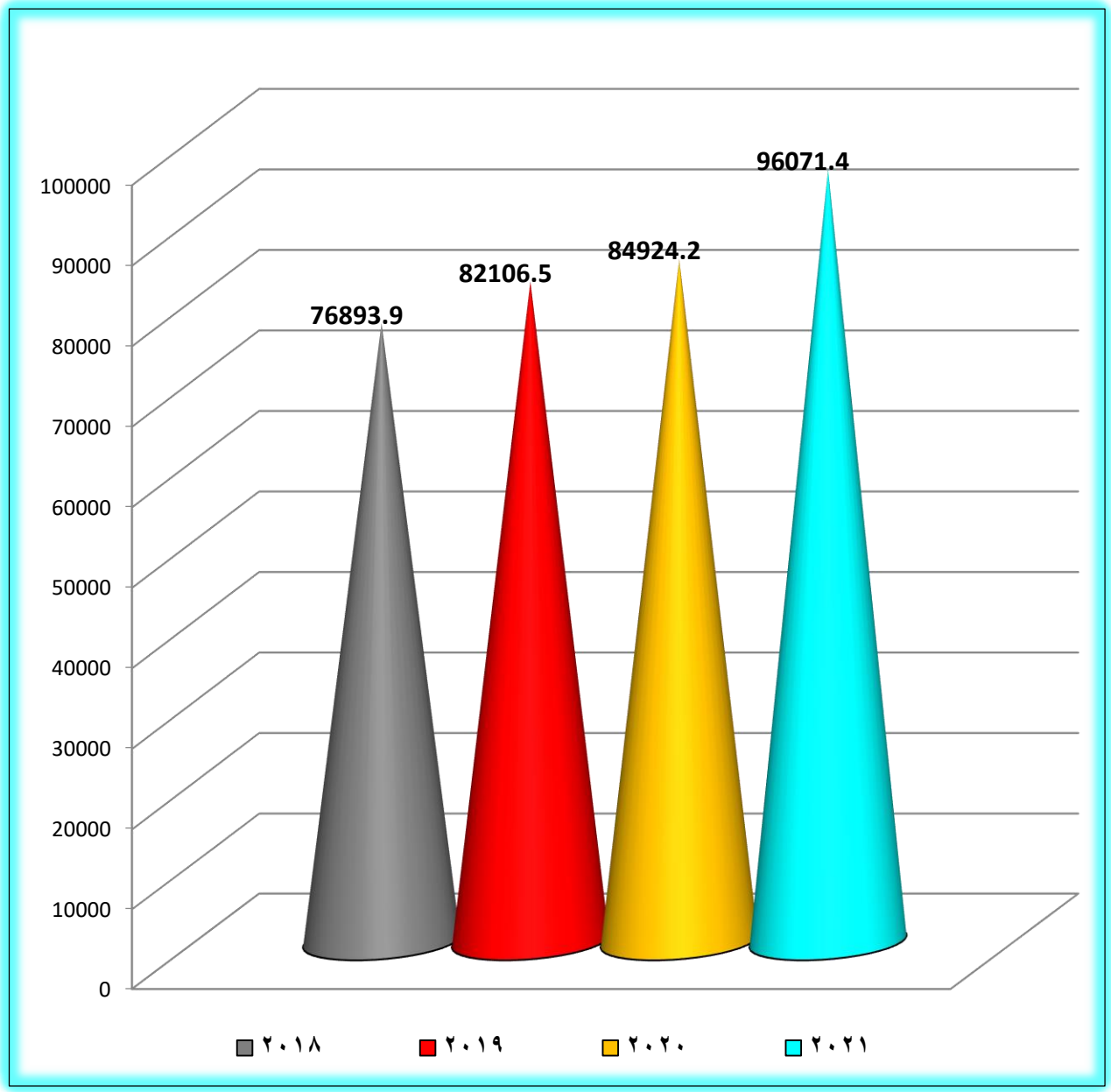

سابعاً: مؤشرات القطاع النقدي والمصرفي للربعين الاول والثاني لعام 2022

1. مؤشرات القطاع النقدي

لرصد المؤشرات النقدية للربعين الاول والثاني لعام 2022 والربع الثاني لعام 2021 ، فمن بيانات الجدول (41) والشكل (40) الذي يعكس المؤشرات المتاحة ، اذ يتضح بارتفاع الاحتياطي النقدي ليبلغ (118490.1) مليار دينار وبنسبة تغير بلغت (17.96%) بالمقارنة مع الربع الثاني من عام 2021 ، وعند مقارنتها بالربع الاول من نفس العام فقد سجلت نسبة تغير (3.57%)، اما رصيد العملة المصدرة للتداول فقد سجلت (82970.1) مليار دينار وبنسبة تغير بلغت (11.15%) بالمقارنة مع الربع الثاني من عام 2021 ، وفي الربع الاول من نفس العام فقد سجلت نسبة تغير (2.56%) الامر الذي انعكس بارتفاع عرض النقد بمفهومه الضيق وليبلغ في الربع الثاني من عام 2022 (129116.9) مليار دينار وليشكل نسبة تغير بلغت (11.66%) بالمقارنة مع الربع الثاني من عام 2021، وبنسبة تغير (5.09%) بالمقارنة مع الربع الاول من نفس العام، الى جانب ارتفاع عر النقد بالمفهوم الواسع وليسجل (150289.2) مليار دينار وبنسبة تغير بلغت (12.54%) بالمقارنة مع نفس المدة من عام 2021، وبالقياس الى الربع الاول من نفس العام فقد بلغت نسبة تغير (4.79%). في حين شهد الدين الداخلي خلال الربع الثاني من عام 2022 انخفاضا عن الربع الاول من نفس العام وبنسبة تغير (-0.28%) ، اما عند مقارنته مع الربع الثاني من عام 2021 فقد سجل ارتفاعا وبنسبة (7.54%). في حين حافظ سعر الصرف على معدلاته والبالغة (1460) دينار / لكل دولار .

جدول (41)
المؤشرات النقدية للربع الثاني لعام 2021 والربعين الاول والثاني لعام 2022

المؤشرات	وحدة القياس	الربع الثاني 2021 1	الربع الاول 2022 2	الربع الثاني 2022 3	نسبة التغير% 3/1	نسبة التغير% 3/2
سعر الفائدة على القروض	%	11.63	11.18	11.28	(3)	0.9
سعر الفائدة على الودائع الثابتة	%	4.74	4.95	5.16	8.9	4.24
الفائدة على التوفير	%	3.4	3.5	3.46	1.76	0
سعر الفائدة الحقيقي	%	-	-	-	-	-
معامل الانتشار	%	8.23	7.72	7.82	(4.98)	1.30
العملة المصدرة	مليار دينار	74648.4	80895.4	82970.1	11.15	2.56
عرض النقد (M_1)	مليار دينار	115632.4	122867.2	129116.9	11.66	5.09
عرض النقد(M2)	مليار دينار	133546.5	143420.6	150289.2	12.54	4.79
الاحتياطي النقدي	مليار دينار	100449.2	114403.8	118490.1	17.96	3.57
الدين العام الداخلي	مليار دينار	65210.1	70328.4	70128.6	7.54	(0.28)
معدل سعر الصرف	دينار	1460	1460	1460	0	0

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية ، مؤشرات الانذار المبكر للربع الثاني لعام 2022.

شكل (40)

عرض النقد والدين العام الداخلي للربع الثاني لعام 2021 والربعين الاول والثاني لعام 2022

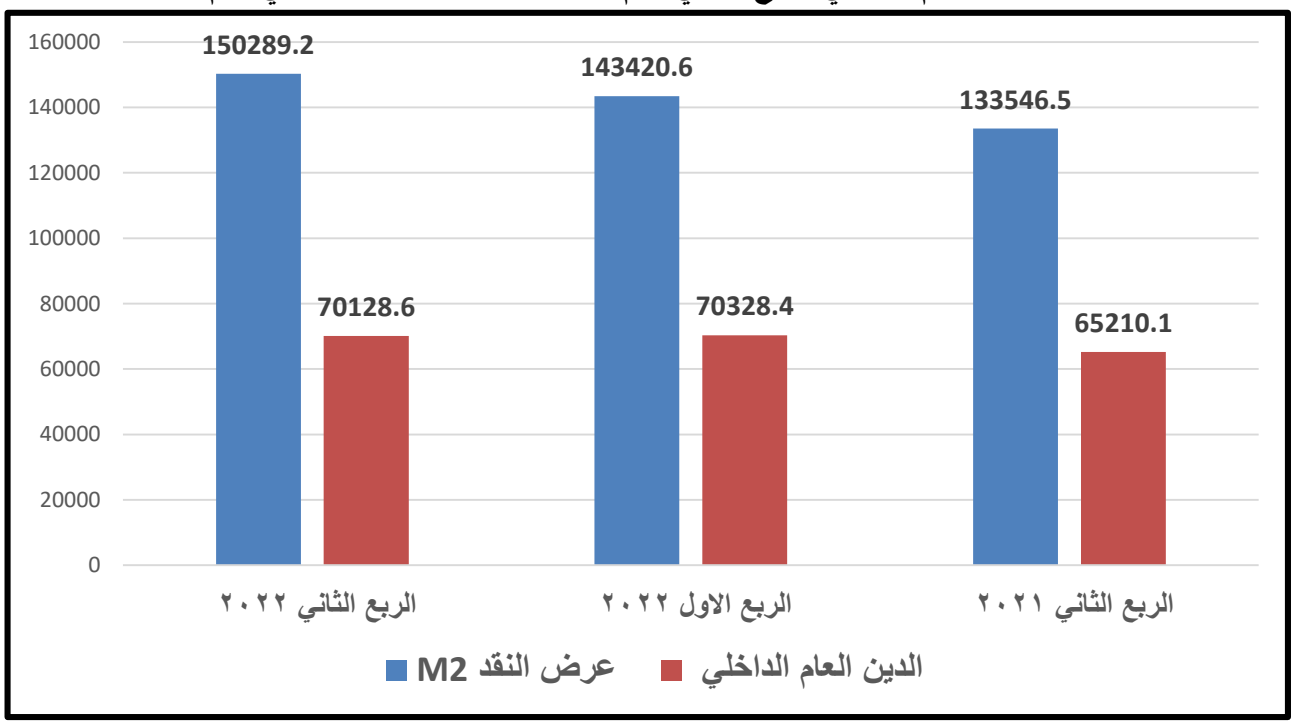

2. مؤشرات القطاع المصرفي

يبين جدول (42) اهم مؤشرات القطاع المصرفي بشكل عام ، اذ تشير تلك المؤشرات الى تحسن في اداء المصارف خلال الربع الثاني من عام 2022 مقارنة مع الربع الثاني للعام السابق والربع الاول لنفس العام ، اذ زادت ودائع الجمهور لدى المصارف في الربع الثاني من عام 2022 وبنسبة (26.83%) مقارنة بنفس المدة من العام السابق، في حين بلغت نسبة التغير بحدود (11.87%) مقارنة مع الربع الاول من نفس العام، مما ادى الى زيادة الائتمان وزيادة العائد على الموجودات وحقوق الملكية، الى جانب انخفاض في نسبة الديون المشكوك في تحصيلها خلال الربعين الاول والثاني من عام 2022 وبنسبة تغير (- 2.85%) واذا ما استمر هذا التحسن فان اداء القطاع المصرفي فسيكون له اثر كبير في دعم الاقتصاد الوطني من خلال توفير السيولة النقدية، وبالرغم من ذلك فان المصارف لم تستغل السيولة النقدية الناتجة عن زيادة رؤوس الاموال في تقديم التسهيلات المصرفية للمستثمرين، ما يتطلب تخفيض الفوائد على القروض الممنوحة لتشجيع المستثمرين على الاقتراض والحصول على الائتمان لتمويل المشاريع الاستثمارية .

جدول (42)
مؤشرات القطاع المصرفي للربع الثاني لعام 2021 والربعين الاول والثاني لعام 2022

المؤشرات	وحدة القياس	الربع الثاني2021 1	الربع الاول 2022 2	الربع الثاني 2022 3	نسبة التغير% 3/1	نسبة التغير% 3/2
اجمالي الموجودات لدى المصارف التجارية	مليار دينار	144855.2	161757.5	171748.1	18.57	6.18
معدل العائد على الموجودات	%	0.48	0.24	0.45	(5.36)	87.5
حقوق الملكية	مليار دينار	17047.1	17502.3	17764.3	4.21	1.5
معدل العائد على حقوق الملكية	%	4.04	2.23	4.4	8.86	97.23
نسبة القروض الى الموجودات	%	30.06	28.45	27.48	(8.59)	(3.42)
نسبة حقوق الملكية الى الموجودات	%	11.77	10.82	10.34	(12.11)	(4.41)
نسبة الديون المشكوك في تحصيلها الى اجمالي القروض المصرفية	%	10.71	9.64	9.37	(12.53)	(2.85)
اجمالي الائتمان	مليار دينار	50685.9	52864	56591.1	11.65	7.05
ودائع الجمهور لدى المصارف	مليار دينار	38134.4	43233.1	48364.8	26.83	11.87
عدد المصارف	عدد	73	69	69	(4)	**0**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية ، مؤشرات الانذار المبكر للربع الثاني لعام 2022.

الفصل الخامس

ميزان المدفوعات

يعد ميزان المدفوعات النافذة التي يطل منها الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي وبالعكس كونه السجل الذي تندرج فيه كافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بين الاقتصاد الوطني والاقتصاد العالمي من خلال علاقات تبادلية مزدوجة تندرج فيها القيود الدائنة والقيود المدينة، ويتبوأ ميزان المدفوعات أهمية بالغة على المستوى الاقتصادي لأية بلد، فضلاً عن ما يدرج فيه من معاملات اقتصادية توضح درجة تداخل بين الاقتصاد المحلي والخارجي من حيث المحتوى لهيكل الإنتاج وقوة الاقتصاد الوطني وقدرته التنافسية، ومدى استجابته لتطور قوى الإنتاج دولياً.

وهناك عدة تعاريف تحدد مفهوم ميزان المدفوعات إلا إن جميع هذه التعاريف لا تخرج أو تتجاهل الدلالات التي يتضمنها التعريف بأنه (سجل إحصائي يبين جميع المعاملات الاقتصادية التي تحدث بين اقتصاد معين والعالم الخارجي خلال مدة زمنية معينة وغالباً ما تكون سنة) ، لذلك فهو يسجل القيمة النقدية للسلع المتبادلة بين البلدان ومشترياتها ومبيعاتها من الأصول والخدمات بمختلف أشكالها، وكذلك الهبات الممنوحة إلى أو المتلقية من بقية العالم، فجميع المعاملات الاقتصادية المتنوعة التي تعبر حدود البلد يتم تسجيلها لتظهر في ميزان المدفوعات.

ويضم ميزان المدفوعات ثلاثة عناصر رئيسة: الأول المعاملات الاقتصادية للبلد مع الأجانب (غير المقيمين) التي تشمل تجارة السلع والخدمات (الميزان التجاري) وحركة رأس المال والتحويلات من جانب واحد سواء أكانت نقدية أم على شكل سلع مادية، ويتمثل العنصر الثاني في صفة المقيمين التي تشمل الأشخاص والشركات والوكالات الحكومية والخاصة، في حين يشمل العنصر الثالث قياس المعاملات الاقتصادية المذكورة خلال مدة زمنية أمدها عام واحدة.

ومن جانب أخر يبين ميزان المدفوعات العرض والطلب على العملة الوطنية اتجاه العملات الأجنبية، ومن ثم يساهم في تحديد القيمة الفعلية لعملة البلد في سوق الصرف الأجنبي، وهنا يمكن الاعتماد على الميزان المذكور كمؤشر لكيفية استخدام سعر الصرف في تعديل المعاملات الاقتصادية الدولية بهدف امتصاص الفائض أو إزالة العجز بوصفة كأداة لكبح أو التخفيف من حدة التضخم أو الركود الناجم عن اختلال ميزان المدفوعات.

مما تقدم يتضح بان سجل ميزان المدفوعات يوفر أداة اقتصادية تحليلية شاملة للاقتصاد المعني من حيث هيكله الإنتاجي وهيكله التصديري والعوامل المؤثرة فيهما، كحجم الاستثمارات ودرجة استغلال الطاقة الإنتاجية، ومستوى التكاليف والأسعار، والمستوى العلمي والتقني، ونوعية الإنتاج وغيرها، فضلا عن ذلك فهو يمثل أداة مهمة لرسم السياسة الخارجية للبلد، وفي هذا السياق تظهر أهمية الميزان واللجوء إليه من قبل الجهات الحكومية لاعطاء التصورات عن الموقف المالي للبلد لمساعدتها في التوصل إلى قرارات بصدد السياسات النقدية والمالية من جهة، ومسائل التجارة والمدفوعات من جهة أخرى.

وفي ضوء ما متوفر من بيانات أظهرت نتائج ميزان المدفوعات العراقي لعام 2019 (على اساس فوب) فائض بلغ (8724.6) مليون دولار، بعد ان سجل في عام 2018 (6595.8) مليون دولار ، والذي انعكس بالتغيرات الحاصلة في الاصول الاحتياطية خلال هذه المدة ، اما في عام 2020 فقد شهد ميزان المدفوعات تراجعاً ليسجل عجزاً بلغ بحدود (8272.2) مليون دولار . وفي عام 2021 فقد سجل ميزان المدفوعات فائضا بلغ (10791.9) مليون دولار نتيجة لزيادة المتحققة في الاصول الاحتياطية للبنك المركزي، وقد أسهمت عدة عوامل في هذا التذبذب والتي يستدل عليها من خلال استعراض مكونات ميزان المدفوعات العراقي وعلى النحو الاتي .

أولاً: الحساب الجاري

يشتمل الحساب الجاري على كافة المعاملات التي تتضمن قيماً اقتصادية والتي تمت بين العراق والعالم الخارجي، كذلك يشمل القيود المعادلة للقيم الاقتصادية الجارية المقدمة أو المستلمة دون مقابل فضلاً عن ذلك فالحساب يؤثر على مستوى الفعاليات الاقتصادية الداخلية من خلال تأثيره في الناتج المحلي الإجمالي بوصفه أحد المؤشرات الرئيسية يعكس سلوك المعتمد في صياغة السياسة الاقتصادية وتنفيذها

فمن بيانات الجدول (43) يتضح بإن صافي الحساب الجاري للمدة (2018- 2021) شهد تغيرات ملحوظة فبعد ان سجل في عام 2018 (34369.5) مليون دولار ، ويعزى ذلك بالدرجة الأساس إلى ارتفاع فائض الميزان التجاري، ليشهد في عامي 2019 و 2020 تراجعا كبيراً فبعد ان سجل في عام 2019 ما قيمته (15762.6) مليون دولار، تراجع ليسجل في عام 2020 قيمة سالبة بلغت (6197.6) مليون دولار ويعود ذلك الى اجراءات الاغلاق وانقطاع سلسلة الامدادات التجارية على الصعيد العالمي للحد من تفشي وباء كورونا . اما في عام 2021 فقد سجل صافي الحساب الجاري فائضا مقداره (24563.4) مليون دولار

جدول (43)

مكونات ميزان المدفوعات للمدة (2018- 2021) (مليون دولار)

الفقرات	2018	2019	2020	2021
اولا: الحساب الجاري	34369.5	15762.6	6197.6	**24563.4**
1. الميزان التجاري	47484.2	32167.6	5901.7	**38362.7**
أ. الصادرات	86359.9	81585.2	46829	**73083.8**
ب. الاستيرادات	38875.7	49417.6	40927.3	**34721.1**
2. صافي الخدمات	(12429.5)	(15547.2)	(9991.8)	**(10809.1)**
3. الدخل الاولي	(1754)	(1166)	(1806.9)	**(2064.2)**
4. الدخل الثانوي	1068.8	308.2	(300.5)	**(926)**
ثانيا: الحساب الرأسمالي	(5.8)	(11.1)	(8.1)	**(17.5)**
ثالثا: الحساب المالي	22302.5	13120.7	(7303.1)	**24993.3**
رابعا: صافي السهو والخطأ	(12061.2)	(2630.8)	(1097.4)	**447.4**
الفائض او العجز في الميزان	6595.8	8724.6	(8272.2)	**10791.9**

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي

- الأرقام بين الاقواس قيم سالبة.

1 - الميزان التجاري

يعد الميزان التجاري المكون الرئيسي في ميزان المدفوعات لما له من أهمية في تقرير المركز الخارجي للاقتصاد سواء كان في حالة فائض أم عجز، فهو سجل يوثق صافي تجارة السلع (التجارة المنظورة) إي الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات خلال المدة محل الحساب، وفي العراق فيكتسب الميزان التجاري اهمية كبيرة مستوحاة من خلال تصدير النفط الخام الذي يعد المكون الرئيسي في صادرات البلد وتوفير العملة الصعبة لتغطية قيم الاستيرادات، وقد سجل الميزان التجاري على اساس فوب انخفاضاً واضحاً في عام 2019 إذ بلغ (32167.6) مليون دولار بعد ان سجل (47484.2) مليون دولار وذلك في عام 2018 وهذا يعود إلى انخفاض الصادرات الكلية من (86359.9) مليون دولار لتصل الى (81585.2) مليون دولار التي تحققت أغلبها من عوائد تصدير النفط الخام، وبالمقابل فقد ارتفعت قيمة الاستيرادات الكلية في عام 2019 لتصل الى (49417.6) مليون دولار، بعد ان سجلت في عام 2018 ما قيمته (38875.7) مليون دولار، ويعود سبب ارتفاع الاستيرادات إلى عجز الناتج المحلي عن تلبية الطلب المحلي المتنامي والناجم عن ضعف الجهاز الإنتاجي، فضلاً عن إعادة أعمار المناطق المحررة وما تتطلبه من تهيئة المستلزمات اللازمة لذلك، وفي عام 2020 فقد شهد سجل الميزان التجاري تراجعا كبيراً ليصل الى (5901.7) مليون دولار والناجم عن تراجع مكوناته اذ بلغت قيمة الصادرات بحدود (46829) مليون دولار في حين بلغت قيمة الاستيرادات (40927.3) مليون دولار. وفي عام 2021 فقد سجل الميزان التجاري فائضا بلغت قيمته (38362.7) مليون دولار والناجم عن زيادة حصة الصادرات الكلية لتسجل (73083.8) مليون دولار بضمنها قيمة النفط الخام العيني المدفوع الى الشركات النفطية الاجنبية بقيمة (10325.7) مليون دولار، اما حصة الاستيرادات الكلية فقد بلغت ما قيمته (34721.1) مليون دولار.

شكل (41)
تطور الحساب الجاري للمدة (2018- 2021)

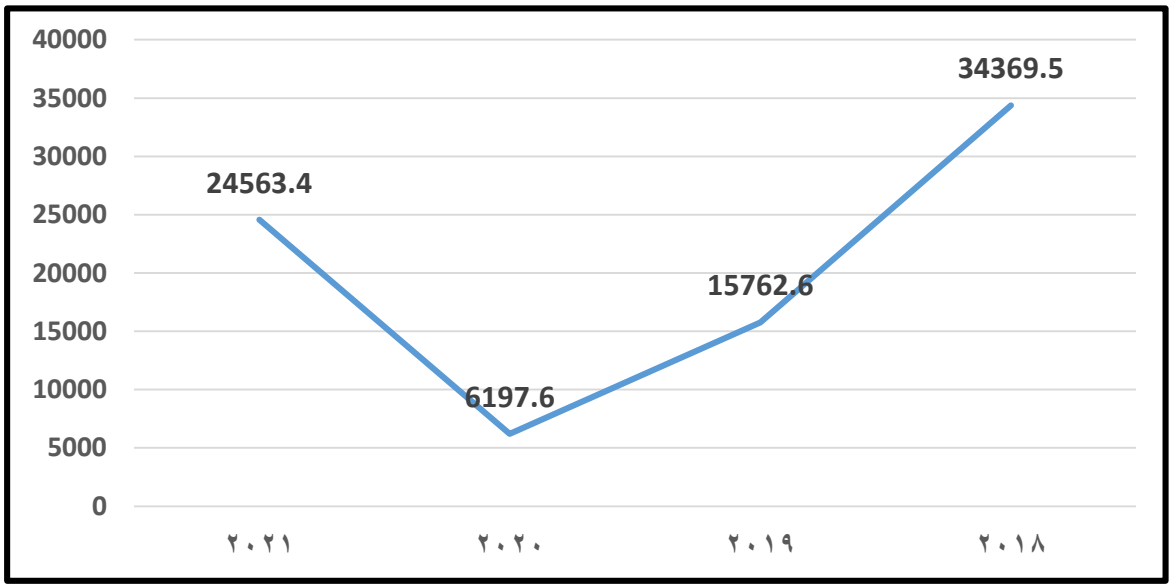

2- صافي الخدمات

يسجل فيه جميع المعاملات الخدمية مثل خدمات النقل والتأمين والسياحة والملاحة والخدمات المالية وغيرها ويسمى بميزان التجارة غير المنظورة، وتشير البيانات الخاصة بحساب الخدمات في ميزان المدفوعات العراقي إلى تسجيل عجز بقيمة(-15547.2) مليون دولار لعام 2019 بعدما كان العجز في عام 2018 (-12429.5) مليون دولار وبزيادة في العجز مقداره (3117.7) مليون دولار، وجاء هذا العجز نتيجة زيادة المدفوعات البالغة (22864.9) مليون دولار اغلبها مدفوعات تتعلق بتكاليف الشحن والتامين على الاستيرادات على أساس تحويلها من (CIF) إلى (FOB)، فضلاً عن زيادة عدد المسافرين إلى الخارج للحصول على الخدمات الطبية والسياحية، في حين بلغ جانب المقبوضات لهذا الحساب (7317.7) مليون دولار تحقق اغلبها في بند السفر والذي يضم القادمين الى العراق من الرعايا العرب والاجانب لأغراض السياحة وزيارة العتبات المقدسة ، اما في عام 2020 فقد استمر سجل صافي الخدمات بالتراجع ليسجل ما قيمته (9991.8) مليون دولار نتيجة زيادة المدفوعات البالغة (13797.5) مليون دولار. وفي عام 2021 فقد اظهر صافي حساب الخدمات عجزاً بلغ (10809.1) مليون دولار ويعود هذا الى زيادة المدفوعات المتعلقة بتكاليف الشحن والتأمين على الاستيرادات لتحويلها من سيف الى فوب والبالغة (15985.8) مليون دولار، وبالمقابل فقد بلغ جانب المقبوضات (5176.7) مليون دولار والذي تحقق من بند السفر للقادمين الى العراق .

3- الدخل الأولي (حساب الدخل)

تم استحداث مصطلح الدخل الأولي استناداً إلى منهجية الطبعة السادسة الخاصة بأرقام ميزان المدفوعات الصادرة عن صندوق النقد الدولي في عام 2009 وحسب المنهجية المتبعة دولي اً، إذ يشير الدخل الذي يقوم على أساس امتلاك مستثمر لأصل مالي، ويتضمن توزيعات الأرباح والأرباح المعاد استثمارها والفائدة ودخل الاستثمار.

سجل هذا الحساب عجز وبنسق متصاعد خلال المدة المدروسة إذ بلغ في عام 2019 (1166-) مليون دولار بعدما سجل في عام 2018 (-1754) مليون دولار. استمر العجز في عام 2020 ليسجل ما قيمته (1086.9) مليون دولار والناجم عن زيادة صافي تعويضات العاملين الذين يعملون خارج مواطنهم الاصلي لأقل من عام إذ بلغت (18.6) مليون دولار ، فيما سجل صافي دخل الاستثمار عجزاً بلغ (1856.6) مليون دولار نتيجة لزيادة المدفوعات والتي تتضمن مدفوعات متعلقة بأرباح الشركات الأجنبية العاملة في العراق والمحولة إلى الخارج ، فضلا عن مدفوعات وزارة المالية الى الخارج عن فوائد الدين العام الخارجي. وفي عام 2021 استمر العجز ليسجل ما قيمته (2064.2) مليون دولار. والناجم عن زيادة صافي تعويضات العاملين الذين يعملون خارج مواطنهم الاصلي لأقل من عام إذ بلغت (21.1) مليون دولار ، فيما سجل صافي حساب دخل الاستثمار عجزاً بلغ (2085.3) مليون دولار نتيجة لزيادة المدفوعات اغلبها تتعلق بأرباح الشركات الأجنبية العاملة في العراق والمحولة إلى الخارج، الى جانب مدفوعات فوائد الدين الخارجي.

4- حساب الدخل الثانوي (التحويلات الجارية بدون مقابل)

تم استحداث هذا الحساب استناداً إلى منهجية الطبعة السادسة الخاصة بأرقام ميزان المدفوعات الصادرة عن صندوق النقد الدولي في عام 2009 وحسب المنهجية المتبعة دولياً، ويدرج فيه تصنيف أكثر تفصيل لأنواع التحويلات الجارية على أساس تكميلي، ويبين حساب الدخل الثانوي التحويلات الجارية بين المقيمين وغير المقيمين وقد تتخذ التحويلات شكلاً نقدياً أو عينياً.

وسجلت نتائج هذه التحويلات فائضا مقداره(308.2) مليون دولار لعام 2019 بعد ان سجل في عام 2018 (1068.8) مليون دولار، اما في عام 2020 فقد سجل حساب الدخل الثانوي تراجعا وبقيمة سالبة بلغت (300.5) مليون دولار نتيجة لزيادة المدفوعات والتي اغلبها تتعلق بتعويضات الكويت والبالغة (1122) مليون دولار ، اما جانب المقبوضات فقد سجلت ما قيمته (791.2) مليون دولار اغلبها منح مقدمة الى العراق من المنظمات الدولية كمساعدات انسانية الى النازحين من المناطق الساخنة، فيما حقق صافي التحويلات الخاصة فائضاً بلغ (38.7) مليون دولار والذي يعود الى المساعدات العائلية المقدمة من قبل غير المقيميين الى ذويهم وتحويلات العاملين الذين يعملون خارج موطنهم الأصلي لأكثر من عام. اما في عام 1202 فقد سجل صافي حساب الدخل الثانوي عجزاً بلغ (926) مليون دولار نتيجة لزيادة المدفوعات والبالغة (1642.4) مليون دولار والتي تتعلق معظمها بتعويضات حرب الخليج البالغة (1592.6) مليون دولار والتي تشكل نسبة (3%) من قيمة النفط الخام المصدر. اما جانب المقبوضات فقد سجلت (782) مليون دولار واغلبها منح مقدمة من المنظمات الدولية الى العراق بصفة مساعدات، في حين سجل صافي التحويلات الخاصة عجزا بلغ (65.6) مليون دولار عن المساعدات العائلية المقدمة من غير المقيمين الى ذويهم وتحويلات العاملين خارج موطنهم الاصلي لاكثر من سنة.

شكل (42)
مكونات الحساب الجاري للمدة (2018- 2021)

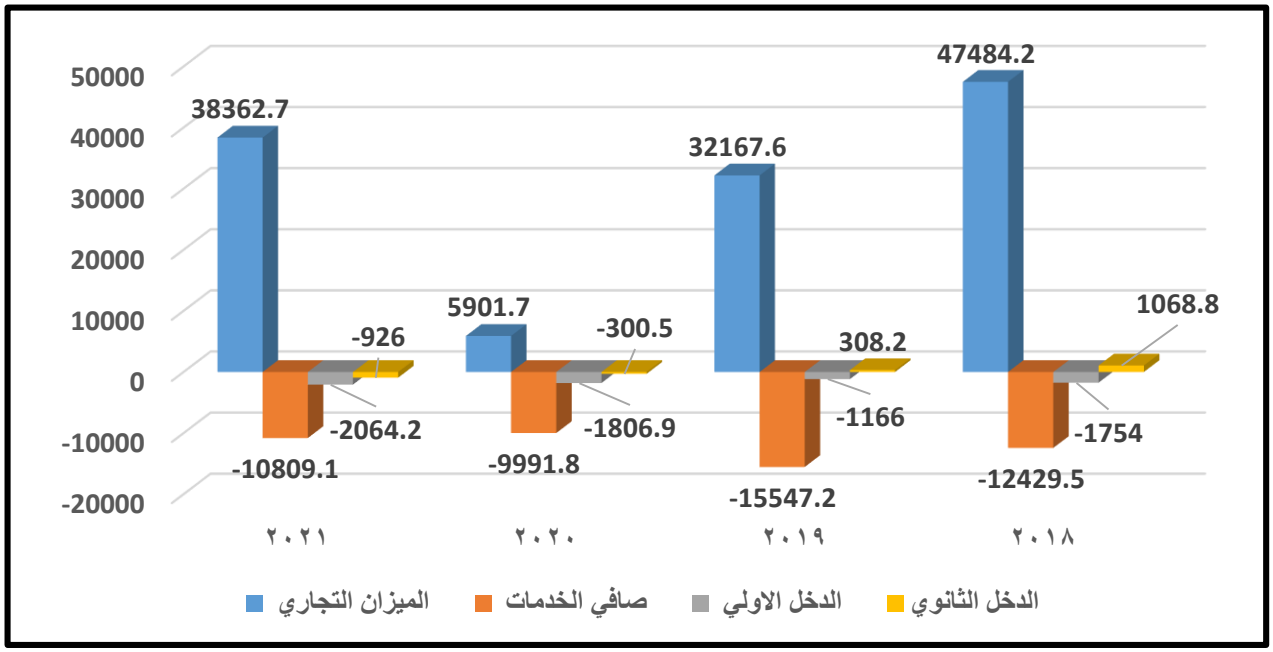

ثانياً: الحساب الرأسمالي

أشارت الطبعة السادسة حسب منهجية صندوق النقد الدولي إلى ضرورة تسجيل القيود المدينة والدائنة لحيازة الأصول غير المنتجة غير المالية والتصرف فيها بصورة منفصلة بدلاً من ترصيدها، والتحويلات الرأسمالية بين المقيمين وغير المقيمين . إذ يمثل الجانب الدائن من هذا الحساب المساعدات والتحويلات الرأسمالية المقدمة إلى العراق من الخارج ، أما الجانب المدين من هذا الحساب فيمثل التحويلات الرأسمالية إلى الخارج .

وتشير نتائج هذا الحساب بتحقيق عجزاً بلغت قيمته (-11.1) مليون دولار وذلك في عام 2019 بعد ان حقق في عام 2018 عجز بلغ (-5.8) مليون دولار، بسبب عدم ملائمة البيئة الاستثمارية لجذب رؤوس الأموال إلى داخل البلد ، وفي عام 2020 فقد حقق هذا الحساب عجزاً وبقيمة (8.1) مليون دولار. اما في عام 2021 فقد حقق صافي الحساب الراسمالي عجزاً بلغ (17.5) مليون دولار.

شكل (43)

تطور الحساب الرأسمالي للمدة (2018- 2021)

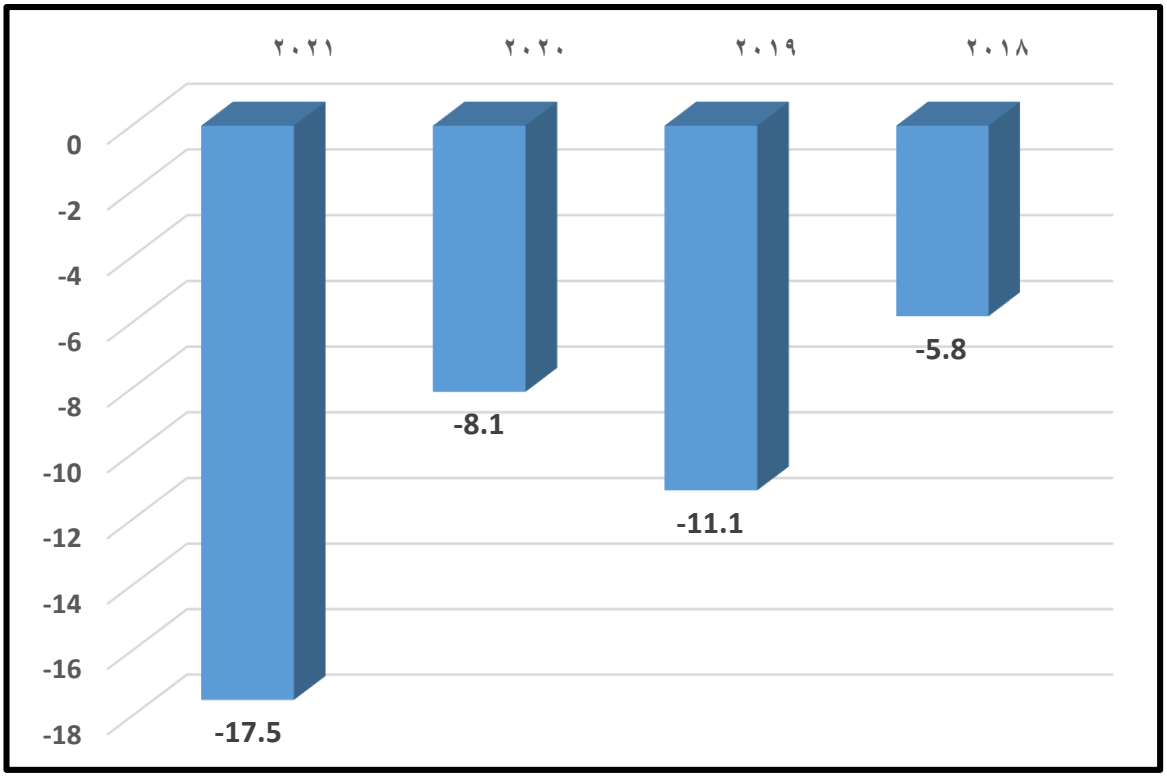

ثالثاً: الحساب المالي

يضم هذا الحساب صافي قيمة عمليات اقتناء الأصول والخصوم المالية والتصرف فيها، وسجل هذا الحساب فائضاً بلغ (13120.7) مليون دولار لعام 2019 إذ إن فائض الحساب المالي جاء نتيجة فائض في صافي الاستثمار المباشر إذ بلغ (3269.8) مليون دولار نتيجة للتغيرات التي طرأت على كل من الأصول والخصوم المالية الخارجية ، وفي عام 2020 فقد سجل تراجعا بلغت قيمته (7303.1) مليون دولار. وفي عام 2021 فقد حقق صافي الحساب المالي تطورات ايجابية ملحوظة وليسجل مبلغا قدره (24993.3) مليون دولار ويعود ذلك الى التغيرات التي طرأت في كل من الاصول والخصوم المالية الخارجية، وفيما يلي استعراض لمكونات هذا الحساب:-

1- صافي الاستثمار المباشر

حقق صافي هذا الحساب خلال عام 2021 فائضا بلغت قيمته (2771.9) مليون دولار نتيجة الزيادة في الاصول المالية الخارجية وبقيمة (134.6) مليون دولار، مع انخفاض في الخصوم المالية بقيمة (2637.3) مليون دولار عن تسديد الكلف الرأسمالية للحقول النفطية المقدمة من قبل مقاولي عقود الخدمة للشركات النفطية الأجنبية العاملة في العراق .

2- صافي استثمار الحافظة

حقق صافي استثمار الحافظة خلال عام 2021 انخفاضاً مقداره (270.1) مليون دولار نتيجة الانخفاض في استثمارات المحفظة الاستثمارية للأوراق المالية لوزارة الدفاع بقيمة (618.7) مليون دولار، مع انخفاض الخصوم المالية للحكومة العامة بقيمة (348.6) مليون دولار.

3- صافي الاستثمار الآخر

حقق صافي الاستثمار الآخر خلال عام 2021 مبلغاً مقداره (11699.6) مليون دولار، نتيجة زيادة الأصول المالية لكل القطاع الرسمي والبالغة (5530.3) مليون دولار وشركات الايداع الأخرى والبالغة (1540.2) مليون دولار، وصافي الودائع في الخارج بقيمة (803.9) مليون دولار ، في حين حقق جانب المطلوبات لهذا الحساب انخفاضاً في الخصوم المالية بقيمة (3858.5) مليون دولار نتيجة انخفاض التزامات الحكومة تجاه مقاولي عقود الخدمة للشركات النفطية الأجنبية العاملة في العراق بقيمة (1608.5) مليون دولار ، فضلا عن تسديدات الأقساط عن القروض الممنوحة للعراق البالغة (3114.2) مليون دولار ، في حين سجلت الخصوم المالية لشركات الإيداع الأخرى زيادة بلغت (33.3) مليون دولار.

4- الأصول الاحتياطية (الاحتياطيات الرسمية)

حققت الأصول الاحتياطية للبنك المركزي فائضا خلال عام 2021 بلغ (10791.9) مليون دولار نتيجة زيادة الموجودات الأجنبية للبنك المركزي من العملة والودائع، واستثمارات البنك المركزي في محفظة الأوراق المالية خلال هذه المدة.

رابعاً: صافي السهو والخطأ

بعد تسجيل قيود الميزان التجاري بطريقة القيد المزدوج ينبغي إن يتساوى إجمالي الجانب المدين مع إجمالي الجانب الدائن حكم اً ، فإذا لم تتحقق هذه التسوية لسبب ما تضاف فقرة أخيرة على الميزان لمعادلة الجانبين تسمى فقرة صافي السهو والخطأ، ويشتق صافي السهو والخطأ كقيمة باقية من صافي الحساب المالي مطروحاً من الحساب الجاري والحساب الرأسمالي.

ومن ملاحظة شكل (44) فقد سجل صافي السهو والخطأ خلال عام 2021 مبلغ قدره (447.4) مليون دولار وقد ظهرت هذه الفقرة باشارة موجبة مما يعني إن هناك معاملات دائنة لم تسجل في ميزان المدفوعات، أو لم تغطى بالكامل لعدم توافرها من المصدر، او قد تكون هناك قيود مدينة قدرت بأكثر من قيمتها.

شكل (44)
صافي السهو والخطأ للمدة (2018- 2021)

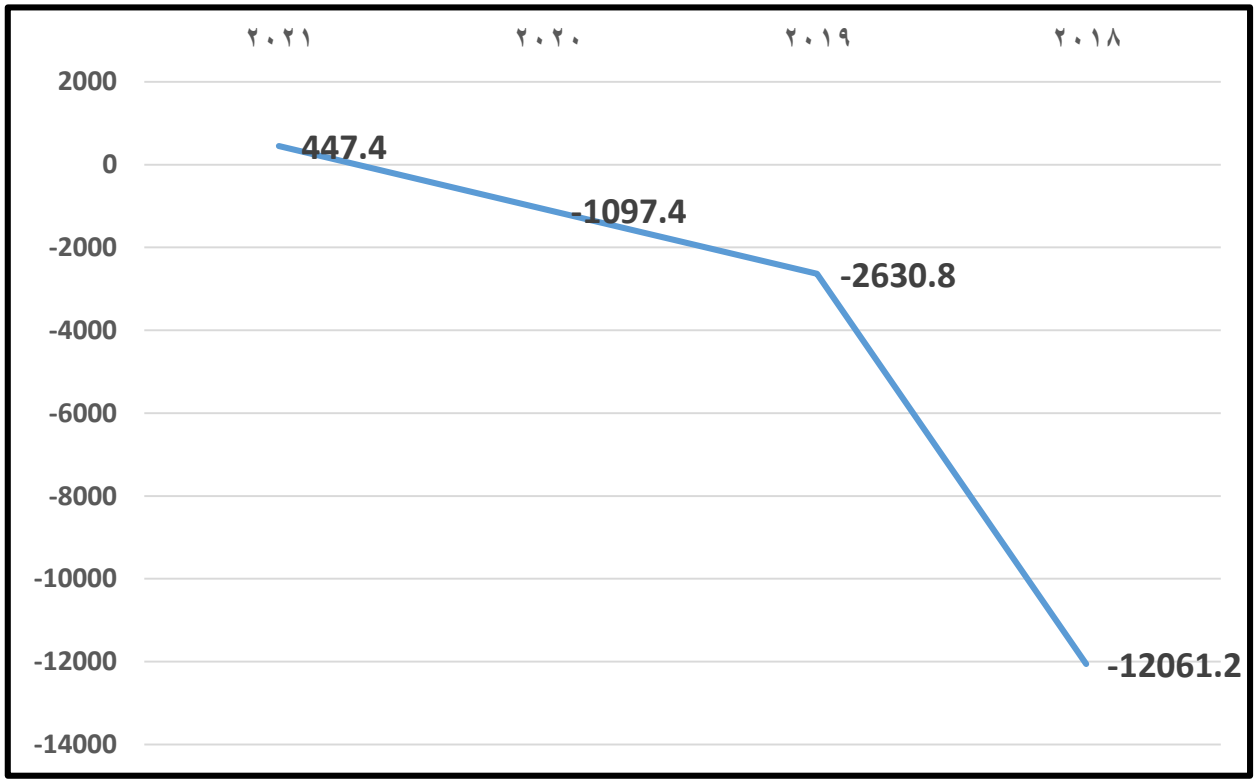

الفصل السادس
التجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية مؤشراً للقدرة الإنتاجية التنافسية ومعياراً لتطور البلدان وتوازنها، والتي من خلالها تطل على العالم الخارجي فيتم التفاعل بين محيطين أو أكثر سواء كان إقليمي أم دولي، ويرتبط هذا المؤشر بالإمكانات الإنتاجية المتاحة وقدرة البلد على التصدير والاستيراد وانعكاس ذلك على رصيده من العملات وما لذلك من اثأر على الميزان التجاري، اذ تركز غالبية البلدان على دراسة وتحليل التجارة الخارجية بغية الاستدلال على مدى فاعليتها في النشاط التجاري الدولي من خلال مساهمة مكوناتها والمتمثلة بالصادرات والاستيرادات مع البلدان الأخرى، وما يمكن ان تضطلع به في تحقيق التوازن بين العرض والطلب عن طريق تصريف فائض السلع القابلة للتصدير واستيراد مجموعة من السلع لسد حاجة السوق المحلي والناجم عن النقص في الإنتاج أو لان تكلفة إنتاجها عالية، الأمر الذي انعكس في حجم وتركيب اتجاهات التجارة الخارجية والتطورات التي شهدتها خلال سنوات الماضية وذلك تماشياً مع تطور الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد والانفتاح على البلدان المجاورة.

ولرصد تطورات التجارة الخارجية في العراق خلال المدة (2018- 2021) والتي يستدل عليها من خلال حركة الاستيرادات والصادرات وكالاتي: -

أولاً: إجمالي الاستيرادات للمدة (2018- 2021)

تعد الاستيرادات المكون الأول من مكونات التجارة الخارجية بوصفها تعكس مدى اعتماد هذا الاقتصاد على الأسواق العالمية، إذ من خلالها يمكن الحصول على مختلف السلع الإنتاجية غير المتوفرة محلي اً، إما لأنها تنتج بكميات غير كافية لاتسد حاجة السوق المحلية أو انها تنتج بتكلفة اقتصادية عالية ومن ثم فالحل يكمن في استيرادها، ومن خلال بيانات الجدول (44) الذي يرصد حركة الاستيرادات خلال المدة محل البحث يتضح بان إجمالي استيرادات العراق قد شهدت تغيرات ملحوظة فبعد ان سجلت في عام في عام 2018 بحدود (43804.5) مليار دينار، اما في عام 2019 فقد تراجع اجمالي الاستيرادات في العراق ليصل الى (24803.2) مليار دينار، واستمر اجمالي الاستيرادات بالتراجع ليسجل في عام 2020 ما قيمته (18390.7) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي بلغ (-25.9%) بالمقارنة مع العام السابق. اما في عام 2021 فقد سجلت الاستيرادات (20438.2) مليار دينار. وبغية تتبع هيكل الاستيرادات وتحليلها حسب مكوناتها للوقوف على مدى مرونة الجهاز الإنتاجي في تلبية متطلبات حاجة الاقتصاد العراقي، فهي تقسم إلى: -

1- الاستيرادات السلعية غير النفطية

تشمل جميع السلع التي يقوم العراق باستيرادها لسد حاجة السوق المحلي، فمن بيانات الجدول (44) يتضح بان الاستيرادات السلعية غير النفطية تساهم بالجزء الأكبر في تكوين إجمالي الاستيرادات فبعد ان سجلت الاستيرادات في عام 2018 ما قيمته (40479.1) مليار دينار وبنسبة مساهمة بلغت (92.4%) من اجمالي الاستيرادات، اما في عام 2019 فقد بلغت الاستيرادات السلعية غير النفطية (21524) مليار دينار وبنسبة مساهمة بلغت (86.8%) وفي عام 2020 فقد بلغت بحدود (16532.3) مليار دينار وبنسبة مساهمة (89.9%). اما في عام 2021 فقد بلغت بحدود (15582.5) مليار دينار وبنسبة مساهمة (76.2%) ومع هذا التراجع في قيمتها الاجمالية الا انها لاتزال مرتفعة، ويعزى ذلك إلى عجز الجهاز الإنتاجي وقصوره في تلبية الطلب المحلي المتنامي بشقيه الحكومي والخاص، والناجم عن عدم وجود بيئة اعمال تشجع على استثمار الفرص المتاحة والذي اثر بدرجة كبيرة على الوضع الاقتصادي مما أدى إلى عزوف المستثمرين عن إقامة المشاريع الإنتاجية من جهة وغياب الدعم الحكومي للمشاريع الإنتاجية من جهة أخرى، فضلاً عن عدم تفعيل القوانين المتعلقة بالاستثمار مما أدى إلى ضعف الاستثمار المحلي لاسيما إن زيادة الطلب المحلي لم يشكل حافز للولوج في مثل هذه المجالات الأمر الذي انعكس في بقاء الطاقات الإنتاجية ثابتة ومن ثم الاعتماد على السوق الخارجية لتغطية العجز في المعروض السلعي وكما موضح في الشكل (45).

شكل(45)
الاستيرادات السلعية (غير النفطية) للمدة (2018- 2021)

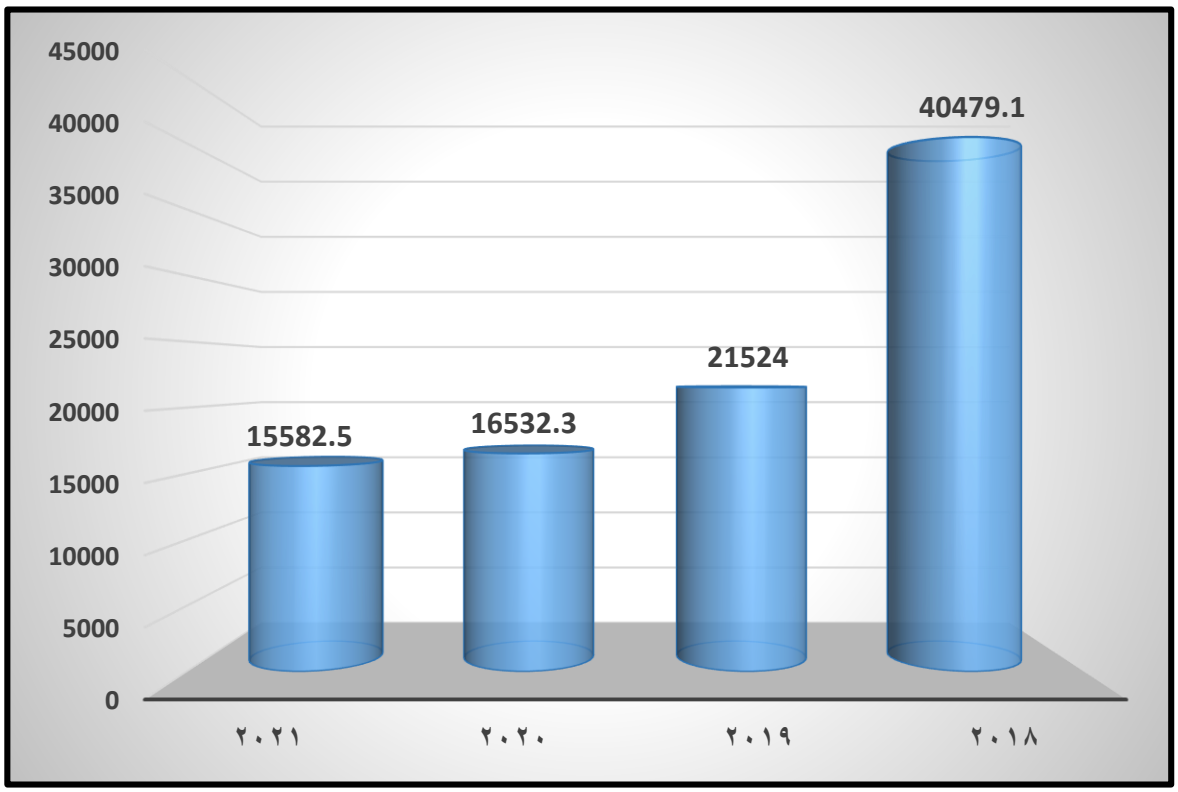

2- الاستيرادات المنتجات النفطية

شكلت الاستيرادات من المنتجات النفطية في عام 2018 بحدود (3325.4) مليار دينار وبنسبة مساهمة بلغت (7.6%) . وفي عام 2019 فقد انخفضت استيرادات المنتجات النفطية لتسجل (3279.8) مليار دينار وبنسبة مساهمة بلغت (13.2%) اما في عام 2020 فقد استمرت بالتراجع لتسجل ما قيمته (1858.4) مليار دينارو بنسبة مساهمة بلغت (10.1 %) . اما في عام 2021 فقد بلغت استيرادات المنتجات النفطية (4855.7) مليار دينار ولنشكل نسبة مساهمة (23.8%)

شكل(46)
استيرادات المنتجات النفطية للمدة(2018- 2021)

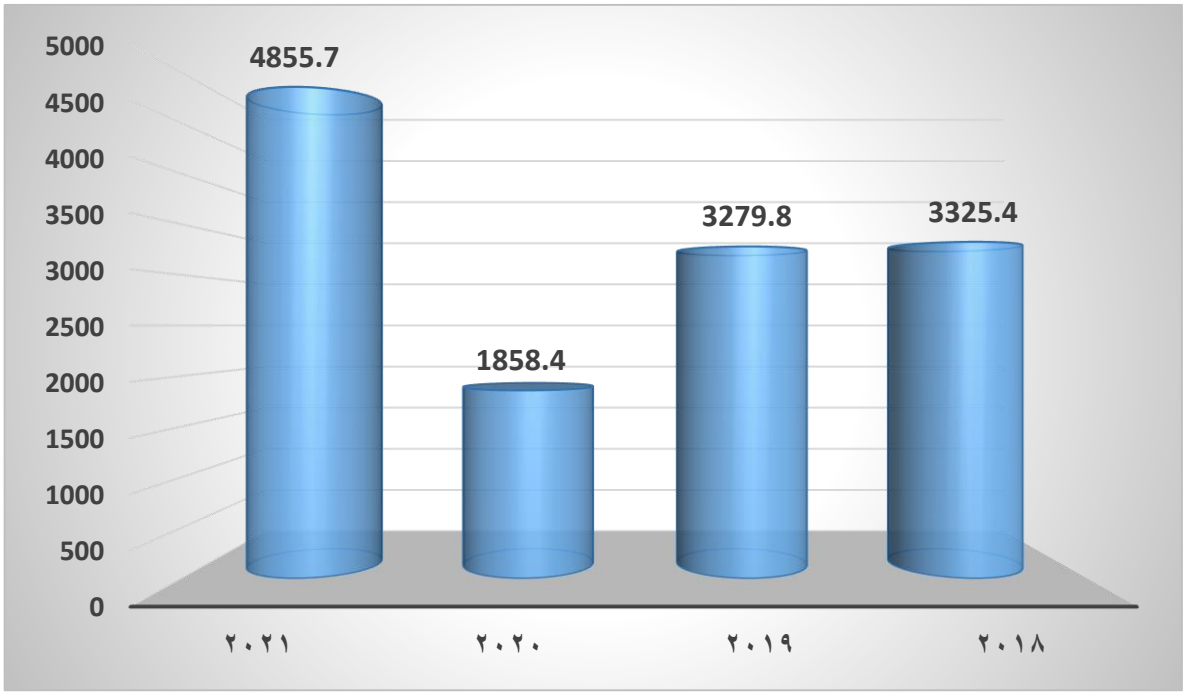

جدول (44)
الاستيرادات السلعية والمنتجات النفطية للمدة (2018- 2021)

اسم السلعة		2018			2019			2020			2021			معدل التغير %
		مليون دولار	مليار دينار	نسبة مساهمة	مليون دولار	مليار دينار	نسبة مساهمة	مليون دولار	مليار دينار	نسبة مساهمة	مليون دولار	مليار دينار	نسبة مساهمة	
الاستيرادات السلعية غير النفطية		34139.3	40479.1	92.4	18128.6	21524.0	86.8	13836.3	16532.3	89.9	10663.8	15582.5	76.2	5.7 -
استيرادات المنتجات النفطية	الغاز السائل	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
	البنزين	1819.6	2150.7	4.9	1762.8	2083.6	8.4	919.4	1094.1	5.9	2543.6	3739.1	18.3	241.8
	النفط الأبيض	67.7	79.9	0.2	66.2	78.2	0.3	84.4	100.4	0.6	102.3	150.4	0.8	49.7
	زيت الغاز	926.1	1094.7	2.5	945.7	1118	4.5	557.9	663.9	3.6	657.3	966.2	4.7	45.5
مجموع استيرادات المنتجات النفطية		2813.4	3325.4	7.6	2774.7	3279.8	13.2	1561.7	1858.4	10.1	3303.2	4855.7	23.8	161.3
إجمالي الاستيرادات		36952.7	43804.5	100	20903.3	24803.8	100	15398	18390.7	100	13967	20438.2	100	11.2

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية إحصاءات التجارة ، التقرير السنوي للاستيرادات .

شكل (47)

إجمالي قيمة الاستيرادات للمدة (2018- 2021)

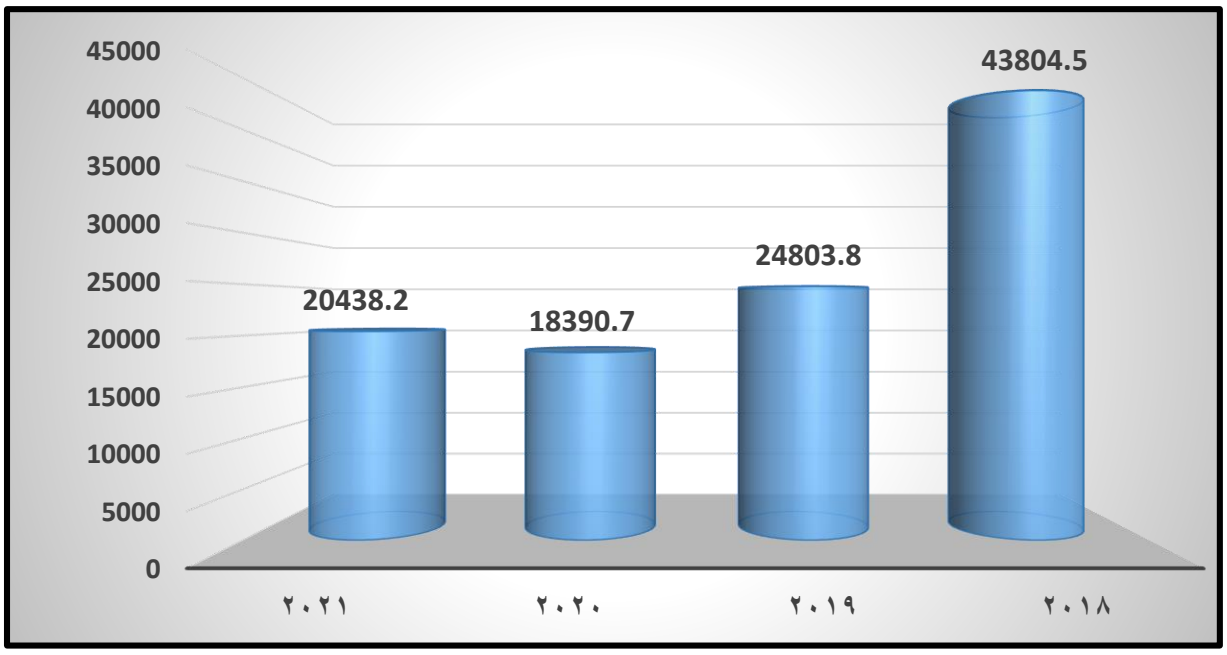

وفيما يتعلق بحركة الاستيرادات وحسب الأشهر لعام 2021 والتي يستدل عليها من خلال بيانات الجدول (45) يتضح بانها قد سجلت في شهر تشرين الاول من عام 2021 أعلى قيمة من إجمالي الاستيرادات إذ بلغت (2879.2) مليار دينار، وبنسبة إسهام (14.1%) لتسجل استيراد المنتجات النفطية في شهر تشرين اول أعلى قيمة لتصل الى (0.741) مليار دينار وبنسبة مساهمة (15.3%) ، إما بالنسبة للاستيرادات السلعية فقد شهدت في شهر تشرين الاول أعلى قيمة وبحدود(2138.2) مليار دينار وبنسبة اسهام بلغت (13.7%).

جدول (45)

الاستيرادات حسب الاشهر لعام 2021

الشهر			السلعية		الاهمية النسبية %	المنتجات النفطية		الاهمية النسبية %	اجمالي الاستيرادات		الاهمية النسبية %
			مليون دولار	مليون دينار		مليون دولار	مليون دينار		مليون دولار	مليون دينار	
النصف الاول	الربع الاول	كانون الثاني	1.223.1	1.786.440.2	11.5	221.8	326.046	6.7	1.444.9	2.112.486	10.3
		شباط	706.3	1.031.620.9	6.6	226.8	333.396	6.9	933.1	1.365.017	6.7
		اذار	1.040.6	1.519.525.3	9.8	222.1	326.487	6.7	1.262.7	1.846.012	9.0
	مجموع الفصل الأول		**2.970.0**	**4.337.586.4**	**27.9**	**670.7**	**985.929.0**	**20.3**	**3.640.7**	**5.323.515.4**	**26.0**
	الربع الثاني	نيسان	642.4	938.326.8	6.0	162.1	238.287	4.9	804.5	1.176.614	5.8
		ايار	594.8	868.536.9	5.6	238.4	350.448	7.2	833.2	1.218.985	6.0
		حزيران	810.0	1.182.637.6	7.6	270.4	397.488	8.2	1.080.4	1.580.126	7.7
	مجموع الفصل الثاني		**2.047.2**	**2.989.501.3**	**19.2**	**670.9**	**986.223.0**	**20.3**	**2.718.1**	**3.975.724.3**	**19.5**
النصف الأول			**5.017.2**	**7.327.087.7**	**47.1**	**1.341.6**	**1.972.152.0**	**40.6**	**6.358.8**	**9.299.239.7**	**45.5**
النصف الثاني	الربع الثالث	تموز	684.0	998.768.5	6.4	465.6	684.432	14.1	1.149.6	1.683.201	8.2
		أب	1.109.9	1.620.570.3	10.4	180.3	265.041	5.4	1.290.2	1.885.611	9.2
		ايلول	722.4	1.054.760.8	6.8	207.3	304.731	6.3	929.7	1.359.492	6.7
	مجموع الفصل الثالث		**2.516.3**	**3.674.099.6**	**23.6**	**853.2**	**1.254.204.0**	**25.8**	**3.369.5**	**4.928.303.6**	**24.1**
	الربع الرابع	تشرين الاول	1.461.1	2.138.171.4	13.7	504.1	741.027	15.3	1.965.2	2.879.198	14.1
		تشرين الثاني	897.6	1.314.621.6	8.4	372.6	547.722	11.3	1.270.2	1.862.344	9.1
		كانون الاول	771.6	1.128.478.5	7.2	231.7	340.599	7.0	1.003.3	1.469.078	7.2
	مجموع الفصل الرابع		**3.130.3**	**4.581.271.5**	**29.3**	**1.108.4**	**1.629.348.0**	**33.6**	**4.238.7**	**6.210.619.5**	**30.4**
النصف الثاني			**5.646.6**	**8.255.371.1**	**52.9**	**1.961.6**	**2.883.552.0**	**59.4**	**7.608.2**	**11.138.923.1**	**54.5**
المجموع العام			**10.663.8**	**15.582.458.8**	**100.0**	**3.303.2**	**4.855.704.0**	**100.0**	**13.967.0**	**20.438.162.8**	**100.0**

المصدر :الجهاز المركزي للاحصاء – مديرية احصاءات التجارة .

➢ **الاستيرادات السلعية (غير النفطية) لأهم الشركاء التجاريين للعراق في عامي 2020 و2021**

يتطلع العراق إلى تطوير وتعزيز علاقاته مع جميع بلدان العالم ، من خلال توسيع أفاق التبادل التجاري وحسب المزايا النسبية التي تمتلكها البلدان، فهناك مجموعة من الشركاء التجاريين يرتبطون بعلاقات تجارية واسعة مع العراق ويحظون بالأولوية في التعامل وهو ما يتجلى بشكل واضح من خلال بيانات الجدول (46) إذ تبوئت الصين المرتبة الأولى عام 2021 لتشكل قيمة ما تم استيراده منها (2353.5) مليون دولار بما يعادل (3436.7) مليار دينار ولتشكل ما نسبته (22.1%) من اجمالي الاستيرادات السلعية لتحافظ على ترتيبها كما في عام 2020 لتشكل قيمة ما تم استيراده منها (2187.9) مليون دولار بما يعادل (2614.5) مليار دينار وبنسبة (15.8%) من إجمالي الاستيرادات السلعية ، تلتها ايران بالمرتبة الثانية وبقيمة (2169.3) مليون دولار وبما يعادل(3175.2) مليار دينار لتشكل نسبة مساهمة (20.4%) من إجمالي الاستيرادات السلعية غير النفطية بعد إن احتلت المرتبة الرابعة وبنسبة مساهمة بلغت (9.2%) وذلك في عام 2020 ، ومن ثم تلتها اوكرانيا ولتحافظ على ترتيبها كما هو الحال في العام السابق لتسجل ما قيمه (799.8) مليون دولار أي ما يعادل (1167.8) مليار دينار وبنسبة مساهمة بلغت (7.5%) من إجمالي الاستيرادات السلعية (غير النفطية) وهكذا بالنسبة الى بقية البلدان وكما موضح في الجدول (46) والشكل (47) .

جدول (46)

الاستيرادات السلعية (غير النفطية) لاهم الشركاء التجاريين للعراق في عامي 2020و 2021

البلد	2020			2021			
	قيمة الاستيرادات		نسبة المساهمة %	البلد	قيمة الاستيرادات		نسبة المساهمة %
	مليون دولار	مليار دينار			مليون دولار	مليار دينار	
الصين	2187.9	2614.5	15.8	الصين	2353.5	3436.7	22.1
كوريا الجنوبية	1975.1	2356.5	14.3	ايران	2169.3	3175.2	20.4
اوكرانيا	1542.5	1839.4	11.1	اوكرانيا	799.8	1167.8	7.5
إيران	1278.3	1526. 2	9.2	امريكا	718.8	1049.7	6.7
امريكا	979.3	1169.1	7.1	الهند	636.3	931	6
الارجنتين	767.4	913.2	5.5	كوريا الجنوبية	554.5	809.7	5.2
الهند	636.5	760.6	4.6	اليابان	321.4	469.3	3
تركيا	433.7	519.2	3.1	المانيا	319.2	466.1	3
الاتحاد الاوربي	399.3	476.5	2.9	البرازيل	294	429.3	2.7
المانيا	358.3	427..3	2.6	الاردن	228.3	333.6	2.1
دول اخرى	3278	3929.7	23.8	دول اخرى	2268.7	3314.2	21.3
المجموع العام	13836.3	16532.3	100	المجموع العام	10663.8	15582.5	100

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية إحصاءات التجارة ، التقرير السنوي للاستيرادات .

شكل (48)

نسبة الاستيرادات السلعية (غير النفطية) لاهم الشركاء التجاريين للعراق لعام 2021(%)

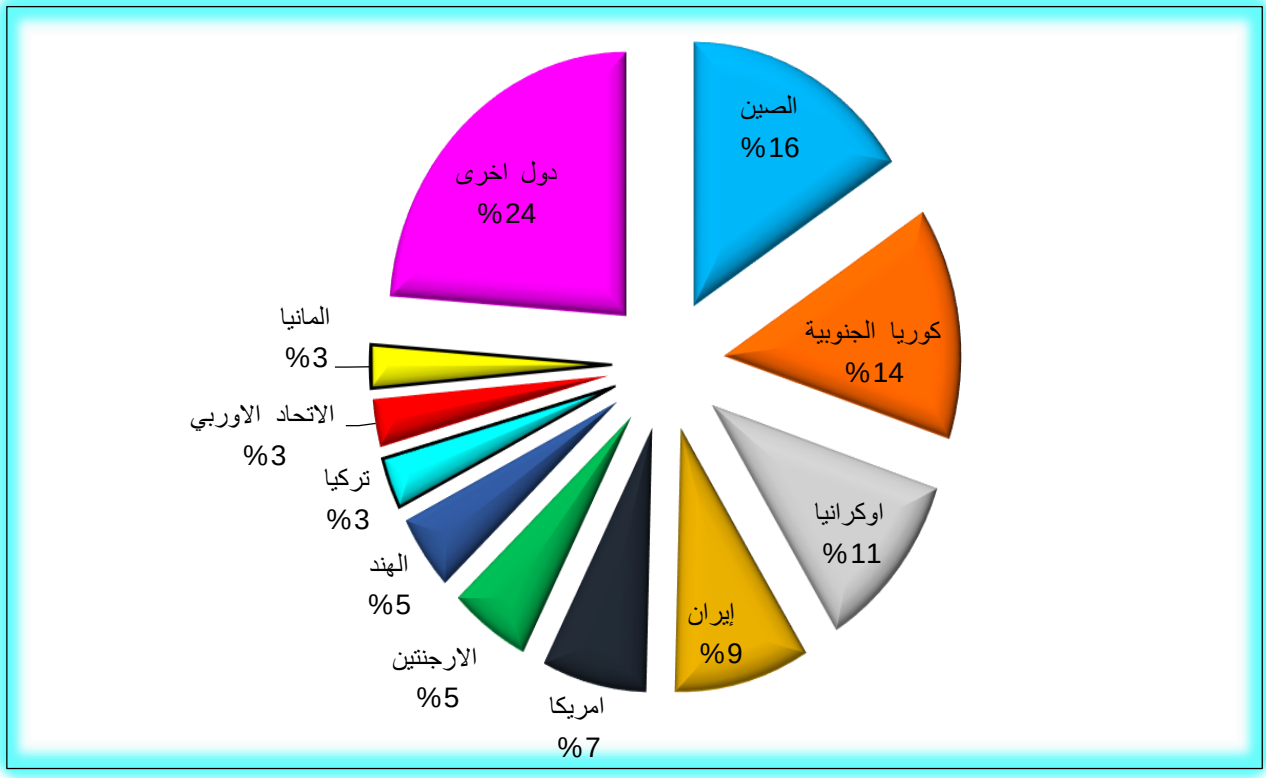

ثانياً: إجمالي الصادرات للمدة (2018- 2021)

تعد الصادرات المنظورة المحور الأساسي لرسم السياسة الاقتصادية. ومن أهم مصادر الحصول على النقد الأجنبي التي تخفف من قيود الضغط على ميزان المدفوعات ، إذ تهدف استراتيجية تطوير الصادرات لأي بلد ومن خلال السياسة الاقتصادية المرسومة إلى إمكانية زيادة إنتاج السلع والخدمات التي لها القدرة على المنافسة في الاسوق العالمية ، ومن ثم فان دراسة تطور الصادرات الوطنية له أهمية خاصة في متابعة وتقييم قطاع التجارة الخارجية لاسيما إن تحليل البيانات الخاصة بها يمكن من خلالها الوقوف على درجة النمو الاقتصادي ، الأمر الذي دفع العديد من البلدان على تشجيع الصادرات وتوظيف سياسات النمو المقاد بالصادرات كونها ستسهم في تحفيز الاقتصاد عن طريق زيادة معدل تكوين رأس المال وتعزيز قدراته الإنتاجية ، فمن خلال بيانات الجدول (47) الذي يجسد هيكل الصادرات العراقية والتي تتألف من (النفط الخام ، المنتجات النفطية ، صادرات سلعية) يتضح بان إجمالي الصادرات قد شهدت تغيرات ملحوظة فبعد ان سجلت في عام 2018 (100684.6) مليار دينار نتيجة تحسن أسعار النفط الخام في السوق الدولية ، اما في عامي 2019 و 2020 فقد شهدت قيمة اجمالي الصادرات انخفاضاً لتسجل ما قيمته (98225.3) مليار دينار و(57141.5) مليار دينار على التوالي ويعود ذلك الى الازمة الصحية التي اجتاحت اغلب دول العالم على اثر تفشي جائحة كورونا وتداعياتها السلبية على معظم

المؤشرات الاقتصادية ومنها الصادرات ، هذه التذبذبات في قيمة الصادرات تعكس عدم التنوع الاقتصادي وان المكون الرئيسي للصادرات هي النفط الخام إذ يشكل اكثر من (95%) من إجمالي الصادرات والجزء المتبقي هي من الصادرات السلعية والمنتجات النفطية. وتجدر الإشارة الى انه عند مقارنة قيمة الصادرات بعملة الدولار الأمريكي مع قيمتها بالدينار العراقي فقد تم الاعتماد على سعر الصرف (1190) دينار مقابل الدولار الأمريكي وحسب السعر المعلن من قبل البنك المركزي العراقي فيما يتعلق بأسعار النفط الخام والمنتجات النفطية اما بخصوص البيانات المتعلقة بالصادرات السلعية الأخرى فقد تم الاعتماد على أسعار الصرف المبينة في التصريحات الكمركية . اما في عام 2021 فقد بلغ اجمالي الصادرات (121560) مليار دينار.

جدول (47)
اجمالي قيمة الصادرات للمدة (2018- 2021)

اسم السلعة	2018			2019			2020			2021		
	مليون دولار	مليار دينار	نسبة المساهمة	مليون دولار	مليار دينار	نسبة المساهمة	مليون دولار	مليار دينار	نسبة المساهمة	مليون دولار	مليار دينار	نسبة المساهمة
النفط الخام	83814.9	99069.2	98.4	78527.0	92818.9	94.4	41756	49689.6	86.9	75650.5	109693.2	90.24
المنتجات النفطية												
زيت الوقود الاعتيادي	0.0	0.0	0.0	726.8	859.0	0.8	1911.1	2274.2	3.9	2984.6	4327.7	3.56
نفثا	337.1	398.5	0.4	519.0	613.3	0.6	425.8	506.7	0.88	902.9	1309.2	1.08
بنزين طبيعي	0.0	0.0	0.0	42.9	50.7	0.05	16.1	19.2	0.03	50.9	73.8	0.06
تقطير فراغي	0.0	0.0	0.0	20.4	24.1	0.02	19.2	22.8	0.04	37.2	53.9	0.04
اسفلت	4.4	5.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0	0	0	4.7	6.8	0.01
مجموع المنتجات النفطية	341.5	403.7	0.4	1309.0	1547.2	1.5	2372.2	2822.9	4.9	4001.3	5801.9	4.77
صادرات سلعية	1025.4	1212	1.2	3265.0	3859.1	3.9	3765.3	4629.0	8.1	4183.1	6064.9	4.99
المجموع	85181.8	100684.9	100	83101.0	98225.3	100	47893.5	57141.5	100	83834.9	121560	100

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية إحصاءات التجارة ، التقرير السنوي للصادرات.

تم اعتماد قيمة الصادرات بالدينار العراقي في احتساب نسبة المساهمة.

شكل (49)
إجمالي قيمة الصادرات للمدة (2018 - 2021)

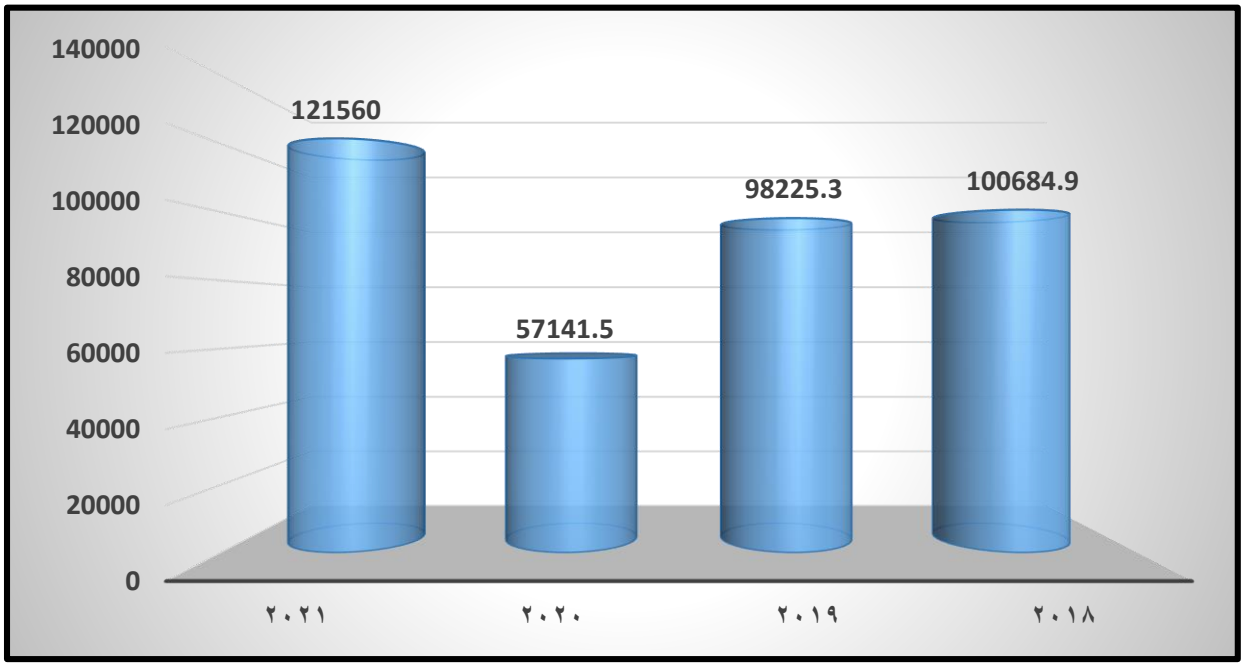

ولرصد تطور هيكل الصادرات العراقية من خلال تتبع حركة مكوناتها والتي يمكن توضيحها من خلال الاتي:

1- صادرات النفط الخام

شهدت قيمة صادرات النفط الخام تطورات ملموسة فبعد ان سجلت في عام 2018 ما قيمته (83814.9) مليار دينار وباهمية نسبية بلغت (98.4%) نتيجة لتحسن اسعار النفط في الاسواق الدولية، اما في عام 2019 فقد تراجعت قيمة الصادرات النفطية لتسجل (92819) مليار دينار. وفي عام 2020 فقد سجلت الصادرات النفط الخام ما قيمته (49689.6) مليار دينار على التوالي وبنسبة تغير سنوي سالب بلغت (-46.5%) مقارنة مع العام السابق، ويعود ذلك الى الازمة المزدوجة (صحية واقتصادية) التي اجتاحت العالم. اما في عام 2021 فقد شهدت صادرات النفط الخام تحسناً ملحوظاً لتسجل ما قيمته (109693.2) مليار دينار وبأهمية نسبية بلغت (90.2%) وذلك بفعل تعافي الاقتصاد العالمي من تداعيات جائحة كورونا وتخفيف قيود واجراءات الاغلاق بين البلدان.

شكل(50)

اجمالي قيمة صادرات النفط الخام للمدة (2018 -2021)

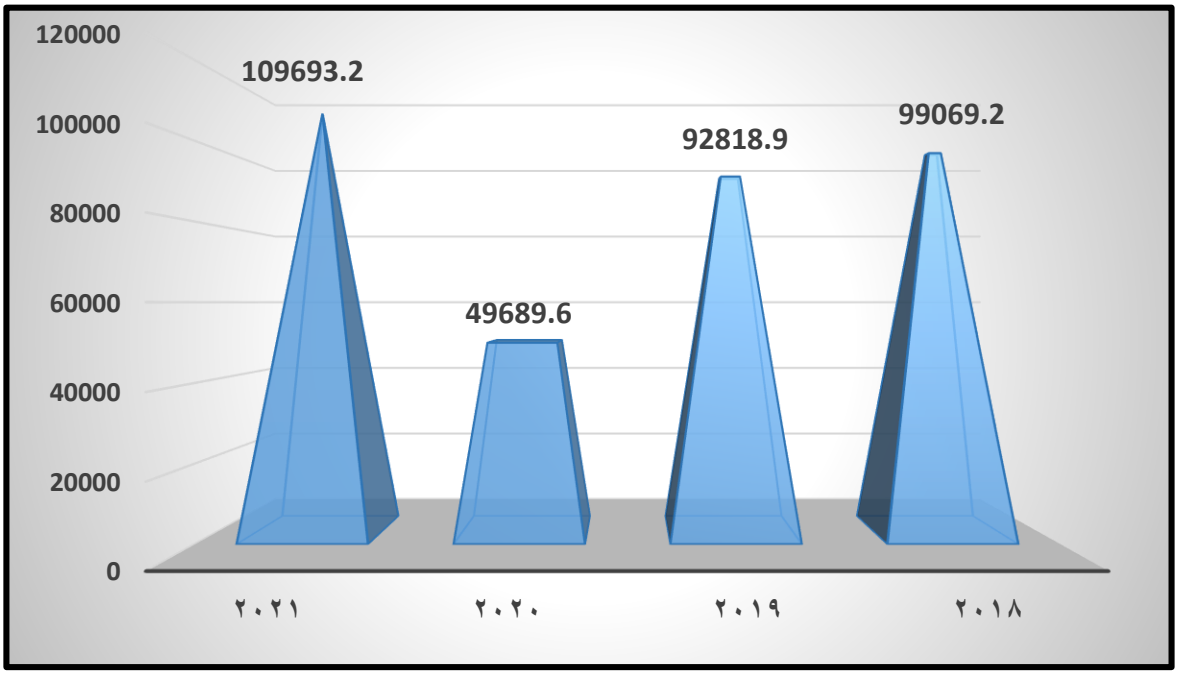

وعند تتبع اجمالي قيمة الصادرات النفط الخام وحسب الاشهر لعام 2022 وحسب ما توضحه بيانات الجدول (49) فقد شهد شهر تشرين الاول اعلى قيمة لصادرات النفط الخام والتي بلغت (11116.4) مليار دينار لتشكل نسبة مساهمة (10.1%)، اما ادنى قيمة لصادرات النفط الخام فقد سجلت في شهر كانون الثاني لتصل الى (6909.3) مليار دينار ولتشكل نسبة مساهمة بحدود (6.3%).

2- صادرات المنتجات النفطية

تتكون المنتجات النفطية من (زيت الوقود الاعتيادي ، نفثاً ، بنزين طبيعي ، تقطير فراغي ، اسلفت)، فمن بيانات الجدول (47) يتضح بانها قد شهدت تطورات فبعد ان سجلت في عام 2018 ما قيمته (403.7) مليار دينار، وهي موزعه حسب مكوناتها إذ سجل منتوج النفثا اعلى قيمة بلغت (398.5) مليار دينار ، فيما سجل منتوج الاسفلت ما قيمته (5.2) مليار دينار ، اما في عام 2019 فقد ارتفعت قيمة صادرات المنتجات النفطية ولتسجل(1547.2) مليار دينار، اذ سجل زيت الوقود الاعتيادي اعلى قيمة بلغ (859) مليار دينار، وسجل منتوج النفثا (613.3) مليار دينار ، فيما سجل البنزين الطبيعي وتقطير فراغي (50.7) و(24.1) مليار دينار على التوالي ، اما في عام 2020 فقد بلغت قيمة صادرات المنتجات النفطية بحدود (2822.9) مليار دينار، اما في عام 2021 فقد بلغت قيمة صادرات المنتجات النفطية (5801.9) وهي موزعة حسب حصص المساهمة لمكوناتها.

ولتتبع **قيمة صادرات المنتجات النفطية حسب الأشهر لعام 2021** فقد سجلت في شهر ايلول الاول أعلى قيمة لصادرات المنتجات النفطية لتبلغ (553.2) مليار دينار وباهمية نسبية بلغت (9.5%) ، بينما سجل شهر حزيران اقل قيمة بلغت (349.3) مليار دينار وباهمية نسبية (6%)، كما في جدول (48).

جدول (48)
الصادرات حسب الاشهر لعام 2021

الشهر	صادرات النفط الخام		الاهمية النسبية %	صادرات المنتجات النفطية		الاهمية النسبية %	الصادرات السلعية		الاهمية النسبية %	المجموع		الاهمية النسبية %
	مليون دولار	مليون دينار		مليون دولار	مليون دينار		مليون دولار	مليون دينار		مليون دولار	مليون دينار	
كانون الثاني	4.765.0	6.909.250	6.3	339.4	492.130.0	8.5	716.5	1.038.939.3	17.1	5.820.9	8.440.319.3	6.9
شباط	5.013.0	7.268.850	6.6	344.9	500.105.0	8.6	521.5	755.666.9	12.5	5.879.4	8.524.621.9	7.0
اذار	5.786.5	8.390.425	7.6	373.7	541.865.0	9.3	205.6	298.064.6	4.9	6.365.8	9.230.354.6	7.6
الفصل الأول	15.564.5	22.568.525.0	20.5	1.058.0	1.534.100.0	26.4	1.443.6	2.092.670.8	34.5	18.066.1	26.195.295.8	21.5
نيسان	5.549.5	8.046.775	7.3	374.1	542.445.0	9.4	14.9	21.463.3	0.4	5.938.5	8.610.683.3	7.1
ايار	5.917.9	8.580.955	7.8	342.4	496.480.0	8.6	70.4	102.044.5	1.7	6.330.7	9.179.479.5	7.6
حزيران	6.143.1	8.907.495	8.1	240.9	349.305.0	6.0	496.8	720.418.2	11.9	6.880.8	9.977.218.2	8.2
الفصل الثاني	17.610.5	25.535.225.0	23.2	957.4	1.388.230.0	24.0	582.1	843.926.0	14.0	19.150.0	27.767.381.0	22.9
النصف الأول	33.175.0	48.103.750.0	43.7	2.015.4	2.922.330.0	50.4	2.025.7	2.936.596.8	48.5	37.216.1	53.962.676.8	44.4
تموز	6.475.5	9.389.475	8.6	295.2	428.040.0	7.4	697.2	1.010.955.8	16.7	7.467.9	10.828.470.8	8.9
أب	6.553.8	9.503.010	8.7	289.7	420.065.0	7.2	269.2	390.403.0	6.4	7.112.7	10.313.478.0	8.5
ايلول	6.777.1	9.826.795	9.0	381.5	553.175.0	9.5	999.2	1.448.893.1	23.9	8.157.8	11.828.863.1	9.7
الفصل الثالث	19.806.4	28.719.280.0	26.3	966.4	1.401.280.0	24.1	1.965.6	2.850.251.9	47.0	22.738.4	32.970.811.9	27.1
تشرين الاول	7.666.5	11.116.425	10.1	349.6	506.920.0	8.7	46.5	67.454.4	1.1	8.062.6	11.690.799.4	9.6
تشرين الثاني	7.610.9	11.035.805	10.1	299.5	434.275.0	7.5	80.9	117.238.5	1.9	7.991.3	11.587.318.5	9.5
كانون الاول	7.391.7	10.717.965	9.8	370.4	537.080.0	9.3	64.4	93.350.8	1.5	7.826.5	11.348.395.8	9.4
الفصل الرابع	22.669.1	32.870.195.0	30.0	1.019.5	1.478.275.0	25.5	191.8	278.043.7	4.5	23.880.4	34.626.513.7	28.5
النصف الثاني	42.475.5	61.589.475.0	56.3	1.985.9	2.879.555.0	49.6	2.157.4	3.128.295.6	51.5	46.618.8	67.597.325.6	55.6
المجموع العام	75.650.5	109.693.225.0	100	4.001.3	5.801.885.0	100	4.183.1	6.064.892.4	100	83.834.9	121.560.002.4	100

لمصدر: الجهاز المركزي للاحصاء – مديرية احصاءات التجارة.

3- الصادرات السلعية الأخرى

شهدت الصادرات السلعية الأخرى تطورات ايجابية فبعد ان سجلت في عام 2018 (1212) مليار دينار، وقد استمرت في تحقيق الزيادات في قيمة صادراتها لتسجل في عام 2019 بحدود (3859.1) مليار دينار، وفي عام 2020 فقد حققت ما قيمته (4629) مليار دينار، وفي عام 2021 فقد سجلت ما قيمته (6064.9) مليار دينار . اما حسب الأشهر لعام 2021 فقد بلغت اعلى قيمة للصادرات السلعية بحدود (1448.9) مليار دينار وذلك في شهر ايلول وباهمية نسبية بلغت (23.9%)، في حين سجلت اقل قيمة في شهر نيسان لتبلغ (21.5) مليار دينار وباهمية نسبية بلغت (0.4%)، وفيما يتعلق بحركة الصادرات السلعية الأخرى مع اهم الشركاء التجاريين للعراق خلال عام 2021 والتي يستدل عليها من بيانات الجدول (49) فقد احتلت الهند المرتبة الاولى ولتسجل ما قيمته (2171.1) مليار دينار وباهمية نسبية بلغت (46.9) تلتها دولة الامارات العربية وبقيمة (1804.1) مليار دينار وباهمية نسبية بلغت (39)، ثم سنغافورة لتأتي بالمرتبة الثالثة وبقيمة (325.7) مليار دينار وباهمية نسبية بلغت (7) وهكذا بالنسبية الى بقية الدول.

جدول (49)

قيمة الصادرات قيمة الصادرات لسلعية الأخرى لأهم الشركاء التجاريين للعراق لعام 2021

البلد	2021		الأهمية النسبية
	مليون دولار	مليار دينار	
الهند	1761.5	2171.1	46.9
الإمارات العربية المتحدة	1450.7	1804.1	39
سنغافورة	275.6	325.7	7
ماليزيا	171.5	202.8	4.4
كوريا الجنوبية	63.3	74.8	1.6
ايران	15.5	18.4	0.4
لبنان	10.1	11.9	0.3
الجمهورية العربية السورية	7.9	9.3	0.2
جمهورية مصر العربية	2.6	3.03	0.1
جمهورية الاردن الهاشمية	4.4	5.2	0.1
دول أخرى	2.3	2.8	0.2
المجموع العام	**3765.3**	**4629**	**100**

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية إحصاءات التجارة ، التقرير السنوي للصادرات لعام 2021.

ثالثاً : مؤشرات القطاع الخارجي للربعين الاول والثاني لعام 2022

لتتبع تطور مؤشرات التجارة الخارجية خلال الربعين الاول والثاني لعام 2022 والربع الثاني لعام 2021 والتي يستدل عليها من بيانات الجدول (50) والشكل (50) ، يتضح بان الصادرات السلعية قد حققت تطورات ايجابية ملموسة خلال الربع الثاني من عام 2022 لتسجل ما قيمته (31170) مليون دولار وبنسبة تغير(16.8%) عن الربع الاول من نفس العام ، وبالمقارنة مع نفس المدة من العام السابق فقد حققت ما نسبته (71.8%) ، اما بخصوص الواردات السلعية فقد شهدت تطورات ايجابية لتبلغ في الربع الثاني من عام 2022 بحدود (12340) مليون دولار وبنسبة تغير بلغت (0.7%) عن الربع الاول من نفس العام ، وبالمقارنة مع الربع الثاني من عام 2021 فقد حققت نسبة تغير بلغت (34.6%) ، لينعكس بتحقيق الميزان التجاري تغيرات ايجابية وليسجل ما قيمته (18830) مليون دولار وبنسبة تغير بلغت (109.7%) بالمقارنة مع الربع الثاني لعام 2021 وبالمقارنة مع الربع الاول من عام 2022 فقد سجل نسبة تغير بلغت (30.5%) .

جدول (50)

الصادرات والواردات السلعية وصافي الميزان التجاري للربع الثاني لعام 2021والربعين الاول والثاني لعام 2022 (مليون دولار)

المؤشرات	الربع الثاني 2021	الربع الاول 2022	الربع الثاني 2022	نسبة التغير %	نسبة التغير %
	1	2	3	3/1	3/2
الصادرات السلعية	18146	26690	31170	71	16.8
الواردات السلعية	9165	12258	12340	34.6	0.7
صافي الميزان التجاري	588	406	836	42.2	105.9

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية ، مؤشرات الانذار المبكر للربع الثاني لعام 2022.

شكل (51)

الصادرات والواردات السلعية للربع الثاني لعام 2022 والربعين الاول والثاني لعام 2022

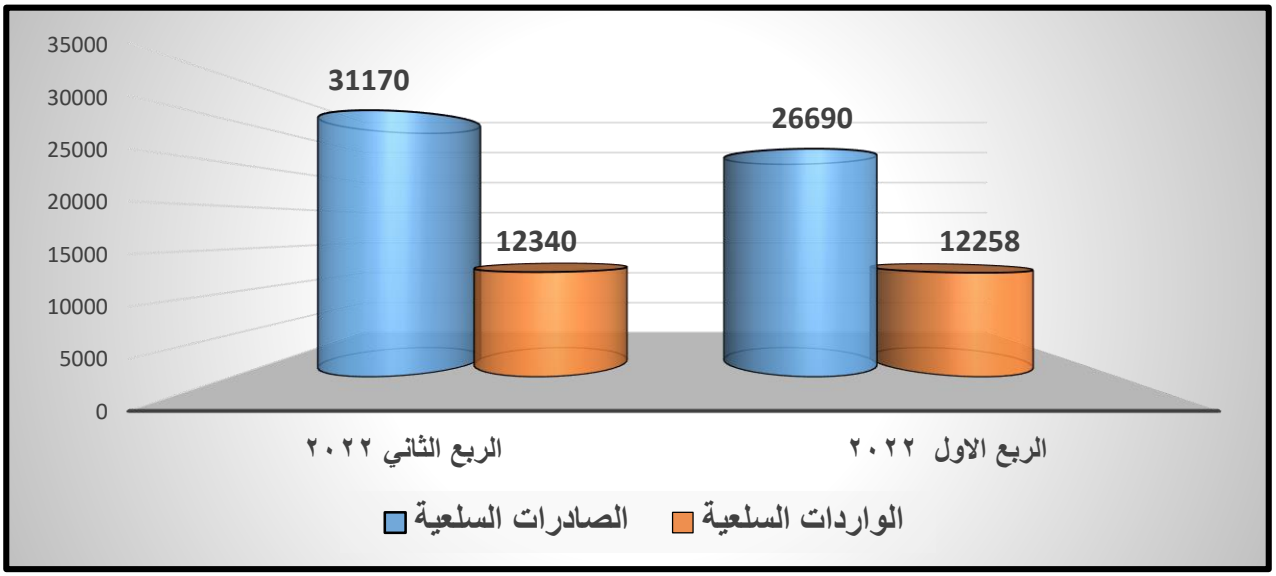

الفصل السابع
تنمية البنى التحتية

تعد كفاءة البنى التحتية أحد الأدلة المهمة على مستوى تقدم إي مجتمع إذ تعكس تلك الكفاءة المواصفات الفنية والهندسية المتطورة إلى جانب الإمكانات المتاحة للتمويل والتجديد، فضلا عن الاتجاهات الاجتماعية والممارسات السلوكية ذات الصلة بوظائف تلك البنى، والممارسات التي تشكل ضغطاً على كفاءة الخدمة من حيث الاستمرار والوفرة.

وقد تعرضت اغلب البنى التحتية في العراق إلى دمار هائل إلى جانب انحسار شديد في القدرة التمويلية للحكومة ، وهكذا تواصل الخلل والدمار على نحو تراكمي لينعكس بتراجع مستوى الخدمات المقدمة. ورافق هذا التراجع في كفاءة البنى التحتية زيادة في حجم السكان ، وإعادة توزيع ديموغرافي بسبب الظروف التي أدت إلى الهجرة والنزوح ، مما انعكس أثره سلباً على أداء الوظائف الاقتصادية بسبب ضعف التجهيز للطاقة الكهربائية والمياه وانحسار فاعلية قطاع النقل ولهذا سيتناول هذا الفصل أهم أنشطة البنى التحتية والمتمثلة بنشاط الكهرباء ونشاط الماء والصرف الصحي ونشاط النقل.

أولا: نشاط الكهرباء

يرتبط الاقتصاد العراقي ارتباطا وثيقا بأداء قطاع الطاقة ، وقد أدت الحروب المستمرة والعقوبات الاقتصادية التي شهدها العراق منذ التسعينات إلى تدهورها بصورة بالغة ، لاسيما وان العراق يمتلك اليوم احتياطات كبيرة من النفط والغاز تؤهله إلى بلوغ مراكز تنافسية مرموقة ، إلا انه يعاني من تدهور البنية التحتية اللازمة للاستفادة من مصادره ، كما إن الصناعات القائمة على تلك المصادر تكاد تكون معدومة ومن ثم العجز المزمن في نظم القوى الكهربائية المحلية لتلبية الطلب الكلي وبحكم كون الطاقة هي المحرك الأساسي للاقتصاد ولأنشطته المختلفة ومؤشراً من مؤشرات الرفاه الاجتماعي فقد أولت الحكومة اهتماما بتأهيل هذه البنية الارتكازية الأساسية من خلال رصد المبالغ الاستثمارية اللازمة لها ، والطاقة الكهربائية بأنشطتها الثلاثة (الإنتاج ، النقل ، التوزيع) تعد من العوامل المساعدة لمعظم الأنشطة والفعاليات الاقتصادية وتعكس مدى التشابك فيما بينها وكالاتي: -

1. نشاط الإنتاج

يعد نشاط انتاج الطاقة الكهربائية من الحلقات المهمة في منظومة الطاقة الكهربائية فهو يمثل المرحلة الأولى منها، لصناعة الطاقة من خلال انواع متعددة من محطات التوليد العاملة والتي تنضوي تحت شركات الانتاج لتغطي جميع انحاء العراق. وللوقوف على مراحل تطور الإنتاج فمن خلال بيانات الجدول (51) الذي يوضح كمية انتاج الطاقة الكهربائية اذ بلغت في عام 2018 (82130194) ميكا واط /ساعة ، وفي عام 2019 فقد بلغت (8789993) ميكا واط /ساعة الا ان هذه الكميات من الإنتاج لاتغطي الحاجة الفعلية للطاقة الكهربائية مما دفع الحكومة لتامين المتبقي من تلك الطاقه عن طريق الاستيراد والبالغ في عام 2019 (35305311) ميكا واط /ساعة . وفي عام 2020 فقد بلغت كميات الانتاج وفي مختلف الانواع للمحطات العاملة بحدود(85375545) ميكا واط/

ساعة ، فضلا عن الطاقة المستوردة الى جانب الطاقة المتولدة من البارجات والمحطات الاستثمارية والبالغة (39141381) ميكا واط/ساعة وليبلغ اجمالي الانتاج للمنظومة الكهربائية بحدود (124516926) ميكا واط / ساعة.

جدول (51)
كمية انتاج الطاقة الكهربائية للمدة (2018 -2020)

(ميكا واط /ساعة)

السنة	2018	2019	2020
كمية الانتاج	82130194	87899993	85375545

المصدر: وزارة الكهرباء ، مركز المعلوماتية والنظم ، التقرير الاحصائي السنوي .

ولرصد معدلات الإنتاج الفعلي للطاقة الكهربائية حسب نوع المحطات فمن بيانات الجدول (52) يتضح بان معدل الإنتاج الفعلي قد شهدت تحسناً ملحوظا فبعد ان سجل في عام 2018 بحدود (13002) ميكا واط وتعزى الزيادة في معدلات انتاج الطاقة الكهربائية الى زيادة الطاقة المستوردة فضلا عن المحطات الاستثمارية التي دخلت الى الخدمة على أثر انخفاض معدلات الإنتاج في المحطات الكهربائية العاملة، اما في عام 2019 فقد بلغ معدل انتاج الطاقة (14064) ميكا واط وهي موزعة على المحطات البخارية (2968) ميكا واط ونسبة مشاركة (21%) والغازية (5745) ميكا واط وبنسبة مشاركة (41%) ومحطات الديزل (754) ميكا واط وبنسبة مشاركة (5%) ومحطات الكهرومائية (567) ميكا واط وبنسبة مشاركة (4%) والطاقة المستوردة (4030) ميكا واط وبنسبة مشاركة (29 %) . وفي عام 2020 فقد بلغ معدل الانتاج الفعلي (14236) ميكا واط وهي موزعة حسب انواع محطات الانتاج اذ بلغ معدل انتج المحطات البخارية (2669) ميكا واط وبنسبة مشاركة (18.7%) والمحطات الغازية (6055) ميكا واط ولتشكل نسبة مشاركة (42.5%) والمحطات الكهرومائية (474) ميكا واط وبنسبة مشاركة(3.3%) ، الى جانب الطاقة المستوردة والطاقة المتولدة من البارجات والمحطات الاستثمارية والبالغة (4456) ميكا واط وبنسبة مشاركة(31.4%) فضلا عن مشاركة الديزلات وبنسبة (4.1%) وهي موزعة بين ديزلات تابعة لوزارة النفط ضمن منشأتها وتم ادراجها في حقل محطات الديزل ليبلغ معدل انتاجها (61) ميكا واط، ومحطات ديزل الكهرباء وبمعدل انتاج (582) ميكا واط .

جدول (52)
معدل الانتاج الفعلي للطاقة الكهربائية حسب نوع المحطات للمدة (2018- 2020)

(ميكا واط)

محطات الإنتاج	2018	2019	نسبة المشاركة %	2020	نسبة المشاركة %
محطات بخارية	3270	2968	21	2669	18.7
محطات غازية	5521	5745	41	6055	42.5
محطات ديزل	376	754	5	582	4.1
محطات كهرومائية	208	567	4	474	**3.3**
مجموع المحطات	9375	10034	71	9780	68.6
الطاقةالمستوردة+ البارجات+المحطات الاستثمارية	3627	4030	29	4456	31.4
الإجمالي	**13002**	**14064**	100	**14236**	**100**

المصدر : وزارة الكهرباء ، مركز المعلوماتية والنظم ، التقرير الاحصائي السنوي .

شكل (52)
اجمالي معدل الإنتاج الفعلي للطاقة الكهربائية للمدة (2017-2019)

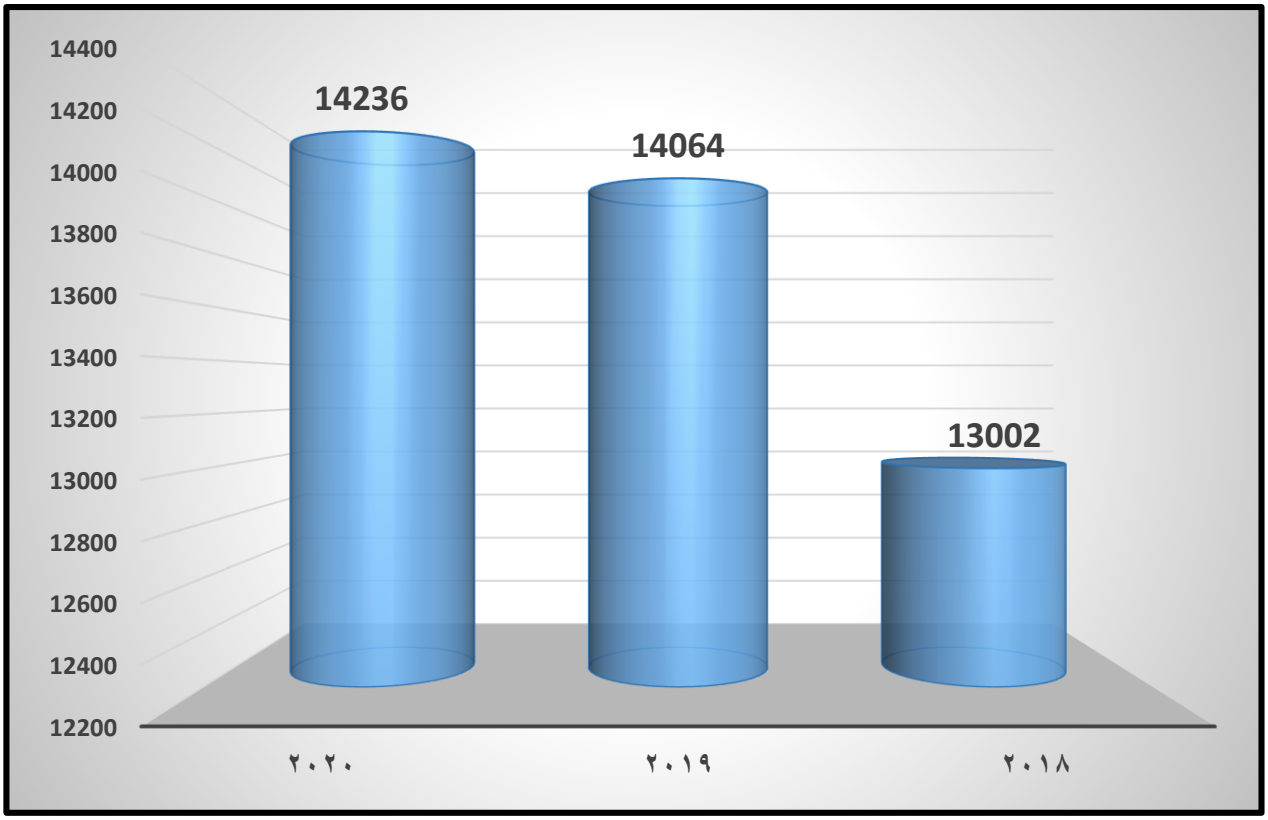

ومن الملاحظ إن تطور إنتاج الطاقة الكهربائية لم يتطور بشكل ملحوظ ليتناسب مع الدعم والأولوية الذي أعطته الحكومة ضمن برامجها الاستثمارية السنوية إذ لم تؤشر كميات إنتاج الطاقة إي تحسن بل يلاحظ التذبذب والاعتماد على الطاقة المستوردة بسبب عدم تنفيذ عقود التجهيز والتلكؤ في تنفيذ معظم المشاريع لأسباب فنية أو تعاقدية ، فضلا عن تقادم معظم المحطات الكهربائية الأمر الذي انعكس في قصور إمدادات واستدامة الطاقة الكهربائية للأنشطة الاقتصادية والتي يمكن لكل من هذه القطاعات الكثيفة الاستخدام للطاقة إن تشكل أساسا لتطوير العديد من الصناعات الثانوية وشركات الخدمات المرتبطة بها ، فهي توفر حلقة وصل حيوية في تحويل مصادر الطاقة في العراق إلى قوة اقتصادية وطنية تصبح مصدر إنتاج ضخم ومربح للعراق وتلبي جميع احتياجاته بدلا من الاستيراد لسد الطلب المحلي .

2. نشاط النقل: -

يمثل المرحلة الثانية من مراحل المنظومة الكهربائية حيث تنقل الطاقة من محطات التوليد عبر خطوط نقل الطاقة والذي يتألف من نوعين من هذه الخطوط احداهما ذات جهد (400) K.V والأخرى ذات جهد (132) K.V وتحويلها ومن خلال محطات التحويل ذات الجهد (400) K.V و(132) K.V وخطوط الضغط العالي والفائق الى (33) K.V و(11) K.V وتجهيزها الى مديريات توزيع الكهرباء وتقوم دائرة التشغيل والتحكم بالسيطرة على كميات الطاقة الكهربائية والتحكم بها من خلال مركز السيطرة الوطني. ولتتبع تطور نشاط شبكات نقل الطاقة الكهربائية فمن خلال بيانات الجدول (53) الذي يكشف عن إعداد الخطوط لنقل الطاقة ، اذ بلغت في عام 2018 اعداد خطوط نقل الطاقة الكهربائية ذات الجهد (400) K.V (65) خط وبطول (4306) كم وفي محطات ذات الجهد (132) K.V بلغت (425) خط وبطول (11567) كم، اما في عام 2019 فقد بلغت إعداد أطوال خطوط نقل الطاقة الكهربائية في المحطات ذات الجهد (400) K.V حوالي (68) خط وبطول حوالي (4424) كم والمحطات ذات الجهد (132) K.V فقد بلغت بحدود (459) خط وبطول حوالي (12229) كم . وفي عام فقد 2020 بلغت إعداد أطوال خطوط نقل الطاقة الكهربائية في المحطات ذات الجهد(400) K.V حوالي (72) خط وبطول حوالي(4552) كم والمحطات ذات الجهد (132) K.V فقد بلغت بحدود (461) خط وبطول حوالي (12229) كم

جدول (53)
إعداد وأطوال خطوط نقل الطاقة الكهربائية للمدة (2018- 2020)

السنة	الجهد/ 400 K.V		الجهد/ 132 K.V	
	العدد	الطول (كم)	العدد	الطول (كم)
2018	65	4306	425	11567
2019	68	4424	459	12229
2020	72	4552	461	12346

المصدر : وزارة الكهرباء ، مركز المعلوماتية والنظم ، التقرير الإحصائي السنوي .

شكل (53)
أطوال خطوط نقل الطاقة الكهربائية للمدة (2018- 2020)

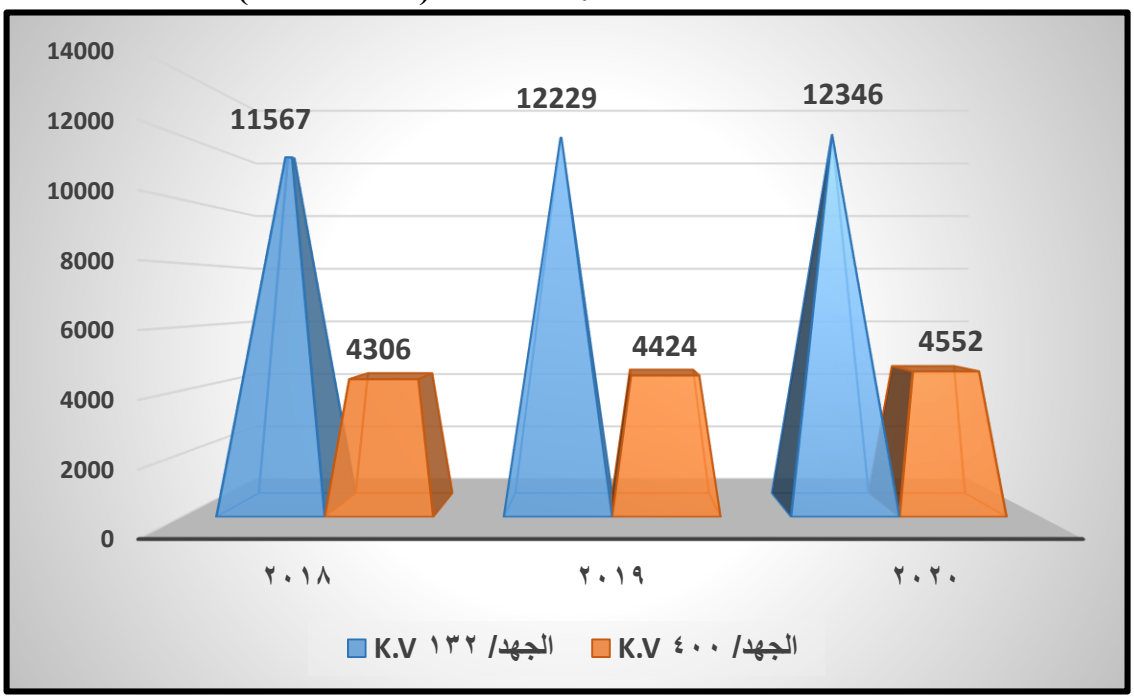

إما بالنسبة إلى عدد محطات التحويل العاملة في شبكات النقل للطاقة الكهربائية فمن خلال بيانات الجدول (54) الذي يوضح عدد محطات التحويل العاملة في شبكات نقل الطاقة الكهربائية ، يتضح بانها قد بلغت في محطات التحويل ذات الجهد (400) K.V في عام 2018 (19) محطة وبسعة (19500) M.V.A . وفي عام 2019 فقد بلغت (20) محطة وبسعة تصميمية (20250) M.V.A ، وفي عام 2020 فقد بلغت (26) محطة وبسعة تصميمية (22250) M.V.A . اما بخصوص محطات ذات الجهد (132) K.V فقد بلغت في عام 2018 (237) محطة وبسعة تصميمية (35098.5) M.V.A ، وفي عام 2019 فلم تشهد زيادة في عدد المحطات

اذ بقت بنفس العدد والبالغ (237) محطة وبطول(37691) M.V.A. وفي عام 2020 فقد بلغت (223) محطة وبسعة تصميمية (40396)M.V.A

جدول (54)
عدد محطات التحويل العاملة في شبكات النقل للطاقة الكهربائية للمدة(2018- 2020)

العام	K.V 400		K.V 132	
	العدد	السعة التصميمية	العدد	السعة التصميمية
2018	19	19500	237	35098.5
2019	20	20250	237	37691
2020	26	22250	223	40396

المصدر : وزارة الكهرباء ، مركز المعلوماتية والنظم ، التقرير الإحصائي السنوي .

شكل (54)
السعة التصميمية لمحطات التحويل العاملة في شبكات النقل للطاقة الكهربائية للمدة (2018- 2020)

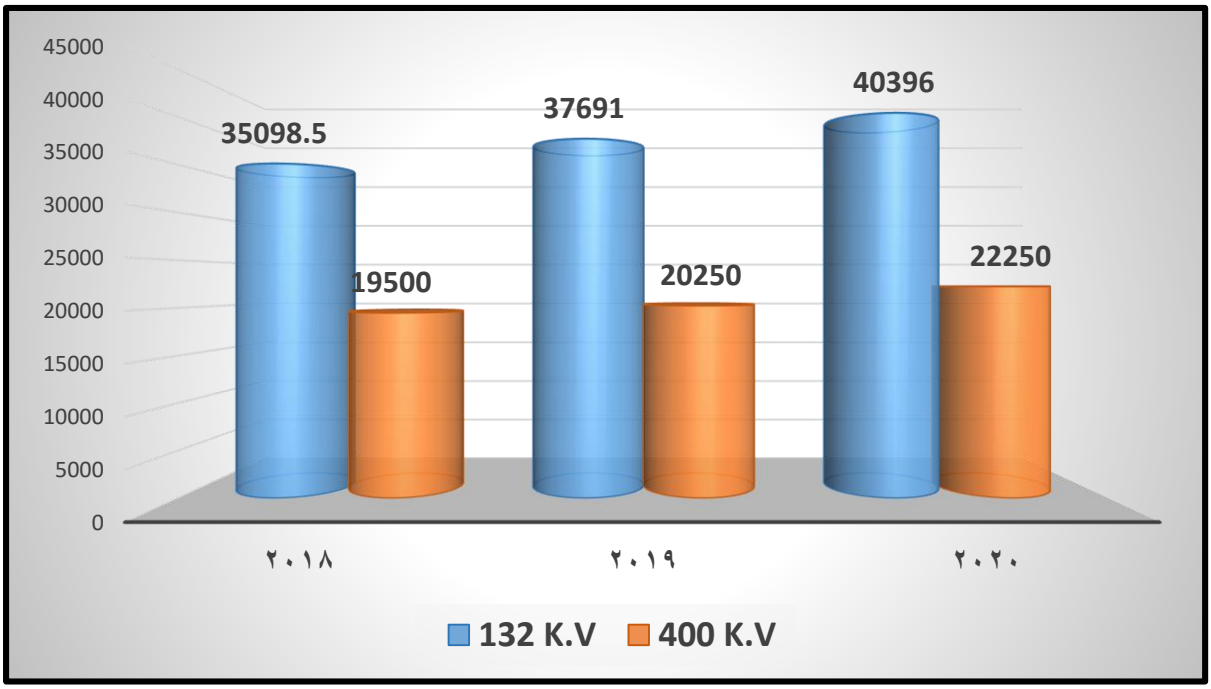

3. نشاط التوزيع: -

تقوم الشركات المختصة باستلام الطاقة الكهربائية المجهزة من محطات التحويل على الجهدين (33) K.V و (11) K.V وتوزيعها على عموم اصناف المستخدمين للطاقة الكهربائية من خلال شبكات التوزيع (الهوائية والارضية) المنتشرة في كافة انحاء العراق، اذ توجد مراكز سيطرة خاصة بالتوزيع في عموم العراق كما يقوم مركز النظم وبحوث عمليات المستخدمين بإصدار قوائم المشتركين لجميع المحافظات من خلال قراءة المقاييس. وللوقوف على تطورات هذا التشكيل ضمن نشاط الكهرباء ، فمن بيانات الجدول (55) يتضح إن إعداد وأطوال شبكات التوزيع متباينة وليست على نسق واحد ، وهناك تزايد ملحوظ في عدد الخطوط فبالنسبة الى خطوط (33) K.V فقد بلغت الخطوط الهوائية في عام 2018 (6717) خط وبطول (64219) كم ، وخطوط القابلو (1286) خط وبطول (2886) كم ، اما بالنسبة لخطوط (11) K.V فقد بلغت اعداد الخطوط الهوائية (736) خط وبطول (8840) كم ، اما لخطوط القابلو فقد بلغت (769) خط وبطول (2938) كم ، اما فيما يخص محولات (0.4/11) K.V فقد بلغت اعدادها (163146)خط وبسعة (54904)M.V.A ، اما في عام 2019 فقد بلغت اعدادها بالنسبة لخطوط (33) K.V الهوائية بحدود (1930) خط وبطول (20529) كم وبالنسبة للقابلو فقد بلغت (934) خط وبطول (73417) كم وبالنسبة لخطوط(11) K.V فالهوائية بلغت اعدادها (5353) خط وبطول (44091) كم ، وخطوط القابلو فقد بلغت (1968) خط وبطول (6099) كم ، اما محولات (0.4/11) K.V فقد بلغت (120848) خط وبسعة (57618)M.V.A . وفي عام 2020 فقد بلغت الاعداد بالنسبة لخطوط (33)K.V الهوائية بحدود (761) خط وبطول (9802) كم ، وللقابلو فقد بلغت (858) خط وبطول (2802) كم ، وللخطوط (11) K.V فقد بلغت الخطوط الهوائية (7339) خط وبطول (73945) كم ، اما لخطوط القابلو فقد بلغت (1352) خط وبطول (2829) كم ، اما بخصوص محولات (0.4/11) K.V فقد بلغت (174806) خط وبسعة (61283) M.V.A.

جدول (55)
إعداد وأطوال شبكات توزيع الطاقة الكهربائية للمدة (2018- 2020)

العام	خطوط K.V 33				خطوط K.V 11				محولات K.V 0.4/11	
	هوائية		قابلو		هوائية		قابلو		العدد	السعة M.V.A
	العدد	الطول (كم)	العدد	الطول (كم)	العدد	الطول (كم)	العدد	الطول (كم)		
2018	6717	64219	1286	2886	736	8840	769	2938	163146	54904
2019	1930	20529	934	73417	5353	44091	1968	6099	120848	57618
2020	761	9802	858	2802	7339	73945	1352	2829	174806	61283

المصدر : وزارة الكهرباء ، مركز المعلوماتية والنظم ، التقرير الإحصائي السنوي .

إما بالنسبة إلى توزيع الطاقة الكهربائية والمجهزة حسب أصناف المستهلكين للمدة (2018- 2020) فمن بيانات الجدول (56) يتضح بإن هناك تزايد نسبي في حجم الحصص الموزعة من الطاقة الكهربائية ففي عام 2018 فقد بلغ اجمالي الطاقة المباعة (39593993) ميكا واط/ساعة وهي موزعة وحسب اصناف المستخدمين ليشكل الصنف المنزلي اعلى نسبة (59%) وحصة القطاع الحكومي ما نسبته (15%) ونسبة الصنف الصناعي بلغت (12%) ونسبة الصنف التجاري (6%) ونسبة الصنف الزراعي (1%) وهناك تجاوز على الشبكة الوطنية ليشكل ما نسبته (7%) وهو ما يوازي حصة الصنف الزراعي والتجاري معاً، اما في عام 2019 فقد بلغ اجمالي الطاقة المباعة (42086620) ليشكل الصنف المنزلي مانسبته (61.4%) والصنف الحكومي (12.3%) والصنف الصناعي (11.2%) والصنف التجاري (6.2%) والصنف الزراعي (1.4%) وشكلت نسبة المتجاوزين (7.5%). اما في عام 2020 فقد بلغ اجمالي الطاقة المباعة بحدود (44498692) وهي موزعة بين اصناف المشتركين لتشكل حصة الصنف المنزلي ما نسبته (61%) والصنف الحكومي والصناعي ما نسبته (12%) والصنف التجاري (6%) والصنف الزراعي (2%) وبلغت نسبة المتجاوزين (7%).

جدول (56)
توزيع الطاقة الكهربائية المجهزة حسب أصناف المستهلكين للمدة (2018- 2020)

العام	اجمالي الطاقة	منزلي	%	تجاري	%	حكومي	%	زراعي	%	صناعي	%
2018	39593993	23345053	59	2311433	6	5884505	15	504121	1	4783529	12
2019	42086620	25833794	61.4	2607141	6.2	5181654	12.3	599073	1.4	4712560	11.2
2020	44498692	27025100	61	2678721	6	5524969	12	727173	2	5338583	12

المصدر : وزارة الكهرباء ، مركز المعلوماتية والنظم ، التقرير الإحصائي السنوي .

شكل (55)
اجمالي الطاقة الكهربائية المجهزة حسب أصناف المستهلكين للمدة (2018- 2020)

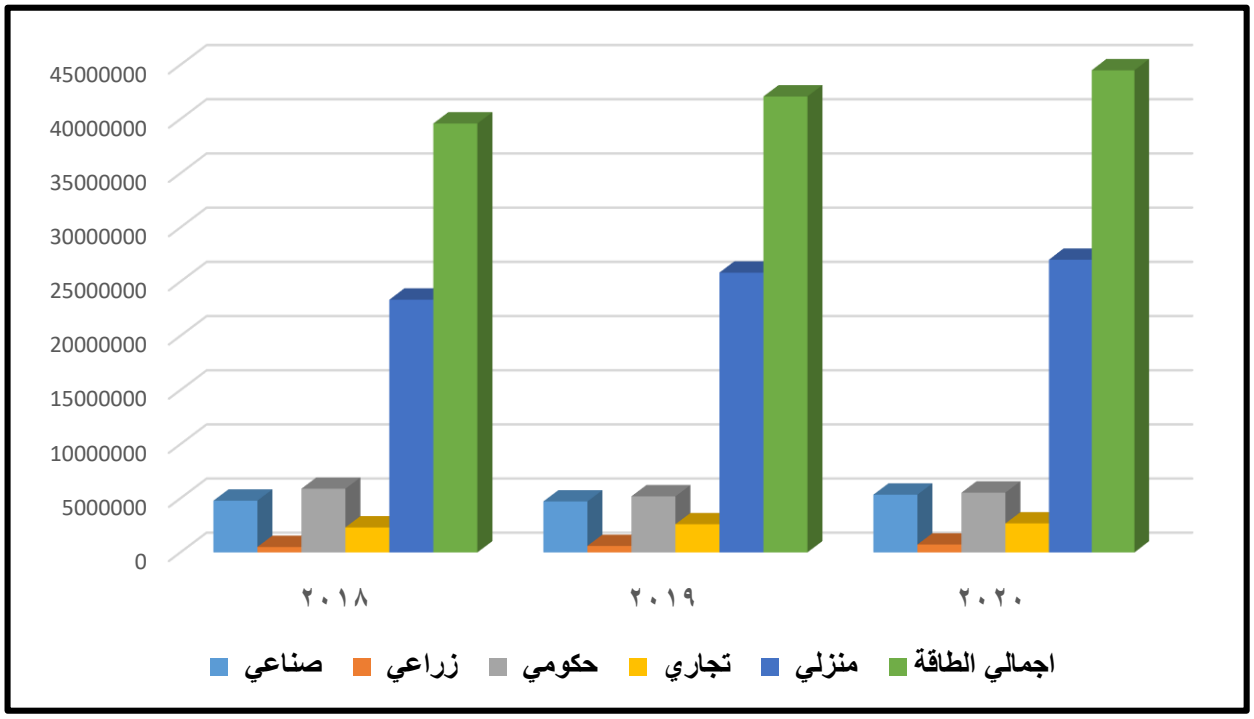

يتضح مما تقدم إن منظومة الكهرباء في العراق تدور في حلقة مفرغة بين ضعف قدرتها على التوصيل وعدم إمكانية الاعتماد عليها على النحو المطلوب على الرغم من التحسن الطفيف في الآونة الأخيرة ، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة القيام بإصلاحات من شأنها ضمان سلامة المنظومة على المدى الطويل واعتماد تحويل المحطات الى الدورة المركبة لضمان توليد طاقة كهربائية اكبر وتقليل التكاليف والهدر في استهلاك الوقود مثلما هو حاصل الآن، وتعد ابرز مشاكل نشاط الكهرباء هي التدابير المحدودة والتي تزيد من تدهورها ، وعدم القدرة على تنفيذ الإعمال التجارية العادية وفقا لجدول زمني يمكن الاعتماد عليه ، وفي بلد يعاني من برودة الطقس في فصل الشتاء وشدة حرارته في فصل الصيف ، فأن نقص الطاقة الكهربائية يشكل صعوبات للإفراد ، وقد أدى غياب إمدادات الطاقة الكهربائية من الشبكة الوطنية إلى انتشار تركيب المولدات الديزل الخاصة (المولدات الأهلية) والتي يمثل استمرار تشغيلها تكاليف كبيرة تقع على كاهل المواطن ، وتلوث الهواء والاضرارالبيئية ، ويعود هذا العجز في امدادات الطاقة كهربائية إلى مجموعة متنوعة من أوجه القصور في منظومة الطاقة الكهربائية التي لا تعمل بكامل سعتها ، نظرا لظروف التشغيل غير القياسية وتقادم عمر محطات توليد الكهرباء مما اثر على قدرة التجهيز الفعلية للطاقة والتي لم تصل في احسن الأحوال الى (59%) اذ يقدر معدل الحمل المطلوب لعام 2020 بحدود (22611) ميكا واط في حين بلغ المجهز (13400) ميكا واط ، وهذا يشير الى ان هناك عجز في الحمل المطلوب تبلغ نسبته (41%) لتغطية الطلب الكلي على الطاقة الكهربائية، فضلا عن كلفة الفرصة البديلة المتمثلة بتراجع اداء الأنشطة الاقتصادية المولدة لفرص العمل وتسد حاجة الطلب المحلي المتنامي ومن جهة أخرى فأن المحطات الكهربائية الموجودة تعاني من اختناقات تيار الضغط العالي حيث تفوق الأحمال قدرة شبكة نقل الكهرباء الموفرة للخدمة لاسيما في منطقة الوسط وتحديدا في محافظة بغداد ، كما إن خطوط الكهرباء الحالية بحاجة إلى تعزيز من خلال مد خطوط إضافية لتخفيف الاختناقات وتحسين مستوى مرونة منظومة الكهرباء وزيادة قدرتها على توصيل التيار على النحو المطلوب وتقليل نسبة الضائعات و لتشكل في عام 2020 بحدود (60%) ، إما شبكات توزيع الكهرباء فهي تعاني من مشاكل مماثلة كزيادة الحمل نتيجة للنمو العشوائي للسكن وكثرة التجاوزات على الشبكة والتي بلغت في عام 2020 بحدود (3204146) كيلو واط/ساعة لتشكل ما نسبته بحدود (7%) الى جانب الافتقار إلى ممارسات الصيانة القياسية والمنهجية لتنعكس بشكل تحديات عديدة تواجه نشاط الطاقة الكهربائية ، مما يتطلب تحديد مزيج تقنيات توليد الكهرباء وتحديد أكثر أساليب التوليد كفاءة والتي من شأنها تزويد العراق بالكهرباء وعلى نحو مستدام بيئياً ، ولاسيما الإمكانيات الطبيعية بفضل ما ينعم به من مصادر الطاقة المتجددة (كالطاقة الشمسية) التي يملكها بما تمكنه من توليد طاقة كهربائية وفيرة ومستدامة

ثانياً: - قطاع الماء والصرف الصحي

1- خدمات الماء الصافي

الماء شريان الحياة وهو مورد ضروري من خلاله تستطيع الوحدات الاقتصادية من القيام بأعمالها الاعتيادية وان إي مشاكل في تجهيز المياه تؤثر سلبا على الإنتاجية الاقتصادية وتشكل خطر اً على صحة الناس، وفي العراق أولت السياسة التنموية للحكومة أهمية خاصة للنهوض بنشاط الماء الصافي والتأكيد على شمول كافة المناطق الحضرية والريفية بهذه الخدمة الأساسية وتقديمها بكميات كبيرة ونوعيات جيدة لسد احتياجات كافة فئات وشرائح المجتمع .

ومن بيانات الجدول (57) الذي يوضح المؤشرات الرئيسية لنشاط الماء الصافي يتضح ان الكمية المنتجة في عام 2018 قد بلغت كمية المـــاء الصـــافي المنتجــة في المحطات (14.8) مليون م^3/ سنة وهي تنتج في مجموعة من المحطات الموزعة في عموم المحافظات والبالغ عددها (5157) محطة لتشمل مشاريع المياه والمجمعات المائية ومحطات تحلية المياه (RO) ومحطات انتاج المياه المنصوبة على الابار فضلا عن المحطات العاملة بالطاقة الشمسية، اذ تم انتاج الماء في (243) مشروع و(3543) مجمعاً للماء و(302) محطات التحلية و(621) محطة منصوبة على الابار و(448) محطات تعمل بالطاقة الشمسية لينعكس ذلك في تأمين متطلبات المياه لشرائح واسعة من السكان ، اذ يشير التوزيع النسبي للمياه المنتجة والموزعة حسب القطاعات (المنزلي ، الحكومي، اخرى وتضم محطات غسل السيارات وسقي الحدائق وغيرها من الاستعمالات) بانها تختلف من قطاع لاخر، فقد بلغت اعلى نسبة للمياه الموزعة من نصيب القطاع المنزلي وبنسبة (87.8%) ثم القطاع الحكومي وبنسبة (5.2%) والقطاعات الاخرى وبنسبة (7%) وليبلغ متوسط نصيب الفرد من المياه المجهزة للسكان بحدود (342) لتر/ يوم وهذه الزيادة جاءت نتيجة الإسراع في انجاز المشاريع قيد التنفيذ ، فضلا عن إنشاء مشاريع جديدة وتوسيع طاقات المشاريع القائمة ومع ذلك فقد بلغت كمية المياه المجهزة بحدود (11.2) مليون م^3 الامر الذي يشير الى وجود ضائعات من المياه المجهز والتي تقدر بحدود (3.6) مليون م^3/ سنة مما يتطلب العمل على تخفيض نسبة الهدر من كميات الماء المنتجة من المياه الصالحة للشرب.

اما في عام 2019 فقد بلغت كمية الماء الصافي المنتجة (14.7) مليون م^3 وهي منتجة من خلال مجموعة من المحطات والبالغ عددها (5325) محطة وهذا ناجم عن التوسع في تنفيذ شبكات جيدة للمناطق غير المخدومة سابقاً ومد شبكات اخرى للمناطق المخدومة ، الا ان كميات المياه الصالحة للشرب والمجهزة فعلا للسكان بلغت (11.4) مليون م^3 وليشكل القطاع المنزلي النسبة الاكبر والبالغة (85.8%) والقطاع الحكومي (7%) والاستعمالات الاخرى (7.3%)، ليبلغ متوسط نصيب الفرد (340) لتر / يوم.

اما في عام 2020 فتشير المعطيات الى ان كمية المياه الصالحة للشرب المنتجة بلغت (15.8) مليون م^3/سنة وهي منتجة في المحطات المختلفة والبالغ عددها (5327) محطة وهذا ناجم عن التوسع في تنفيذ شبكات جديدة ومد شبكات أخرى، الا ان كمية المياه الصالحة للشرب المجهزة للسكان فعلا قد بلغت (12.3) مليون م^3

الامر الذي يشير الى وجود كمية من الضائعات اثناء النقل بشبكات التوزيع وتجاوز المواطنين على الشبكة والبالغة بحدود (3.2) مليون م^3 ولتشكل ما نسبته بحدود (20.2%) ، وهذه الكمية من المياه المنتجة والموزعة حسب القطاعات، اذ بلغت للقطاع المنزلي (86.1%) والحكومي (6.7%) واخرى (7.2%) وليبلغ متوسط نصيب الفرد (365) لتر / يوم. وفي عام 2021 فقد بلغت كميات المياه المنتجة بحدود (16.3) مليون م^3/سنة وهي منتجة في مجموعة من المحطات والبالغ عددها (5527) محطة ، وبلغت كمية المياه المجهزة للسكان (12.9) مليون م^3 وهو ما يشير الى وجود ضائعات بحدود (3.4) مليون م^3 ، لتتوزع هذه الكميات المجهزة من المياه الصالحة للشرب على القطاعات اذ شكلت نسبة القطاع المنزلي (84.6%) ثم القطاع الحكومي وبنسبة (7.3%) والقطاعات الاخرى وبنسبة (8.1%) وليبلغ متوسط نصيب الفرد من المياه المجهزة بحدود (365) لتر/ يوم. ومع كل هذا التطور في انتاج الماء الصالح للشرب الا انه لايزال يعاني من مشاكل عديدة تتجلى بتذبذب الطاقة الكهربائية اللازمة للتشغيل وقد تم معالجة هذه التاثيرات من خلال شراء المولدات ونصبها في مواقع العمل فضلاً عن ضعف الوعي لدى المواطنين لترشيد الاستهلاك والتجاوز على الانابيب الناقلة الرئيسية والفرعية من قبل البعض منهم، وعدم دفع المستحقات بذمة بعض المستهلكين لقوائم استهلاك المياه، الى جانب قلة التخصيصات السنوية المرصودة لتنفيذ مشاريع الماء سواء في الموازنة الاستثمارية لانشاء المشاريع جديدة او الموازنة التشغيلية لتامين متطلبات التشغيل من وقود ومواد تعقيم للادامة والصيانة، فضلا عن ظهور تحديات جديدة تتعلق بالتغيرات المناخية لتتشعب اثارها السلبية بارتفاع درجات الحرارة وانخفاض مناسيب الانهار ولتولد الحاجة الى مد انابيب اضافية لضمان الوصول الى الماء الخام، الى جانب ظهور الكثير من المناطق العشوائية وتجاوزها على الكميات المجهزة مما يؤثر على حصة المناطق المخدومة بشبكات الماء وينعكس بضغوط متزايدة تعيق التجهيز بشكل سلس ويلبي الحاجة إلى امدادات المياه ولمختلف الاستعمالات والناجمة عن النمو السكاني والتطور الحضري، ومن جانب أخر فان أسعار وحدات الماء (الجباية) لازالت منخفضة في الوقت الذي تزداد فيه الكلف التشغيلية بشكل سريع إذ لا تغطي هذه الإيرادات الا الجزء اليسير من كلف التشغيل والصيانة وهذه الأسعار المنخفضة لا تقدم حافزا لترشيد الاستهلاك وتجرد قطاع تجهيز الماء من الأموال الضرورية لتحديث وتحسين أداء الشبكات ، لذا يواجه العراق صعوبات في تحقيق هدف الوصول إلى تأمين ماء صالح للشرب بنوعية عالية وزيادة نسبة المخدومين في المحافظات وفقاً لما تستهدفه خطط التنمية الوطنية.

جدول (57)
المؤشرات الرئيسية لنشاط الماء الصافي للمدة (2018- 2021)

التفاصيل	2018	2019	2020	2021
كمية الماء الصافي المنتج مليون م^3 / سنة	14.8	14.7	15.8	16.3
كمية الماء الصافي المجهز مليون م^3 / سنة	11.2	11.4	12.6	12.9
المجموع الكلي للمحطات المنتجه للماء	5157	5325	5327	5527
الضائعات مليون م^3 / سنة	3.6	3.3	3.2	3.4
متوسط نصيب الفرد من المياه المجهزة لتر / يوم	342	340	365	365

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء ، قسم إحصاء البيئة .

شكل (56)
كمية الماء الصافي المنتج للمدة (2018- 2021)

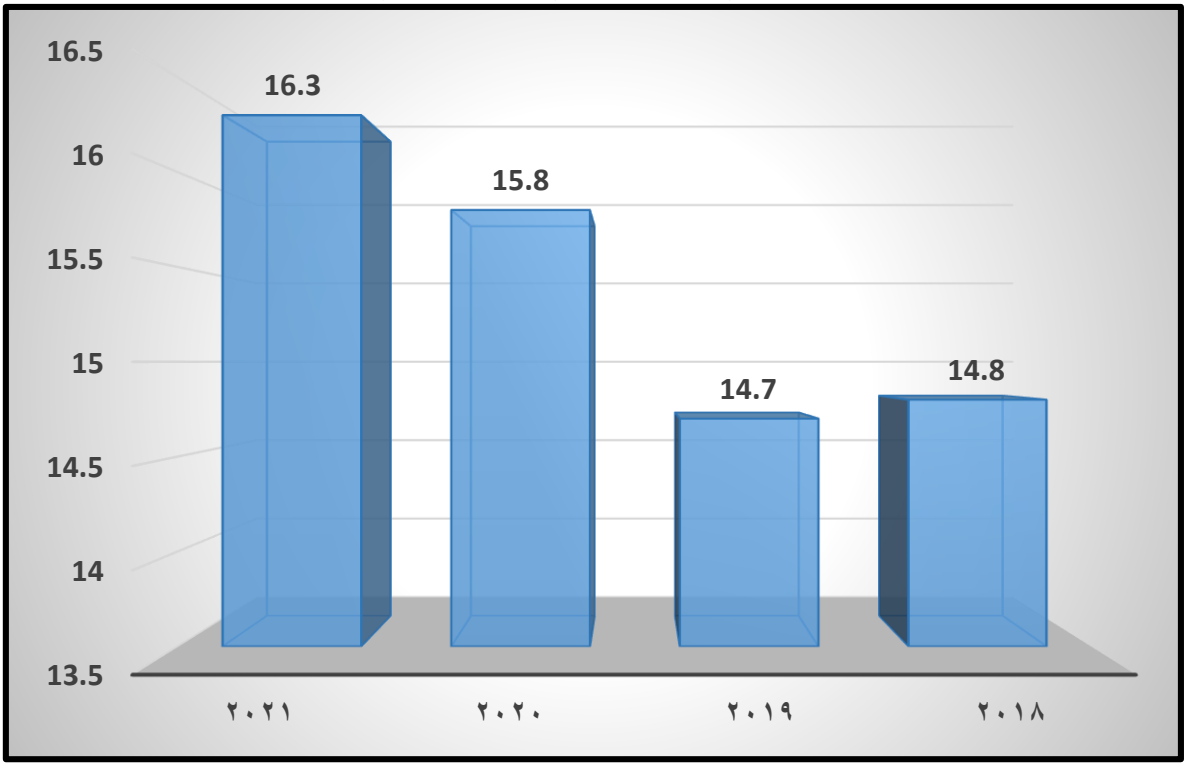

2- خدمات الصرف الصحي

من اجل الحفاظ على بيئة صحية سليمة للإنسان لابد من توفر الظروف الملائمة للمعيشة وتمده بالمقومات الأساسية للحياة إلى جانب اعمال أخرى تأخذ بنظر الاعتبار توفر البنى التحتية الجيدة والتي من أهم شروطها هو توفر الصرف الصحي لضمان تلبية احتياجات السكان ولإعطاء صورة عن خدمات هذا النشاط ، فمن خلال تحليل بيانات الجدول (58) الذي يرصد المؤشرات الرئيسة لنشاط الصرف الصحي في العراق عدا إقليم كردستان يتضح بان عدد محطات المعالجة المركزية والوحدات قد بلغت في عام 2018 (59) محطة لتعالج كمية من المياه العادمة المتولدة اليها بحدود (1029.3) مليون م^3/ سنة إلى جانب محطات الضخ التي بلغت بحدود (1271) محطة ، وعلى الرغم من زيادة عدد المحطات الا ان الزيادة السكانية كانت تفوق هذه الزيادة مما انعكس على تدني نسبة التغطية للسكان المخدومين بشبكات المجاري لتصل إلى (34%) ، اما في عام 2019 فقد بلغت عدد محطات المعالجة (64) محطة لتعالج كمية من المياه العادمة المتولدة اليها بحدود (1111.9) مليون م^3/ سنة ، ومحطات الضخ التي بلغت بحدود (1287) محطة ولتصل نسبة التغطية للسكان المخدومين (34.5%).. اما في عام 2020 فقد بلغت محطات ووحدات معالجة المياه العادمة بحدود (66) محطة ولتخدم نسبة من السكان بحدود (34%) الى جانب محطات الضخ العاملة بحدود (1293) محطة لتقوم بمعالجة كميات من المياه العادمة المتولدة في المحطات ووحدات المعالجة بحدود (1185.1) مليون م^3 / سنة. وفي عام 2021 فقد بلغت محطات ووحدات معالجة المياه العادمة بحدود (64) محطة ولتخدم نسبة من السكان بحدود (37.4%) الى جانب محطات الضخ الكلية العاملة بحدود (1584) محطة لتقوم بمعالجة كميات من المياه العادمة المتولدة في المحطات ووحدات المعالجة بحدود (1197.9) مليون م^3 / سنة.

جدول (58)
المؤشرات الرئيسية لنشاط الصرف الصحي للمدة (2018- 2021)

التفاصيل	2018	2019	2020	2021
عدد محطات ووحدات معالجة المياه العادمة	59	64	66	64
نسبة السكان المخدومين بشبكات المجاري (العادمة والمشتركة) (%)	34	34.5	34	37.4
كمية المياه العادمة المتولدة للمحطات ووحدات المعالجة (مليون م^3/ سنة)	1029.3	1112	1185.1	1197.9
مجموع محطات الضخ الكلية	1271	1287	1293	1584

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء ، قسم إحصاء البيئة ، البيانات عدا اقليم كردستان .

شكل (57)

نسبة السكان المخدومين بشبكات المجاري (العادمة والمشتركة) للمدة (2018 -2021)

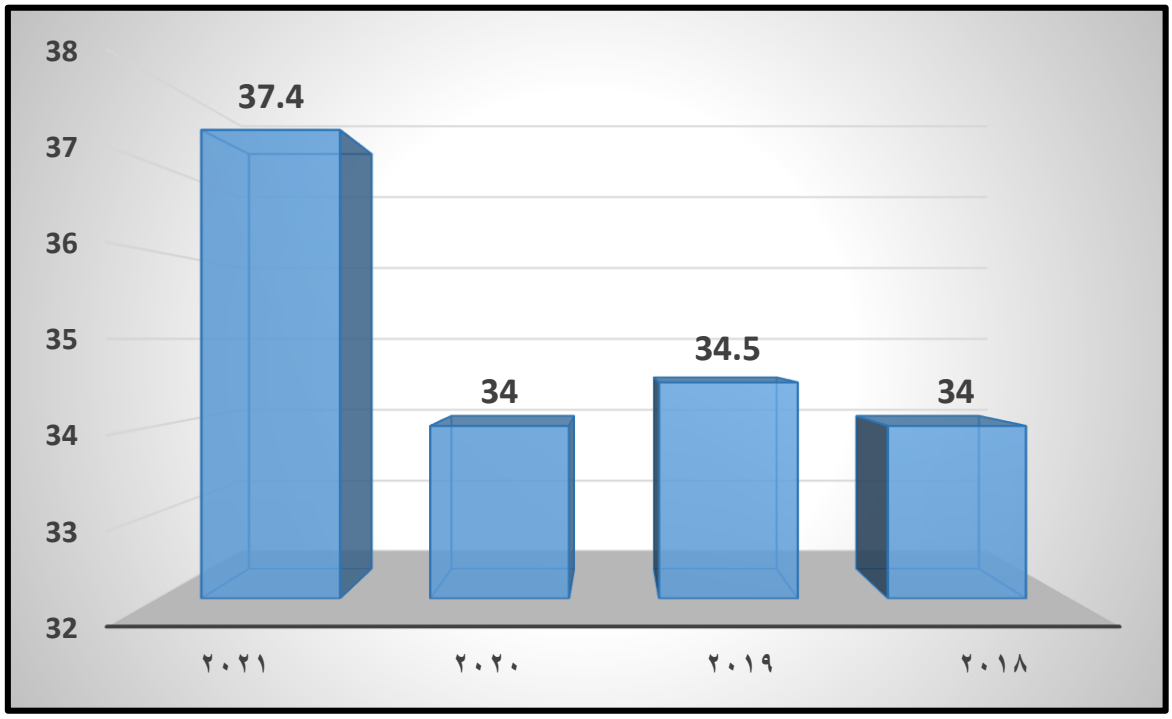

إن مشاريع الصرف الصحي لا تزال خدماتها دون المستوى المطلوب والتي تتمثل بوجود عجز كبير في نسبة التغطية لسكان الحضر وانعدام التغطية في اغلب المناطق الريفية مما يؤشر إلى زيادة حجم المعاناة وضعف الإمكانات المتاحة لسكان الريف مقارنة بسكان الحضر مما يتطلب إلى موارد مالية ضخمة جدا لزيادة نسبة التغطية وتحسين نوعية الخدمات ناهيك عن تقادم أعمار شبكات الصرف الصحي القائمة حاليا وعدم استيعابها لجميع كميات المياه العادمة المتولدة اذ بلغت نسبة المياه العادمة المعالجة الى المتولدة للمحطات في عام 2021 بحدود(59%) مما يعكس نسب العجز فيها ومن ثم حاجتها إلى الإدامة والتطوير المستمر، فضلا عن التلوث البيئي الخطير الناجم عن تصريف مياه غير معالجة إلى مصادر الموارد المائية وخاصة اختلاط مياه الصرف الصحي بشبكات مياه الشرب القريبة من مشاريع مياه الشرب الامر الذي يعيق تحقيق الرؤية الهادفة إلى تأمين الصرف الصحي مستجيب لغايات وأهداف اجندة التنمية المستدامة 2030 وإذا لم يتم التصدي لتلك المسائل سيستمر التدهور في هذا النشاط ومن ثم إلحاق الضرر بصحة المواطنين وإعاقة تحقيق التنمية الشاملة في البلاد.

ثالثاً: - قطاع النقل

يعد النقل من الانشطة الاقتصادية المهمة التي تساهم في الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي السريع وبما يسمح بربط الانشطة المختلفة إذ يتحقق من خلال خدماته تحرك قوى الانتاج المادية والبشرية بفعاليتها المختلفة نحو الاماكن الاكثر ملائمة والقضاء على عدم المنفعة التي يفرضها بعد المسافة ومن ثم فهو صناعة تنتج خدمات ، وفي العراق فأن هذا القطاع يتصف بوجود شركات مملوكة للحكومة ومرتبطة بها حسب القوانين الصادرة والتعليمات والأنظمة الفرعية ذات الصلة والتي بموجبها تمنح وزارة النقل وتشكيلاتها التنظيم والسيطرة والتـوجيـه في مـجـال النقل سواء كان للاشخاص ام البضائع ويضم هذا القـطــاع التشكيلات الآتية:-

1. النقل البري

يعد وسيلة مهمة من وسائط النقل سواء كان لنقل الأشخاص ام البضائع ويزداد الاعتماد عليه لما يمتاز به من المرونة والاستجابة العالية لتلبية مختلف الحاجات والمتطلبات ما بين المناطق الجغرافية لذا اتجهت البلدان الى تطوير وتحديث شبكات ووسائل النقل البري وفي العراق يقوم النقل البري بواجبات تواكب تطورات العمل فهو مقسم بين كل من : -

أ. النقل بواسطة السكك الحديد .

ب. النقل على الطرق ويشمل: -

- الشركة العامة للنقل البري .
- الشركة العامة لنقل المسافرين والوفود .

ولتوضيح المؤشرات الرئيسية لتطورات كل تشكيل من خلال الآتي: -

أ. السكك الحديد

يمثل النقل بسكك الحديد أحد الجوانب الأساسية في مجال النقل البري التي تحقق شروط النقل بأمان وبأقل تكلفة للمسافرين والبضائع ولمسافات طويلة ، ويعد العراق من البلدان الرائدة في مجال استخدام السكك إذ تم تسيير أول قطار في حزيران عام 1914، ويمتلك شبكة سكك حديدية تغطي أجزاء واسعة منه وكما موضحة في الجدول (59)، فمن خلال المؤشرات الرئيسية لنشاط السكك الحديدية في العراق للمدة (2018-2021) يتضح أن هناك تحسن في بعض المؤشرات والبعض الاخر بقى على حاله او شهد تراجعاً . فخلال المدة المدروسة بقيت كل من اطوال السكك الحديدية وعدد القاطرات كما هي علية اذبلغت (2893) كم و(375) قاطرة على التوالي مضافا اليها (12) سيت صيني خلال المدة ، فقد سجل نشاط سكك الحديد في عام 2018 ومن خلال مؤشراته، اذ بلغ عدد المسافرين (529) ألف مسافر وبمتوسط اجرة نقل (8.5) الف دينار لتحقق إيرادات بحدود (4470) مليون دينار وبطاقة نقل متحققة من الكيلو مترات السفرية بحدود (178)

مليون مسافر / كم ، اما البضائع المنقولة فقد بلغت (356) الف طن لتحقق إيرادات بحدود (4644) مليون دينار وهذه الزيادة في عدد المسافرين والبضائع تعود إلى تسيير قطارات جديدة لنقل البضائع والأشخاص إذ تم دعم الشركة بإدخال القطار الصيني المتكامل (DMU) إلى الخدمة وهذا ما أدى إلى زيادة حجم الإيرادات المتحققة. اما في عام 2019 فقد شهد انخفاضاً في بعض المؤشرات لا سيما مؤشرات نقل المسافرين اذ بلغ (435) الف مسافر وبطاقة نقل متحققة من جراء هذه العملية بلغت (164) مليون مسافر/ كم ، ويعزى ذلك إلى تقادم العمر الافتراضي لتشغيل القاطرات الموجودة في الشركة مما اثر على صلاحية استمرارها في العمل والذي انعكس بانخفاض الايرادات المتحققة من جراء تلك العملية ليبلغ (4013) مليون دينار ، اما متوسط اجرة النقل فقد ارتفعت إلى (9.2) الف دينار ويعود ذلك إلى ارتفاع متوسط طول السفرة لنقل المسافرين ، اما الايرادات المتحققة من نقل البضائع فقد ارتفعت لتصل إلى (5206) مليون دينار وذلك لتسير قطارات جديدة لنقل البضائع

جدول (59)

المؤشرات الرئيسة لنشاط السكك الحديدية للمدة (2018- 2021)

التفاصيل	وحدة القياس	2018	2019	2020	2021
أطوال محاور سكك الحديد	كم	2893	2893	2893	2893
عدد القاطرات	قاطرة	375	375	375	375
عدد المسافرين بأجر	إلف مسافر	529	435	77	127
عدد الكيلومترات السفرية بأجر	مليون مسافر/ كم	178	164	31	45
متوسط أجرة نقل المسافر	إلف دينار	8.5	9.2	9.6	8.2
البضائع المنقولة باجر	إلف طن	356	372	1293	593
الإيرادات المتحققة من نقل المسافرين	مليون دينار	4470	4013	737	1079
الإيرادات المتحققة من نقل البضائع	مليون دينار	4644	5206	4221	16080

المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء – مديرية احصاءات النقل والاتصالات .

شكل (58)

الإيرادات المتحققة من نقل البضائع للمدة (2018 - 2021) (مليون دينار)

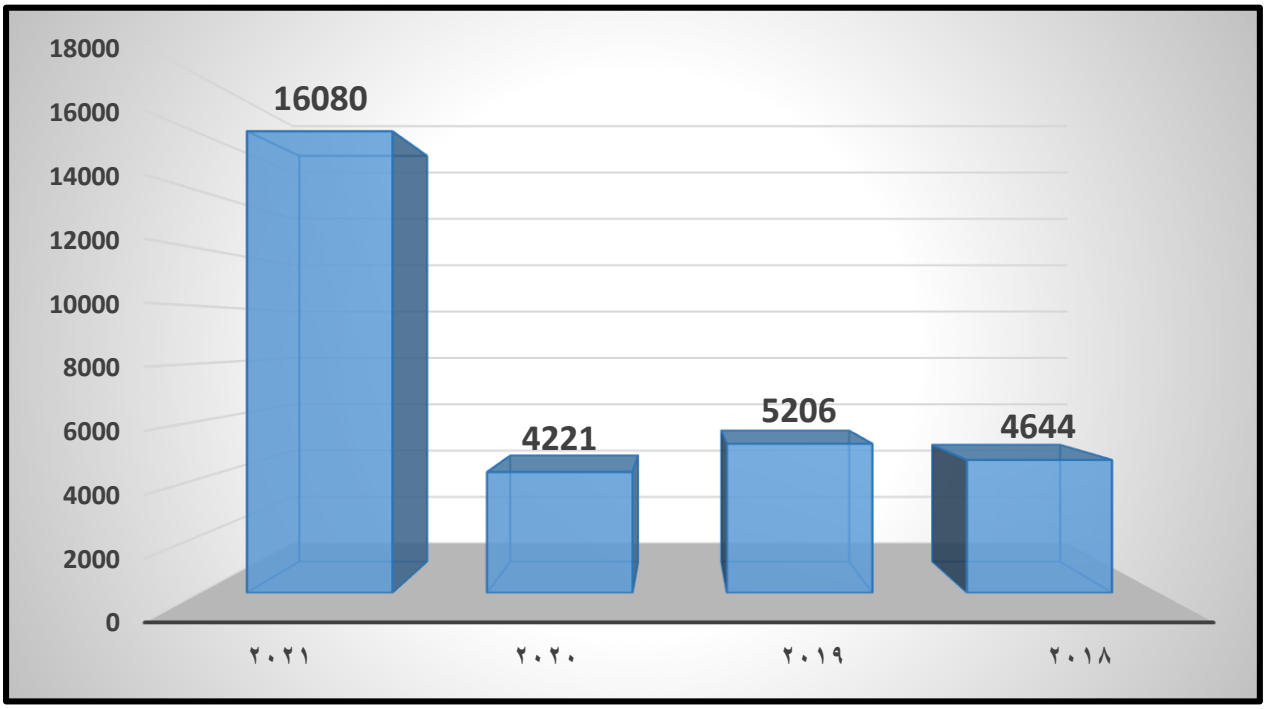

وفي عام 2020 فقد سجل نشاط السكك الحديدية تراجعا في معظم مؤشراته اذ بلغ عدد المسافرين باجر بحدود (77) الف مسافر وبنسبة انخفاض بلغت (82.3%) بالمقارنة مع العام السابق وبمتوسط اجرة بلغت (9.6) الف دينار لينعكس بانخفاض الإيرادات المتحققة سواء كانت للمسافرين وبنسبة بلغت (81.6%) ام البضائع وبنسبة انخفاض (18.9%)عن العام السابق على التوالي، ويعزى ذلك لتوقف نشاط الشركة بسبب انتشار جائحة كورونا وما رافقتها من اجراءات احترازية تمثلت بانخفاض النشاط الاقتصادي وقلة الحركة بالنسبة للمسافرين. اما في عام 2021 فقد شهد نشاط السكك تحسنا في بعض المؤشرات لا سيما مؤشرات نقل المسافرين بأجر اذ بلغ (127) الف مسافر وبطاقة نقل متحققة من جراء هذه العملية بلغت (45) مليون مسافر/ كم ، وبمتوسط اجرة النقل للمسافر بلغت (8.5) الف دينار ولتحقق ايرادات من جراء تلك العملية بلغ (1079) مليون دينار ، اما الايرادات المتحققة من نقل البضائع فقد ارتفعت لتصل إلى (16080) مليون دينار.

مما تقدم يتضح بان النقل بواسطة سكك الحديد في العراق غير فعال نسبيا وهذا يعود إلى جملة أسباب منها قدم الشبكة إذ إن العمر الافتراضي لمعظم شبكة خطوط السكك هو يمتد ما بين (60–80) عام، فضلا عن عدم وجود صيانة دورية معتمدة وبشكل مستمر من قبل شركات رصينة في هذا المجال وان كانت هناك صيانة فهي قليلة وبطيئة لا ترتقي مع حجم واحتياجات الشبكة ، ناهيك عن عدم وجود خطوط مزدوجة، مما ينعكس بطول مدة الرحلة وارتفاع زمن الانتظار في المحطات ومن ثم انخفاض الطاقة التشغيلية لشبكة سكك الحديد والتي لا تتجاوز(50%) بسبب عدم تحديث شبكة الإشارات وادخال نظام الاتصالات بأساليب الإدارةالحديثة

للنقل وعدم توفر شروط السلامة الواجبة لتلافي الحوادث ونقل الحمولات بأمان مما يتطلب التوسع في شبكة النقل بالسكك الحديدية وتحسين مواصفاتها لزيادة طاقاتها الاستيعابية وبشكل متكاملومنسجم ليعزز موقع العراق الجغرافي في مجال النقل بواسطة السكك الحديد والذي من شأنه المســـاهمة في تخفيف الضغط على الطرق السريعة والطرق الشريانية بين المدن وما يترتب على ذلك بالحد من الإضرار التي تصيب هذه الطرق نتيجة الحمولات الكبيرة التي تمر عليها والتي تزيد عن الحمولات المحورية المقررة .

ب. النقل على الطرق

- **الشركة العامة للنقل البري**

تعكس مؤشرات النشاط النوعي والمالي لشركة النقل البري قدرتها على تبني منهجاً مستجيباً للواقع الاقتصادي والاجتماعي بما يضمن نجاحها في تحقيق الاهداف التنموية ، فمن خلال بيانات الجدول (60) الذي يعكس اهم المؤشرات الرئيسة لشركة النقل البري يتضح بان عدد الشاحنات العاملة المملوكة للشركة في عام 2018 بلغ (429) شاحنة لتنقل كمية من البضائع بلغت (750) ألف طن ولتحقق ايرادات بلغت (25.9) مليار دينار ، ويعود ذلك الى زيادة عدد النقلات للشاحنة الواحدة على الرغم من انخفاض اعدادها بسبب نهاية عمرها الإنتاجي وعدم تعويضها بشاحنات جديدة مما تضطر الشركة إلى التعاقد مع سائقي الشاحنات من القطاع الخاص لتأمين متطلبات الشحن للحمولات الخاصة بها ، اما في عام 2019 فقد بلغ عدد الشاحنات (420) شاحنة وبنسبة انخفاض عن العام السابق (2%) لتنقل كمية من البضائع بلغت (485) الف طن وبنسبة انخفاض بلغت (35.3%) عن العام السابق بسبب انخفاض عدد النقلات للشاحنة الواحدة وهذا بدورة ما انعكس بانخفاض الايرادات المتحققة من نقل البضائع اذ بلغت الايرادات (18.99) مليار دينار وبنسبة انخفاض (26.8%) عن العام السابق ويعزى ذلك إلى توقف بعض الخطوط والناجم عن سوء الأوضاع الأمنية مما يتطلب تشجيع إقامة شركات مساهمة او خاصة لنقل البضائع لتلبية الطلب المتنامي وتحقيق الشراكة بين القطاعين العام والخاص ، اما في عام 2020 فقد شهد نشاط الشركة تراجعاً ملحوظاً في معظم مؤشراته اذ بلغ عدد الشاحنات (401) شاحنة وبنسبة انخفاض بلغت (4.5%) عن العام السابق بسبب وجود شاحنات عاطلة ومتوقفة عن العمل وعدم توفر الشاحنات التخصصية لدى الشركة لنقل البضائع التي تحتاج لمثل هذه الشاحنات مقارنة بما هو متوفر لدى الشركات الخاصة (الاهلية) الامر الذي انعكس بانخفاض كمية البضائع لتبلغ (429) الف طن وبنسبة انخفاض عن العام السابق بلغت (11.5%) وهو ما تسبب بانخفاض الإيرادات المتحققة من نقل البضائع بالشاحنات المملوكة وبنسبة انخفاض بلغت (13.1%) بالمقارنة مع ما حققته في العام السابق اذ حققت ايرادات بلغت (16.5) مليار دينار ، ويعزى ذلك الى انخفاض عدد النقلات للشاحنة الواحدة وتأخر زمن الرحلة بسبب التوقفات في الطرق عند السيطرات الأمنية الى جانب تأخر تفريغ البضاعة المحملة فضلا عن سوء الأوضاع الصحية التي رافقت انتشار جائحة كورونا . اما في عام 2021 فقد شهد نشاط الشركة تحسنا ملموسا في معظم مؤشراته

اذ بلغ عدد الشاحنات (447) شاحنة وبنسبة تغير بلغت (11.5%) عن العام السابق ويعود ذلك الى صيانة وتأهيل بعض الشاحنات العاطلة والمتوقفة عن العمل ، وهو ما انعكس بارتفاع كمية البضائع المنقولة لتبلغ (431) الف طن ولتشهد نسبة تغير طفيفة بلغت (0.5%) بالمقارنة مع العام السابق ومع ذلك فان الإيرادات المتحققة من نقل البضائع بالشاحنات المملوكة قد شهدت انخفاضاً لتسجل (12.2) مليار دينار وبنسبة انخفاض بلغت (26.2%) بالمقارنة مع ما حققته في العام السابق بسبب انخفاض عدد النقلات للشاحنة الواحدة وتأخر مدة انجاز الرحلة لطول مدة توقفها في الطرق.

إما بخصوص عدد العاملين في الشركة فقد شهد تراجع ملحوظ وبشكل تدريجي خلال المدة المدروسة فبعد ان بلغ في عام 2018 بحدود (2313) عامل لتشهد الاعوام اللاحقة التراجع وليبلغ عدد العاملين (2143) و(1905) و(1762) عامل على التوالي وبنسبة تغير خلال عام 2021 بلغت (7.5) مقارنة بعام 2020 ، ويعود هذا الانخفاض إلى إحالة العاملين للتقاعد أو الوفاة أو النقل خارج الشركة .

جدول (60)

المؤشرات التحليلية لنشاط الشركة العامة للنقل البري للمدة (2018- 2021)

التفاصيل	وحدة القياس	2018	2019	2020	2021	نسبة التغير%
عدد الشاحنات العاملة	**عدد**	429	420	401	447	11.5
كمية البضائع المنقولة	**الف طن**	750	485	429	431	0.5
الإيرادات المتحققة	**مليار دينار**	25.9	18.99	16.5	12.2	(16.2)
عدد المشتغلين	**عدد**	2313	2143	1905	1762	(7.5)

المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء – مديرية احصاءات النقل والاتصالات .

شكل (59)

الايرادات المتحققة لنشاط النقل البري للمدة (2018- 2021) (مليار دينار)

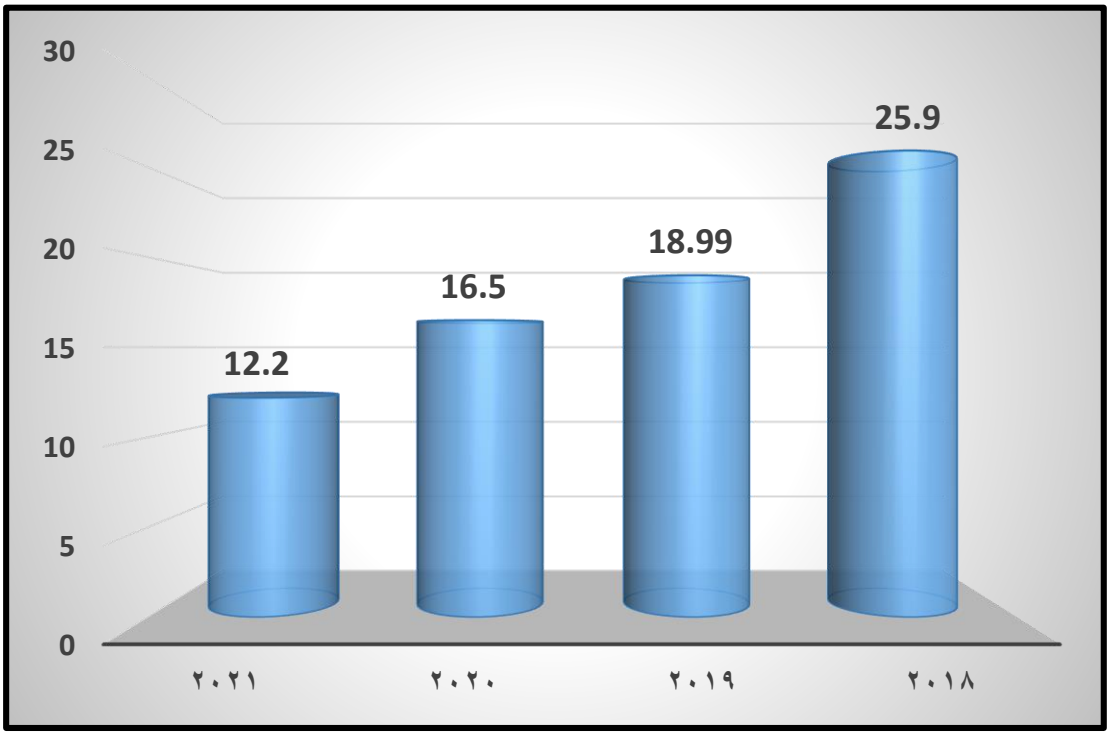

➢ **الشركة العامة لنقل المسافرين والوفود**

تضطلع الشركة بمهمة نقل المسافرين والوفود في الداخل ما بين المحافظات بواسطة حافلاتها العاملة والتي بلغت في عام 2018 (636) حافلة لتنقل (21.5) مليون مسافر ولتحقق إيرادات بلغت (34.9) مليار دينار ، ويعود ذلك إلى امتلاك الشركة لحافلات حديثة الصنع ومكيفة وآمنة ، فضلا عن ذلك مازالت الشركة تعمل بأسعار اقل من أسعار القطاع الخاص مما شجع المسافرين بتفضيلها على حافلات القطاع الخاص ، اما في عام 2019 فقد شهد نشاط الشركة تحسن ملحوظ والذي يستدل عليه من مؤشراتها اذ بلغ عدد الحافلات (668) حافلة وبنسبة ارتفاع (5%) بالمقارنة مع العام السابق ويعود ذلك إلى صيانة وتشغيل الحافلات العاطلة لدى الشركة، ومع ذلك فلم يشهد عدد المسافرين زيادة بل انخفض وبنسبة (10.7%) بالمقارنة مع العام السابق اذ تم نقل بحدود (19.2) مليون راكب ويعود ذلك الى التوترات الاجتماعية التي تعرض لها البلد ولينعكس ذلك بتراجع الايرادات المتحققة والتي بلغت (24.7) مليار دينار وبنسبة انخفاض (29.1%) ، اما في عام 2020 فقد شهدت الشركة زيادة في عدد الحافلات العاملة لتصل الى (846) حافلة وبنسبة تغير بلغت(26.6%) عن العام السابق بسبب صيانة الحافلات العاطلة لدى الشركة ودخولها الخدمة، الا انها لم تساهم في زيادة عدد الركاب والمسافرين اذ تم نقل(5) مليون راكب وبنسبة انخفاض بالقياس للعام السابق بلغت (74%)، ويعزى ذلك الى الظروف الاجتماعية والصحية التي رافقت انتشار جائحة كورونا الامر الذي انعكس بانخفاض الإيرادات المتحققة من خدمات النقل والتي لم تتجاوز (9.2) مليار دينار وبنسبة انخفاض

(62.8%) عن العام السابق بسبب تراجع عدد المسافرين والركاب والناجم عن الظروف الصحية والأمنية الى جانب توقف معظم خطوط النقل بسبب الزخم المروري . اما في عام 2021 فقد شهدت الشركة زيادة في عدد الحافلات العاملة لتصل الى (897) حافلة وبنسبة تغير بلغت (6 %) عن العام السابق بسبب صيانة الحافلات العاطلة لدى الشركة ودخولها الخدمة، الا انها لم تساهم في زيادة عدد الركاب والمسافرين اذ تم نقل (3.5) مليون راكب وبنسبة انخفاض بالقياس للعام السابق بلغت (30%)، الا انها حققت ايرادات من خدمات النقل بلغت (13.6) مليار دينار وبنسبة تغير عن العام السابق بلغت (48.3%) بسبب زيادة حركة النقل للحافلات العاملة، وفيما يتعلق بمؤشر عدد العاملين في الشركة فقد شهد تراجع تدريجي خلال المدة فبعد ان بلغ في عام 2018 بحدود (2554) عامل انخفض في الاعوام اللاحقة وليسجل (2297) و(2110) و (1954) عامل على التوالي وبنسبة تغير (7.4%) عن العام السابق ويعود هذا الانخفاض إلى إحالة العاملين للتقاعد أو الوفاة أو النقل خارج الشركة .

جدول (61)

المؤشرات التحليلية لنشاط الشركة العامة لنقل المسافرين والوفود للمدة (2018- 2021)

التفاصيل	وحدة القياس	2018	2019	2020	2021	نسبة التغيير%
عدد الحافلات العاملة	عدد	636	668	846	897	6
عدد الركاب	مليون راكب	21.5	19.2	5	3.5	(30)
الإيرادات المتحققة	مليار دينار	34.9	24.7	9.2	13.6	48.3
عدد العاملين	عدد	2554	2297	2110	1954	(7.4)

المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء – مديرية احصاءات النقل والاتصالات .

شكل (60)

الايرادات المتحققة لنشاط الشركة العامة لنقل المسافرين والوفود للمدة (2018 - 2021) (مليار دينار)

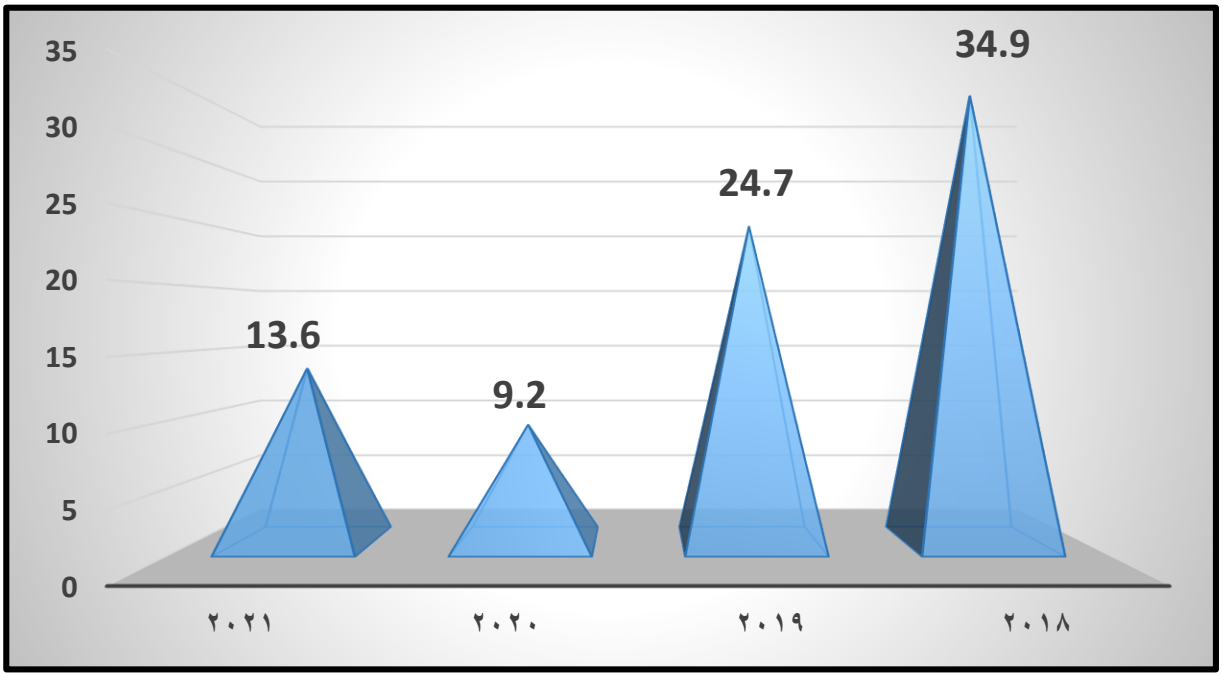

2. النقل المائي

يضطلع النقل المائي سواء كان بحريا أم نهريا بدور مهم في عملية النقل وذلك لما يمتلكه من مقومات تميزه عن باقي وسائط النقل ، لاسيما نقله لكميات البضائع الضخمة ورخص التكاليف قياسا بتشكيلات النقل الأخرى والعراق لديه أربع موانئ رئيسة خاصة بالحمولات كميناء المعقل وام قصر وخور الزبير وأبو فلوس ، وموانئ متخصصه لشحن وتفريغ النفط هما ميناء (البصرة ، العميق) تقع على امتداد الخط الساحلي الضيق والذي يصل بحدود (50) كم والممتد من راس الفاو الى مدخل خور عبد الله والميناء الرحوي ، فضلاً عن موانئ الصيد البحري التي تمتاز بمخازنها المبردة كميناء العشار الى جانب توفر اليات ومعدات وفقاً لنوعية الحمولة كتفريغ الحاويات والحمولات السائبة (الحبوب والسكر) والجدول (62) يوضح تصنيف الموانئ من حيث العمر والطاقة الإنتاجية حسب الميناء لعام 2018.

جدول (62)

مواصفات الموانئ العراقية والارصفه والطاقة الانتاجية حسب الميناء لعام 2018

اسم الميناء	تاريخ الانجاز	الطول كم	الأرصفة	الطاقة الإنتاجية
المعقل	1919	1.9	9	617.1 ألف طن
أم قصر	1965	5.1	24	18.3 مليون طن
أبو فلوس	1974	0.525	3	67.3إلف طن
خور الزبير	1989	2.7	12	9.4 مليون طن
المجموع	——	——	48	28.4 مليون طن

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء – مديرية احصاءات النقل والاتصالات .

ولتتبع تطورات تشكيل النقل المائي من خلال التعرف على المؤشرات الإحصائية عن الشركات التابعة له وهي: -

أ. الشركة العامة لموانئ العراق

تأسست إدارة الموانئ العراقية عام 1909 ويقع على عاتقها إدارة الموانئ العراقية والملاحة داخل المياه الإقليمية ، فضلاً عن القيام بأعمال الصيانة والحفر في القنوات الملاحية وتضطلع الشركة بتقديم الخدمات البحرية للسفن التجارية والنفطية ، وللوقوف على اهم المؤشرات التحليلية لنشاط الشركة فمن خلال بيانات الجدول (63) الذي يعكس تلك المؤشرات يتضح بان عدد السفن القادمة الى موانئ العراق قد بلغت في عام 2018 (2044) سفينة وهي تحمل بضائع مستوردة بلغت كمياتها (17898) ألف طن ، اما عدد السفن المغادرة للموانئ العراقية فقد بلغت (995) سفينة وهي تحمل بضائع مصدرة بلغت كمياتها (10456) ألف طن لتحقق إيرادات بلغت (453.3) مليار دينار .

جدول (63)

المؤشرات الرئيسية للشركة العامة لموانئ العراق للمدة (2018- 2021)

التفاصيل	وحدة القياس	2018	2019	2020	2021	نسبة التغير %
عدد السفن القادمة للموانئ العراقية (لنقل البضائع)	عدد	2044	1836	2060	1739	(15.6)
كمية البضائع المستوردة	ألف طن	17898	16708	19569	17118	(12.5)
عدد السفن المغادرة من الموانئ العراقية	عدد	995	1284	808	943	16.7
كمية البضائع المصدرة	ألف طن	10456	12930	10213	10236	0.2
مجموع الإيرادات	مليار دينار	453.3	486.3	424.1	451.5	6.5

المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء – مديرية احصاءات النقل والاتصالات.

- النسبة بين الاقواس قيمة سالبة

وفي عام 2019 فقد بلغ عدد السفن القادمة (1836) سفينة وبنسبة انخفاض (10.2%) عن العام السابق ويعزى ذلك إلى تراجع الخطة الاستيرادية للمؤسسات الدولة وانهاء بعض العقود المبرمة والتي على اثرها انخفضت كمية البضائع المستوردة عن طريق الموانئ العراقية لتبلغ (16708) الف طن وبنسبة انخفاض (6.6%) بسبب انخفاض السفن القادمة إلى الموانئ ، اما بالنسبة إلى السفن المغادرة للموانئ العراقية فقد بلغت (1284) سفينة وبزيادة بلغت نسبتها (29%) بسبب زيادة تصدير المنتجات النفطية من الموانئ العراقية كميناء خور الزبير وام قصور الجنوبي لتبلغ كمية البضائع المصدرة (12930) الف طن وبزيادة بلغت نسبتها (23.7%) حيث تم تسليم (4270) الف طن من تلك البضائع عن طريق ميناء ام قصر و(8660) الف طن عن طريق ميناء خور الزبير لتحقق ايرادات بلغت (486.3) مليار دينار وبنسبة ارتفاع (7.3%) بسبب زيادة الحمولات النفطية من ميناء خور الزبير باتفاق مع شركة النفط البريطانية ، وفي عام 2020 فقد بلغ عدد السفن (2060) سفينة وبنسبة ارتفاع بلغت (12.2%) ويعزى ذلك الى الخطة الاستيرادية لمؤسسات الدولة والتي انعكست بارتفاع كمية البضائع المستوردة وبنسبة (17.1%) لتصل الى (19569) الف طن ، اما عدد السفن المغادرة والمحملة بالبضائع من الموانيء العراقية فقد انخفضت مقارنة بالعام السابق لتصل (808) سفينة وبنسبة انخفاض بلغت (37.1%)، وهو ما انعكس بانخفاض كمية البضائع المصدرة لتصل الى (10213) الف طن وبنسبة انخفاض بلغت (21%) بسبب انخفاض التصدير المنتجات النفطية عبر ميناء خور الزبير وام قصر الجنوبي لاسيما وان ميناء خور الزبير بدأ يتحول الى ميناء صناعي بعد ان كان ميناء تجاري حيث تم تسليم(2602) الف طن من تلك البضائع المصدرة عن طريق ميناء ام قصر و(7609) الف طن عن طريق ميناء خور الزبير و(1) الف طن عن طريق ميناء أبو فلوس لتحقق الشركة ايرادات بلغت (424.1) مليار دينار وبنسبة انخفاض (12.8%) بالمقارنة مع العام السابق بسبب انخفاض حمولات ميناء خور الزبير المتخصص بالمنتجات النفطية والذي سبق ان تم الاتفاق مع شركة النفط البريطانية على التصدير من خلال الميناء. اما في عام 2021 فقد شهد نشاط الموانئ تغيرات في بعض مؤشراته اذ انخفض عدد السفن القادمة الى الموانئ (1739) سفينة وبنسبة انخفاض بلغت (15.6%) ويعود ذلك الى انخفاض الخطة الاستيرادية لمؤسسات الدولة وانهاء بعض العقود المبرمة والتي انعكست بانخفاض كمية البضائع المستوردة وبنسبة(12.5%) لتصل الى (17118) الف طن ، اما عدد السفن المغادرة والمحملة بالبضائع من الموانيء العراقية فقد ارتفعت لتصل (943) سفينة وبنسبة تغير بلغت (16.7%) مقارنة بالعام السابق بسبب ارتفاع تصدير المنتجات النفطية عبر ميناء خور الزبير وام قصر الجنوبي لاسيما وان ميناء خور الزبير بدأ يتحول الى ميناء صناعي بعد ان كان ميناء تجاري ، وهو ما انعكس بارتفاع كمية البضائع المصدرة لتصل الى (10236) الف طن وبنسبة تغير بلغت (0.2%) بسبب ارتفاع عدد السفن المغادرة حيث تم تسليم(3097) الف طن من تلك البضائع المصدرة عن طريق ميناء ام قصر و(7132) الف طن عن طريق ميناء خور الزبير و(7) الف طن عن طريق ميناء أبو فلوس لتحقق الشركة ايرادات بلغت (451.5) مليار دينار والناجم عن زيادة الحمولات التخصصية النفطية ولتشكل نسبة ارتفاع بلغت (6.5%) عن العام السابق.

شكل (61)

عدد السفن القادمة والمغادرة للموانئ العراقية للمدة (2018- 2021)

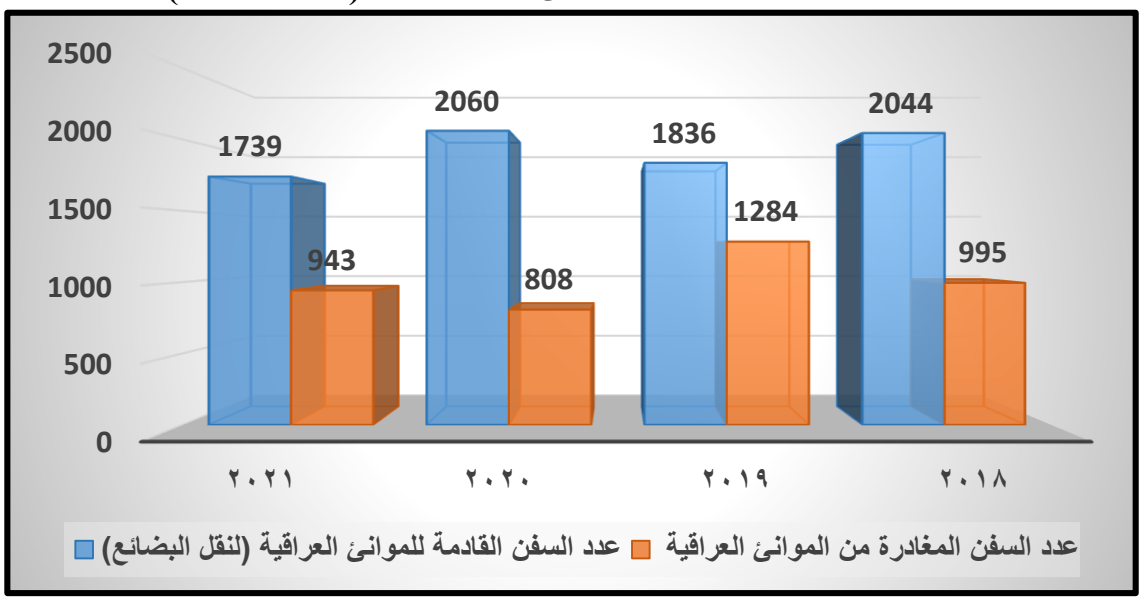

ب. الشركة العامة للنقل البحري

تأسست الشركة العامة للنقل البحري عام 1952 لتتولى القيام بعمليات النقل البحري بواسطة بواخرها المملوكة او المؤجرة وقبول الوكالات عن الشركات الملاحية وتقوم بتسيير خطوط ملاحية منتظمة الى جميع موانئ العالم لتنقل الشحنات السائلة كالبترول ومشتقاته الى جانب الشحنات الجافة كخامات الحديد والفحم والحبوب والاخشاب وغيرها بواسطة السفن المتخصصة لهذا الغرض ، فمن خلال الجدول (64) الذي يتناول اهم المؤشرات التحليلية للشركة العامة للنقل البحري يتضح بان عدد السفن التي تمتلكها الشركة قد بلغ في عام 2018 (8) سفن لتنقل حمولة اجمالية من البضائع المصدرة والمستوردة بلغت (789) ألف طن لتحقق إيرادات بلغت (87.1) مليار دينار ، اما في عام 2019 فلم يشهد عدد السفن زيادة اذ بقيت محافظة على نفس عددها والبالغ (8) سفن لتنقل حمولة اجمالية من البضائع بلغت (374) الف طن ولتحقق ايرادات بحدود (83.4) مليار دينار ، اما في عام 2020 فقد انخفض عدد السفن وليسجل (7) سفن وبنسبة انخفاض (12.5%) عن العام السابق بسبب بيع احدى السفن المملوكة للشركة لانتفاء الحاجة اليها كونها مستهلكة وغير صالحة للعمل، لتبلغ الحمولة الاجمالية بحدود (536) الف طن وبنسبة زيادة عن العام السابق بلغت (43.3%) بسبب العرض والطلب حسب الأسواق العالمية وتزايد العقود لدى الشركة والذي انعكس بتحقيق إيرادات بلغت (184) مليار دينار وبنسبة ارتفاع (120.6%) بسبب تزايد الحمولات المنقولة الى الدول الاوربية، اما في عام 2021 فلم تسجل عدد السفن زيادة عن العام السابق والبالغة (7) سفن ولتنقل حمولة اجمالية من البضائع بلغت (406) الف طن وبنسبة انخفاض (24.3%) بالمقارنة مع العام السابق وحسب ظروف العرض والطلب في الاسواق العالمية ، ولتحقق على اثر ذلك ايرادات بلغت (169) مليار دينار وبنسبة تراجع عن العام السابق بلغت (8.2%)

بسبب انخفاض الحمولات الاجمالية المنقولة الى الدول الاوربية بواسطة السفن المملوكة للشركة. اما بخصوص عدد العاملين في الشركة فقد شهد تراجعا خلال المدة فبعد ان بلغ في عام 2018 (1610) عامل انخفض في الاعوام اللاحقة 2019 و 2020 و 2021 ليصل الى (1539) و(1264) و(1216) عامل على التوالي وبنسبة انخفاض بلغت في عام 2021 بالقياس الى العام السابق (3.8%) بسبب انتهاء المدة القانونية للعمل والإحالة على التقاعد.

جدول (64)
المؤشرات الرئيسية لنشاط الشركة العامة للنقل البحري للمدة (2018- 2021)

التفاصيل	وحدة القياس	2018	2019	2020	2021
عدد السفن الموجودة التي تمتلكها الشركة	عدد	8	8	7	7
الحمولة الاجمالية لسفن البضائع المصدرة والمستوردة	ألف طن	789	374	536	406
مجموع ايرادات الشركة	مليار دينار	87.1	83.4	184	169
عدد العاملين في الشركة	عدد	1610	1539	1264	1216

المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء – مديرية احصاءات النقل والاتصالات .

مما تقدم يتضح بان النقل المائي لا يزال يعاني من معوقات حقيقية تحد من فاعلية نموهوالمتجسدة بالممرات المائية الضيقة إذ تشكل الرواسب الطينية والسفن الغارقة في القنوات الرئيسة تحديإضافيا لحجم حركة المرور الحالية بسبب محدودية الأعماق للممرات الملاحية وضيق واجهاتالأرصفة والتي تتراوح ما بين (7.5–12) متر مما يحد من إمكانية استقبالها للبواخر العملاقة بانسيابية إلى جانب شحة المعدات الاختصاصية ومعدات مناولة البضائع والخدمات السائدة ، فضلا عن مشاكل إدارية رئيسية مرتبطة بعمليات إدارة الموانئ من حيث تنسيق الوقت لزمن الشحنات مما يؤدي إلى حدوث اختناقات تستلزم مدة طويلة لأنهاء عمليات التحميل والتفريغ ، وإن سلطات الكمارك تحتاج إلى عدة أيام لإنجاز وتخليص المعاملات ، كما ان الحاجة إلى أسطول بحري يضم بواخر متخصصة لنقل الحاويات وبواخر لنقل الحمولات المتنوعة يعد امراً في غاية الاهمية لا سيما وان عزوف القطاع الخاص للاستثمار في تنفيذ البنى التحتية لهذا النشاط انعكس بعدم تطويره ، أما في مجال النقل النهري فالعمل شبه متوقف بسبب شحة المياه وقلة الغواطس في الأنهار وحاجتها إلى الكري ، فضلا عن وجود عوائق في مجرى الأنهار من بقايا الجسور المتضررة بسبب الحروب السابقة وكذلك أنشاء الجسور الوقتية والعائمة وجسور الخدمة.

3. النقل الجوي

يتمتع النقل الجوي بالسرعة الفائقة التي تمكنه من الوصول إلى أبعد المسافات في زمن قصير تعجز عن تحقيقه وسائل النقل الأخرى ، وتنبثق هذه الأهمية من الخدمات التي يقدمها في مجال نقل الركاب والبضائع والأمتعة والبريد من بلد إلى أخر والتي أدت إلى تسهيل عملية النقل وزيادة الروابط والعلاقات الدولية ، وانطلاقاً من هذا الدور الذي يضطلع به النقل الجوي فقد سعت جميع البلدان الى الاهتمام به وفي العراق فان الجهة المخولة في تنظيم عمل هذا التشكيل هي سلطة الطيران المدني فهي المسؤولة عن منح التراخيص لهبوط واقلاع الطائرات في عموم المطارات العراقية ، الى جانب الشركة العامة للخطوط الجوية العراقية التي تقوم بجميع اعمال النقل الجوي على الطائرات العراقية وتقديم الخدمات الفنية والارضية لكافة الطائرات المدنية (العربية والأجنبية) . ومن بيانات الجدول (65) يتضح بان هناك ارتفاع في اجمالي مؤشرات الاداء لنشاط النقل الجوي العراقي خلال المدة المدروسة، فبعد ان سجل عدد مسافري النقل الدولي في عام 2018 (2335) ألف مسافر ، والنقل الداخلي فقد بلغ (1632) ألف مسافر لتصل كمية البضاعة المنقولة بحدود (14.2) ألف طن ولتحقق إيرادات بلغت (594.4) مليار دينار ويعود ذلك إلى تنفيذ إعمال لإعادة تأهيل المطارات الحالية وامتلاك الشركة لأسطول جوي متكامل، فضلا عن زيادة الرحلات السياحية الداخلية والخارجية. وفي عام 2019 فقد بلغ عدد المسافرين للنقل الدولي (3086.8) الف مسافر والنقل الداخلي فقد بلغ (1090.7) الف مسافرين ، ولتصل اجمالي كمية البضاعة المنقولة بحدود (52.9) الف طن، ولتحقيق ايرادات من مزاولة اعمالها بلغت (566.01) مليار دينار. اما في عام 2020 فقد تراجع اداء نشاط النقل الجوي اذ بلغ عدد المسافرين للنقل الدولي (456.4) الف مسافر والنقل الداخلي فقد بلغ (329.6) الف مسافرين ، ولتنقل كمية من البضاعة (35.4) الف طن لتحقيق ايرادات من مزاولة اعمالها بلغت (201.8) مليار دينار، ويعزى هذا التراجع في اداء النشاط الى تاثير جائحة كورونا وتداعياتها السلبية على معظم الانشطة الاقتصادية ومنها نشاط النقل الجوي، اما في عام 2021 فقد بلغ عدد مسافرين النقل الدولي (818.8) الف مسافر والنقل الداخلي بلغ (617.4) الف مسافر ولتحقق إيرادات بلغت (330.4) مليار دينار.

جدول (65)
مؤشرات نشاط النقل الجوي للمدة (2018- 2021)

التفاصيل	وحدة القياس	2018	2019	2020	2021
النقل الدولي	ألف مسافر	2335	3086.8	456.4	818.8
النقل الداخلي	ألف مسافر	1632	1090.7	329.6	617.4
اجمالي كمية البضاعة المنقولة	ألف طن	14.2	52.9	35.4	8.7
الإيرادات المتحققة	مليار دينار	594.4	566.01	201.8	330.4

المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء – مديرية احصاءات النقل والاتصالات.
تشمل جميع المطارات عدا مطار الموصل والناصرية الدوليين .

شكل (62)

الايرادات المتحققة لنشاط النقل الجوي للمدة (2018- 2021) (مليار دينار)

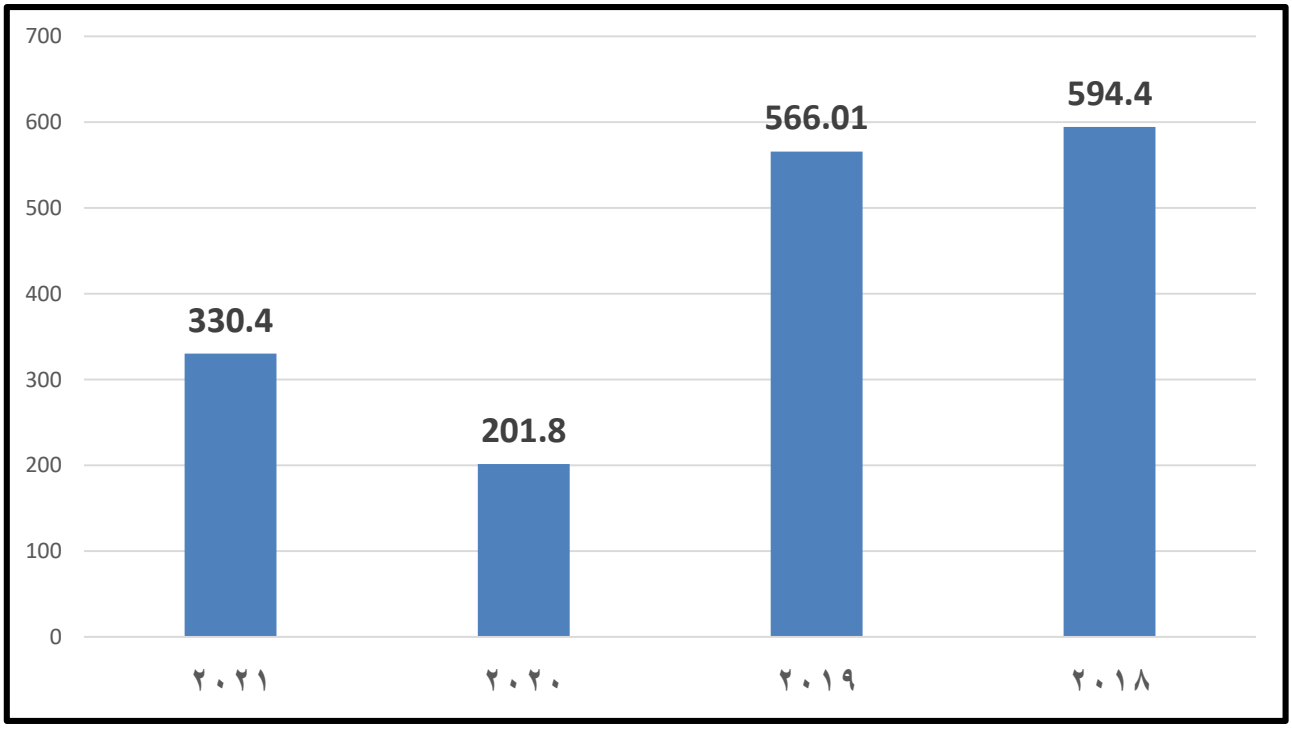

شكل (63)

النقل الدولي والنقل الداخلي لنشاط النقل الجوي للمدة (2018- 2021) (الف مسافر)

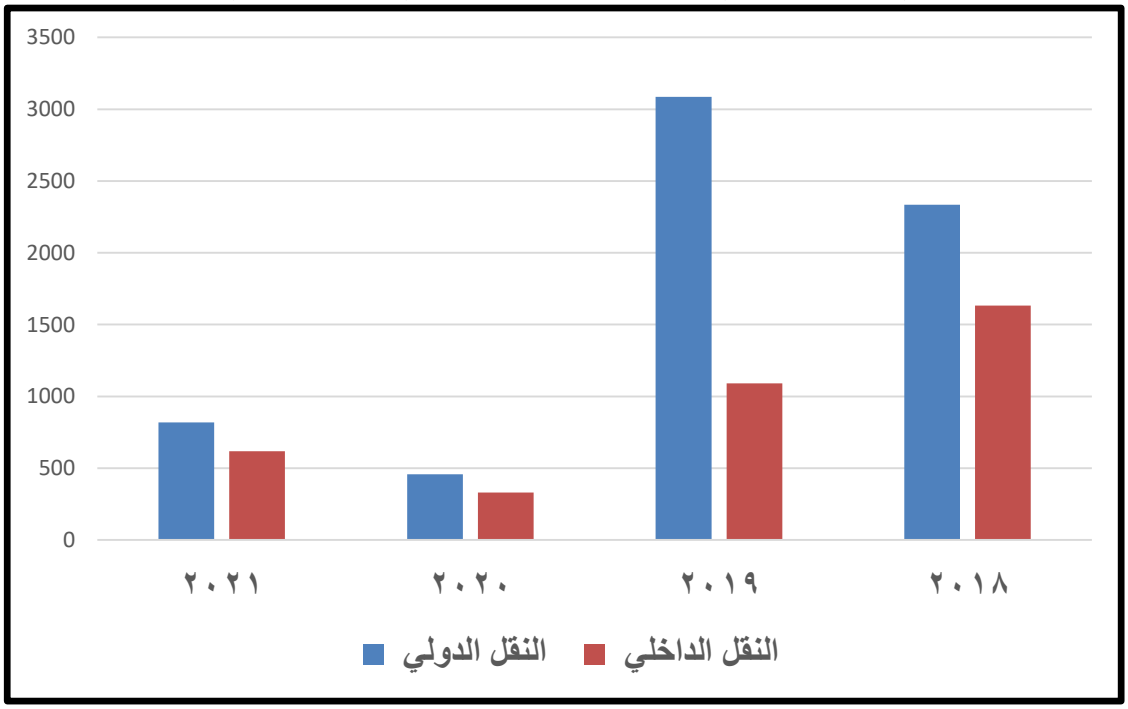

مما تقدم يتضح بان قطاع النقل في العراق يعاني من خلل كبير ضمن نشاط الشحن والدعم اللوجستي للنقل الكفوء والمنظم للنشاط الاقتصادي الأساسي والذي يتجلى بارتفاع تكاليف شــحن البضائع مما يؤثر سلبا على حركة الصادرات والواردات والناجم عن التحديات المتمثلة بتدهور شبكة الطرق والسيطرة المركزية على حركات الشحن من قبل جهات غير كفوءة ولا تمتلك رأس المال الكافي مما ينعكس بانخفاض الإنتاجية ، فضلا عن ذلك فقطاع النقل في العراق غير متكامل بصورة جيدة مع دول الجوار إذ لا توجد اتفاقيات تنظم النقل العابر (الترانزيت) لتمنح حرية وانسيابية في حركة النقل للشاحنات وبما يعزز التجارة البينية بين بلدان المنطقة . إن وجود قطاع نقل كفوء سيسهل الارتباط الاقتصادي داخل العراق وخارجه ويساهم في خفض تكاليف مدخلات الإنتاج للأنشطة الاقتصادية الأخرى مما يجعل الاقتصاد أكثر إنتاجية وتنافسية في الأسواق العالمية، وإذا ما حقق العراق النمو المتوازن وبما يسمح من تقليل التفاوت على المستوى القطاعي والمكاني سيتيح للقطاع الخاص امكانية توسيع أنشطته ومزاولة الاعمال التي تزيد من فرص التوظيف وهذا لا يتم إلا بوجود نشاط نقل فاعل وأكثر تطوراً .

ملحق (1)

الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الجارية مع النفط وبدونه للمدة (2018-2021)

(مليون دينار)

رمز التصنيف الدولي	الانشطة الاقتصادية	2018	2019	2020	2021(*)
1	الزراعة والغابات والصيد	7572265.1	10411174.4	13130927	9970509
2	التعدين والمقالع	120616218.2	114831638.5	63622025.5	137895586.3
1-2	النفط الخام	120174322.1	114386366	63335719.8	137596691.4
2-2	الانواع الأخرى من التعدين	441896.1	445272.5	286305.7	298894.9
3	الصناعة التحويلية	5464371.6	5902961.4	5582241.5	6714286
4	الكهرباء والماء	7150179.1	7354942.7	5550316.4	4828954
5	البناء والتشييد	12442431.2	18576253	11303197.8	12380036.7
مجموع الانشطة السلعية		153245465.2	157076970	99188708.2	171789372
مجموع الانشطة السلعية عدا النفط		33071143.1	42690604	35852988.4	34192680.6
6	النقل والاتصالات والخزن	25467232.2	23906193.6	22723494.1	30259580.6
7	تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	24502039.7	23034954.2	19635682.6	20716393.8
8-1	البنوك والتأمين	4969877.8	5400352.1	3747535.1	2133271.1
مجموع الانشطة التوزيعية		54939149.7	52341499.9	46106711.8	53109245.5
8-2	ملكية دور السكن	16315895.9	16928970.4	17593605.5	17796033.6
9	خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	47583378.2	53410202.3	54524568.6	59997261.4
9-1	الحكومة العامة	38919671.8	44190611.3	43416416	47316731.4
9-2	الخدمات الشخصية	8663706.4	9219591	11108152.6	12680530
مجموع الأنشطة الخدمية		63899274.1	70339172.7	72118174.1	77793295
مجموع الأنشطة		272083889	279757642.6	21741354.1	302691912.5
ناقصا: رسم الخدمة المحتسب		3165015	3599775	1752077.6	1539093.7
الناتج المحلي الإجمالي		268918874	276157867.6	215661516.5	301152818.8
الناتج المحلي الإجمالي عدا النفط		148744551.9	161771501.6	152325796.7	163556127.4

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية .

(*) بيانات اولية سنوية

ملحق (2)

الاهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الجارية مع النفط وبدونه للمدة (2018- 2021) (%)

رمز التصنيف الدولي	الانشطة الاقتصادية	2018	2019	2020	2021(*)
1	الزراعة والغابات والصيد	2.78	3.72	6.04	3.29
2	التعدين والمقالع	44.33	41.05	29.26	45.56
1-2	النفط الخام	44.17	40.89	29.13	45.46
2-2	الانواع الأخرى من التعدين	0.16	0.16	0.13	0.10
3	الصناعة التحويلية	2.01	2.11	2.57	2.22
4	الكهرباء والماء	2.63	2.63	2.55	1.60
5	البناء والتشييد	4.57	6.64	5.20	4.09
مجموع الانشطة السلعية		56.32	56.15	45.62	56.75
مجموع الانشطة السلعية عدا النفط		12.15	15.26	16.40	11.29
6	النقل والاتصالات والخزن	9.36	8.54	10.45	10
7	تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	9.01	8.23	9.03	6.84
8-1	البنوك والتأمين	1.83	1.93	1.73	0.70
مجموع الانشطة التوزيعية		20.20	18.70	21.20	17.54
8-2	ملكية دور السكن	6	6.05	8.09	5.88
9	خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	17.48	19.09	25.08	19.82
9-1	الحكومة العامة	14.30	15.80	19.97	15.63
9-2	الخدمات الشخصية	3.18	3.30	5.11	4.19
مجموع الأنشطة الخدمية		23.48	25.15	33.17	25.70
المجموع حسب الأنشطة		100	100	100	100

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.

(*) بيانات اولية سنوية

ملحق (3)

الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة (2007=100) مع النفط وبدونه للمدة (2018 -2021) (مليون دينار)

رمز التصنيف الدولي	الانشطة الاقتصادية	2018	2019	2020	2021(*)
1	الزراعة والغابات والصيد	5318242.3	7773136.1	9518603.5	7561773.4
2	التعدين والمقالع	128159524.8	133275332.2	116399503.2	115779557.4
1-2	النفط الخام	127885395.7	133000811.5	116242709.3	115485658.8
2-2	الانواع الأخرى من التعدين	274129.1	274520.7	156793.9	293898.6
3	الصناعة التحويلية	2168401.4	2313072.6	2169545.9	2590388.1
4	الكهرباء والماء	2050524.5	2136822.4	1616377.3	1241759.4
5	البناء والتشييد	8001563.5	12979494.8	5752263.5	5477892.3
مجموع الانشطة السلعية		145698256.5	158477858.1	135456293.4	132651370.6
مجموع الانشطة السلعية عدا النفط		17812860.8	25477046.6	19213584.1	17165711.8
6	النقل والاتصالات والخزن	17092102.1	16076794.6	15194195.8	19066975.3
7	تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	17858629.5	16974911	14546215.4	14616011.3
8-1	البنوك والتأمين	2761043.2	2975400.6	1947783.3	1082878.7
مجموع الانشطة التوزيعية		37711774.8	36027106.2	31688194.5	34765865.3
8-2	ملكية دور السكن	8848099.7	9165658	9494660.3	9687552.3
9	خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	20004272.6	20453954.5	19674044.5	22173018.1
9-1	الحكومة العامة	14880850.7	15170521.3	14397012.4	16830698.4
9-2	الخدمات الشخصية	5123421.9	5283433.2	5277032.1	5342319.7
مجموع الأنشطة الخدمية		28852372.3	29619612.5	29168704.8	31860570.4
مجموع الأنشطة		212262403.6	224124576.8	196313192.7	199277806.3
ناقصا: رسم الخدمة المحتسب		1729516.4	1983347.1	910643.2	781265.8
الناتج المحلي الإجمالي		210532887.2	222141229.7	195402549.5	198496540.5
الناتج المحلي الإجمالي عدا النفط		82647491.5	89140418.2	79159840.2	83010881.7

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.

(*) بيانات اولية سنوية

ملحق (4)

الاهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة (100=2007) مع النفط وبدونه للمدة (2018 -2021) (%)

رمز التصنيف الدولي	الأنشطة الاقتصادية	2018	2019	2020	2021(*)
1	الزراعة والغابات والصيد	2.51	3.47	4.85	3.79
2	التعدين والمقالع	60.38	59.46	59.29	58.10
1-2	النفط الخام	60.25	59.34	59.21	57.95
2-2	الانواع الأخرى من التعدين	0.13	0.12	0.08	0.15
3	الصناعة التحويلية	1.02	1.03	1.11	1.30
4	الكهرباء والماء	0.97	0.95	0.82	0.63
5	البناء والتشييد	3.77	5.79	2.93	2.75
مجموع الأنشطة السلعية		68.65	70.70	69	66.56
مجموع الأنشطة السلعية عدا النفط		8.4	11.36	9.78	8.61
6	النقل والاتصالات والخزن	8.05	7.17	7.74	9.57
7	تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	8.41	7.58	7.41	7.34
8-1	البنوك والتأمين	1.30	1.33	0.99	0.54
مجموع الأنشطة التوزيعية		17.76	16.08	16.14	17.44
8-2	ملكية دور السكن	4.17	4.09	4.84	4.86
9	خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	9.42	9.13	10.02	11.13
9-1	الحكومة العامة	7.01	6.77	7.33	8.45
9-2	الخدمات الشخصية	2.41	2.36	2.69	2.68
مجموع الأنشطة الخدمية		13.59	13.22	14.85	15.98
المجموع حسب الأنشطة		100	100	100	100

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.

(*) بيانات اولية سنوية

ملحق (5)

توزيع الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع الملكية بالأسعار الجارية مع النفط وبدونه للمدة (2018-2021) (مليون دينار)

الرمز	الأنشطة الاقتصادية	2018			2019			2020			2021(*)		
		العام	الخاص	المجموع	العام	الخاص	المجموع	العام	الخاص	المجموع	العام	الخاص	المجموع
1	الزراعة والغابات والصيد	80295.7	7491969.4	7572265.1	79337.5	10331836.9	10411174.4	280296.8	12850630.2	13130927	25843.1	9944665.9	9970509
2	التعدين والمقالع	120212371.4	403846.8	12061218.2	114425368.6	406269.9	114831638.5	63375419.6	246605.9	63622025.5	137640842.4	254743.9	137895586.3
2-1	النفط الخام	120174322.1	0.0	120174322.1	114386366	0.0	114386366	63335719.8	0	63335719.8	137596691.4	0	137596691.4
2-2	الانواع الأخرى من التعدين	28049.3	403846.8	441896.1	39002.6	406269.9	445272.5	39699.8	246605.9	286305.7	44151	254743.9	298894.9
3	الصناعة التحويلية	2697706	2766665.6	5464371.6	2470668.1	3432293.3	5902961.4	2002484.1	2579757.4	4582241.5	2416419.7	4297866.3	6714286
4	الكهرباء والماء	5729214.8	1420964.3	7150179.1	5607221.7	1747721	7354942.7	3763229.4	1787087	5550316.4	2805227.1	2023946.9	4829174
5	البناء والتشييد	331767.9	12110663.3	12442431.2	337929.8	18238323.2	18576253	295326.1	11007871.7	11303197.8	261430	12118606.7	12380036.7
	الانشطة السلعية	129051355.8	24194109.4	44690465.2	122920525.7	34156444.3	157076970	69716756	28471952.2	98188708.2	143149762.3	28639829.7	171789592
	الانشطة السلعية عدا النفط	8867033.7	24194109.4	33071143.1	8534159.7	34156444.3	42690604	6381036.2	28471952.2	34852988.4	5553070.9	28639829.7	34192900.6
6	النقل والاتصالات والخزن	1508480.7	23958751.5	25467232.2	1629392.2	22276801.4	23906193.6	1701347.1	21022147	22723494.1	2297393.3	27962187.3	30259580.6
7	تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	7190580.3	17311459.4	24502039.7	5717345.2	17317609	23034954.2	2380038.8	17255643.8	19635682.6	2208898.3	18507495.5	20716393.8
8-1	البنوك والتأمين	4116180	853697.8	4969877.8	3884884	1515468.1	5400352.1	2964529.6	783005.5	3747535.1	1627467.1	505804	2133271.1
	الانشطة التوزيعية	12815241	42123908.7	54939149.7	11231621.4	41109878.5	52341499.9	7045915.5	39060796.3	46106711.8	6133758.7	46975486.8	53109245.5
8-2	ملكية دور السكن	0.0	16315895.9	16315895.9	0.0	16928970.4	16928970.4	0	17593605.5	17593605.5	0	17796033.6	17796033.6
9	خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	38919671.8	8663706.4	47583378.2	44190611.3	9219591	53410202.3	43416416	11108152.6	54524568.6	47316731.4	12680530	59997261.4
9-1	الحكومة العامة	38919671.8	0.0	38919671.8	44190611.3	0.0	44190611.3	43416416	0	43416416	47316731.4	0	47316731.4
9-2	الخدمات الشخصية	0.0	8663706.4	8663706.4	0.0	9219591	9219591	0	111108152.6	111108152.6	0	12680530	12680530
	الانشطة الخدمية	38919671.8	24979602.3	63899274.1	44190611.3	26148561.4	70339172.7	43416416	17593605.5	61010021.5	47316731.4	30476563.6	77793295
	المجموع حسب الانشطة	180786268.6	91297620.4	272083889	178342758.4	101414884.2	279757642.6	120179087.5	97234506.6	217413594.1	196600032.4	106091880.1	302691912.5
	مجموع الانشطة عدا النفط	60601946.5	91297620.4	151909566.9	63956392.4	101414884.2	165371276.6	56843367.7	97234506.6	154077874.3	59003341	106091880.1	165095221.1

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.

(*) بيانات اولية سنوية

ملحق (6)

الاهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي حسب نوع الملكية بالأسعار الجارية للمدة (2018-2021) (%)

الرمز	الأنشطة الاقتصادية	2018			2019			2020			2021(*)		
		العام	الخاص	المجموع	العام	الخاص	المجموع	العام	الخاص	المجموع	العام	الخاص	المجموع
1	الزراعة والغابات والصيد	1.3	98.7	100	0.76	99.24	100	2.1	97.9	100	0.3	99.7	100
2	التعدين والمقالع	99.7	0.3	100	99.65	0.35	100	99.6	0.4	100	99.8	0.2	100
2-1	النفط الخام	100	0.0	100	100	0.0	100	100.0	0.0	100	100.0	0.0	100
2-2	الانواع الأخرى من التعدين	8.6	91.4	100	8.76	91.24	100	13.9	86.1	100	14.8	85.2	100
3	الصناعة التحويلية	42.6	57.4	100	4.85	58.15	100	43.7	56.3	100	36.0	64.0	100
4	الكهرباء والماء	83.2	16.8	100	76.24	23.76	100	67.8	32.2	100	58.1	41.9	100
5	البناء والتشييد	2.9	97.1	100	1.82	98.18	100	2.6	97.4	100	2.1	97.9	100
	الانشطة السلعية	85.4	14.6	100	78.25	21.75	100	71.0	29.0	100	83.3	16.7	100
6	النقل والاتصالات والخزن	7.2	92.8	100	6.82	93.18	100	7.5	92.5	100	7.6	92.4	100
7	تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	9.6	90.4	100	24.82	75.18	100	12.1	87.9	100	10.7	89.3	100
8-1	البنوك والتأمين	82.8	17.2	100	71.94	28.06	100	79.1	20.9	100	76.3	23.7	100
	الانشطة التوزيعية	15.7	84.3	100	21.46	.8754	100	15.3	84.7	100	11.5	88.5	100
8-2	ملكية دور السكن	0.0	100	100	0.0	100	100	0.0	100.0	100	0.0	100.0	100
9	خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	84.0	16.0	100	82.74	17.26	100	79.6	20.4	100	78.9	21.1	100
9-1	الحكومة العامة	100	0.0	100	100	0.0	100	100.0	0.0	100	100.0	0.0	100
9-2	الخدمات الشخصية	0.0	100	100	0.0	100	100	0.0	100.0	100	0.0	100.0	100
	الانشطة الخدمية	63.8	36.2	100	62.83	37.17	100	71.2	28.8	100	60.8	39.2	100
	المجموع حسب الأنشطة	67	33	100	63.75	36.25	100	55.3	44.7	100	65.0	35.0	100

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.

(*) بيانات اولية سنوية